

كتاب

سنة ما انفسه

للإمام

عبد الوهاب بن عبد الرحمن

ابن رستم

المتوفى سنة 250 هـ

تحقيق و ترتيب

أبراهيم محمد طبري

كتاب
مسئله في
الاصنام

عبد الوهاب بن عبد الرحمن
ابن رستم

المتوفى سنة 250 هـ

تحقيق و ترتيب

ابراهيم محمد طبري

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

أحمد الله تعالى على عظيم ألائه ونعمة هدايته ، فهو الرب
الخالق الهادي الى أقوم طريق ، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد
صاحب الشريعة ، ومرشد الأمة ، وعلى أله وصحابه الذين به
اقتدوا ومن نوره اقتبسوا ، وبهدها اهتدوا الى صراط
العزیز الحمید .



كتاب المسائل من أهم كتب التراث قيمة وأنفسها محتوى لها
نكهتها الخاصة ومذاقها اللذيذ ، كلما ضعفت قيمتها من جانب إلا
وازدادت نفاستها وقيمتها من ناحية ثانية ، وثالثة ، وهكذا ، فلا
يبلى محتواها ولا تضع ممكانتها رغم تقادم العهد وتغير الأحوال
وتبدل الأمم .

ذلك لأنَّ القارئ المتبصر اذا تتبعها بإمعان يجدها تحوى علما وفقها وتاريخا وسيرة وعبرة ، فهي كتب فقهية في الدرجة الأولى ، وفتاوى في حوادث نزلت ، وهي تشير - أعني كتب النوازل - الى انشغالات ذلك المجتمع واهتماماته وتطلعاته ، وتلمح الى تصرفات أولئك القوم نحو بعضهم البعض وطريقة أخذهم لأسباب العيش في الحياة .

كما أنها تثبت الدليل القاطع على ثبات الشريعة الإسلامية ، واستمراريتها ، وصلاحياتها رغم تقلبات الأحوال وتبدل الأوضاع ، قرب حادثة وقعت منذ ألف سنة أو يزيد فوجد الفقيه الحكم الشرعي لها ، هو نفس الحكم الذي يصلح أن يتخذ لمثيلها في العهد الحاضر .

ذلك لأنه مقتبس من ينبوع المبادئ الإسلامية التي ضمن الله لها الخلود ، وجعلها صالحة لكل زمان ومكان .

واذا كان من صدرت منه تلك الفتاوى في تلك الحوادث والنوازل ممن أنار الله بصيرتهم وفتح للحق أعينهم فاستشف رحابة الإسلام وحكمة التفقه ، وسماحة الشرع ، وبرئ من وصمة التعصب

وضيق الأفق كانت تلك الفتاوى فيما ذكرنا من القيمة العلمية
ونفاضة المحتوى على أسمى مكان وأعلى مرتبة .

أقدم الى القارئ المسلم - بحول الله ومعونته - كتابا من تلك
الكتب التي ذكرت ينسب الى الإمام الثاني في الدولة المرستمية
التي كانت في حقبة من التاريخ الإسلامي في المغرب العربي
تتمتع بسلطة واسعة ومكانة كبيرة في قلوب المسلمين لما لمسوه
من أئمتها من القيام بالعدل والتزام الشريعة في سيرتهم ، حكمت
أئمتها هذه الديار فترة من الزمن من أواسط القرن الثاني الى أواخر
القرن الثالث للهجرة وكانت قاعدتها تهرت المرستمية .

وإذا لم تسمح الأحداث المتعاقبة على منطقة تيارت وتقلبات
الطبيعة فيها ونكبات الحدثان بترك أثر بارز أم معلم قائم من قلعة
أو حصن أو مسجد أو قصر ينقب علماء التاريخ في بقاياها وأتقاضه
بحثا عما عساهم أن يستنطقوه أو يستلهموه ، لئن كان الأمر كذلك
من الناحية المادية والمعالم الأثرية فإن الأمر من الجانب العلمي
وجانب التأليف والكتابة لم يكن كذلك .

لقد ترك لنا التاريخ كتابا ينسب الى محكم بن هود الهواري ، من علماء تلك الحقبة في تفسير القرآن الكريم وهو بيد بعض الأفاضل بصدد القيام بتحقيقه ، ونشره ، وكتاب ديوان أبي سهل يقال عنه أنه في بعض الخزائن الخاصة ، وعقيدة التوحيد التي يذكر مترجمها أنها كتبت بالبربرية أولا في تلك الحقبة قبل انتشار العربية وتمكنها في هذه الديار . وكتاب مسائل نفوسة الذي نحن بصدد تقديمه وهو أهم كتاب وأغنى أثر بقي من عهد الدولة الرستمية للإمام عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم المتوفى سنة 208 هـ ، وفتاوى في نوازل أيضا لابنه الإمام أفلح ضمنها وصايا ونصائح .

التعريف بالكتاب

يقول مؤرخ الدولة الرستمية ابن الصغير في كتابه (أخبار الأئمة الرستميين) كان لعبد الوهاب كتاب يعرف بمسائل نفوسة الجبل ، فقد كتبت إليه نفوسة في مسائل ، أشكلت عليها فأجابها عن كل مسألة مما سألت عنه ، وكان هذا الكتاب في أيدي الإباضية مشهورا عندهم ، يتداولونه قرنا عن قرن الى أن لحق الفضل فأخذه من بعض الرستميين فدرسته ووقفت عليه) انتهى .

والكتاب يشتمل على ما يربو عن ثلاثمائة سؤال يذكر في أول الكتاب اسم الشخص الذي وجه الأسئلة الى الإمام هكذا (من عبد الوهاب بن عبد الرحمن الى الحجاج بن علي جواب مسأله ، عفانا الله وإياه) ثم يترسل في الكتاب على وتيرة واحدة هكذا : وذكرت كذا ... الجواب كذا ... يذكر نص السؤال وعلى إثره يورد الجواب عنه باختصار ، يقتصر على بيان الحكم الشرعي دون الإطالة والتعليل والاستدلال وأحيانا يتعرض لذلك أيضا .

والقارئ يتساءل ، هل السائل عن هذه الأسئلة كلها شخص واحد ؟ هو من صرح باسمه أولا ؟ أو ضمت أسئلة أخرى وجهت إليه من طرف آخرين الى الأسئلة الأولى ؟ ويتبين من الكتاب أن الأسئلة لم توجه إليه مرة واحدة ، فأحيانا يحيل السائل الى ما أجاب عنه سابقا ، وأحيانا يورد عبارة : هذه أجوبة مسألك فاحتفظ بها ، أو عبارة انتهى .

كما أن الكتاب لم يقتصر على أجوبة عبد الوهاب فحسب فقد أضيفت أسئلة وأجوبة أخرى ووصايا لابنه الإمام أفلح بن عبد الوهاب المتوفي سنة 258 هجرية وقد صرح باسم السائل أيضا في

مجموعة أفلاح (من أفلاح بن عبد الوهاب الى البشر بن محمد سلام
عليك ، أما بعد ، ألبسك الله عافيته الخ)

ومراعاة لفنيات الطباعة أضفت شيئاً من أجوبة وفتاوى أفلاح
الى مجموعة فتاوى عبد الوهاب وسنخص ما بقي من فتاوى أفلاح
ووصاياه بكتاب آخر إن شاء الله تعالى .

ولكون الكتاب لازال مخطوطا وجاءت الأجوبة فيه حسب
السؤال غير منسقة وغير مرتبة فإنه لا يمكن الاستفادة منه بطريقة
سهلة الا بعد خدمته وترتيبه وفهرسة مواضيعه وتبويبها⁽¹⁾

وقد اعتمدت في تحقيقه وترتيبه على نسختين خطيتين ،
نسخة شَيْخِي الفاضل بيانو الحاج محمد بن يوسف من خزانة القاضي
بوفارة لم يذكر الناسخ تاريخ الاستنساخ ، واعتذر في آخرها عن
الأخطاء وما يوجد فيها من البياض لأن الأصل الذي أخذ منه

(1) لقد ذكر محقق كتاب ابن الصغير الاستاذ ابراهيم بحاز نقلا عن الشيخ محمد دبوز أن الشيخ
اطفيش الكبير قد قام بترتيب الكتاب . وقد اتضح لي بعد العثور على هذا الكتاب أنه غير كتاب
مسائل نفوسة الذي تذكره المراجع الفقهية والمؤرخون الذي نحن بصدده ، ويسمى بكتاب نوازل علماء
نفوسة وهو أكبر حجما وأوسع مضمونا يذكر فتاوى واقعية تمتد الى القرن السادس الهجري .

النسخة جاء كذلك .وأشير إليها بإثبات رقم الصحيفة في كل سؤال .

ونسخة مكتبة الشيخ الحاج صالح بن .عمر لعلی ، وهي أضبط وأصح من النسخة الأولى ، إلا أنها ليست شاملة لكل ما ورد في الأولى .

ورغم المقابلة بين النسختين والتحري لم أستطع أن أظفر في بعض الأماكن على العبارة الصحيحة إما لخطأ من الناسخ أو لترك جملة أو كلمة من العبارة لايتهدى اليها القارئ بسهولة .

وقد حاولت أن أنبه الى ذلك بتصويب العبارة على الهامش حسبما اهتمت اليه أو بالإشارة الى أن العبارة وردت هكذا .

أما الخطأ النحوي أو الصرفي فكثيرا ما أصوبه بدون الإشارة الى ذلك ، وسيجد القارئ بعض تعاليق مني رأيت أن المقام يستوجبها إلا أن ذلك قليل ، اذ ليس الهدف من عملي هذا هو دراسة الكتاب إنما المقصود إخراجه للناس وجعله متداولاً للاستفادة والدراسة . والتعليق الذي يأتي مني لإعانة القارئ على فهم المسألة أو الرجوع الى مضافها .

والذي يقرأ الكتاب قراءة ممن هادف سيطلع على المستوى العلمي لدى شخصية الإمام عبد الوهاب اذ كان - رحمه الله - قمة في العلم والتفقه في الدين والتضلع في القضايا الشرعية ، وعلى مدى تفتحه والتزامه بالحق في القضايا الاجتهادية التي تتطلب ذلك ، ومن خلال ذلك أيضا يستطيع أن يأخذ صورة واضحة كاملة عن الإباضية والمدرسة الفقهية التي ينتمون اليها عسى أن يتحقق أنهم ينهلون مما تنهل منه المذاهب الإسلامية المعتمدة التي لم تشذ عن نهج الاسلام ، فليسوا خوارج ولا مبتدعة ولا ضالة ولا معطلة ، ذلك لأن الكتاب عبارة عن فتاوى وعن أسئلة عديدة في مختلف فروع الفقه وجهت الى الإمام كانت تشغل ذهن سائلها لكونها وقعت فعلا أو في حكم الأحداث المتوقع حدوثها ، وفي هذا اذا أخذ بعين الاعتبار منطلق واسع لاستنتاج ما ذكرته واستنباطه .

جعلنا الله وإياك من خدمة شريعته ومن المتفقهين في الدين ، وممن يرى الحق حقا فيتبعه ، ويرى الباطل باطلا فيجتنبه .

بني يزقن ، غرداية ، 1989/09/04 .

ابراهيم محمد طلاي .

فهرس موضوع الأسئلة

المجموعة الأولى

- 36 في العقائد والولاية والبراءة
- 36 في جواز الدعاء بالهداية لمن هو عاص لله
- هل يطلق على أطفال المنافقين ومن في حكمهم ؟ صفة
- 37 آبائهم ؟
- 37 هل تعطى الحقوق لغير من هو في الولاية ؟
- ما حكم من يلعب بالشطرنج والقдах ؟ ، وهل يبرأ
- 38 منه ؟
- أتكون البراءة إثر المعاينة أو ثبوت الشهادة ؟ أو بعد
- 38 الاستتابة والتذكير
- 39 هل يجوز العمل برواية أبي المؤرج وابن عبد العزيز ؟
- في حكم من يدعو شخصا أو يسميه باسم من أسماء
- 41 الملائكة ؟
- 42 في الضلالة هل هي من العباد ومن أفعالهم ؟
- 43 فيمن يصف الله تعالى بما يؤدي الى التجسيم والحلول .
- 43 في حكم من يدعي أنه خالق لأفعاله
- 43 فيمن استثنى من الخلق شيئا وقال إن الله لم يخلقه

المجموعة الثانية

- في النجاسات والتطهر منها والطهارة
- 44 في تفسير قوله تعالى : **وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطْهَرُوا**
- 44 في حكم صلاة الجنازة تصلى بثوب غير طاهر
- 44 في حكم ماء شرب منه السباع
- 45 في القلال اذا وضع فيها النبيذ
- هل المطر الغزير يطهر به الثوب الناجس ؟ وفي الجنب اذا فاض الماء على جسده دون إمرار اليد ونحوها
- 46 هل يتنقض الوضوء بالكذب
- 46 في حكم الموضع المتنجس اذا صب عليه الماء
- 47 في من وطئ نجسا ثم سار على غيره
- 47 في حكم لحوم السباع
- 48 في حكم لعاب السبع وعضه
- 48 في حكم المدرسة والمحصد فيهما أثر أبوال بهائم
- في حكم من مس صوف الميتة وهو مبلول ومتى يحكم له بالطهارة
- 49 في رشاش ماء الاستنجاء
- 50 في الندى اذا كثر هل يكفي للوضوء أو للتطهر

- هل تُغسل المرأة اذا توفيت بين رجال وليس معهم أنثى
تتولى غسلها ؟ 51
- في وجوب خلع الخف للوضوء 52
- في حكم من فعل بالذبيحة ما يعجل موتها 52
- في حكم اختلاف وقت الحيض على المرأة 53
- في من نفست ولم تطهر الى الأربعين 53
- في حكم العلاج بالنجس 54
- هل حرق لحم الخنزير يزيل عنه حكم الحرمة 54
- في حكم لحوم السباع من الوحوش والطيور 55
- هل يجوز الذبح بغير سكين كالقصبه مثلاً 56
- في حكم الذبيحة لم تقطع أوداجها 56
- هل يجوز للجنب إرضاع ولدها قبل الاغتسال ؟ 57

المجموعة الثالثة

في الأركان الخمسة

- في حكم من يسمع الأذان ولا يسعى اليه 58
- هل لأهل الكتمان أن يدعوا لغير إمام الهدى ؟ 58
- في من يجهر بالقراءة في صلاة السر أو العكس 58

- 59 في من يصلي إماما بالناس ويلحن في القراءة
- 60 في حكم الصلاة خلف إمام غير ورع أو متولى
- 60 في الاستدراك في الصلاة
- في حكم اختلاف صلاة الإمام مع صلاة المأموم ظهرا
- وعصرا مثلا 61
- 61 هل تسقط الصلاة عن المغمى عليه ؟
- 62 في قراءة سورة الإخلاص في الركعة الثانية من الفجر
- 63 في حكم من يفرد صلاة الوتر ويقتصر عليها
- 63 في صلاة الجمعة تصلى مع حكام غيرنا
- 63 متى يقصر المسافر ؟ وما مقدار السفر النائي ؟
- 64 في حكم المسافر اذا وصل الى حرثه
- 65 في صلاة الجنازة وأنها على الجميع لا يضيق فيها
- 65 في من هو أولى وأحق بالصلاة على الميت
- 66 هل تصلى صلاة الجنازة بالتيمم بدون عذر ؟
- 67 في من فاتته ركعة من صلاة العيد
- 67 في من تذكر أنه صلى بغير وضوء
- 67 في حكم صلاة إمام صلى بثوب غير طاهر

- هل في صلاة الميت وصلاة العيدين توجيه ؟ 67
- هل يصلى على ولد نصرانية وهي زوجة مسلم ماتت
بالنفاس ؟ 68

في الزكاة

- في نصاب زكاة الغنم والإبل وما يؤخذ فيها ونصاب
الذهب والفضة من الحلبي وغيره 68
- هل تجب الزكاة في القطاني 71
- هل على الوصي أن يزكي مال الطفل ؟ 72
- في نصاب زكاة الثمار وما يخرج منها 73
- في الاستتمام بالقمح والشعير 74
- هل في الدفائن من الكنوز زكاة ؟ 74
- في الإبل تجعل للتجارة كيف تزكى ؟ 75
- في من يشارك شريكا لا يزكي ! 76
- هل تجوز مشاركة المنافق أو غير المتدين ؟ 76
- هل يجوز حمل الزكاة وإخراجها من أرض الى أخرى ؟ 77
- في قول أهل طرابلس (الزكاة لمن أحرز أهلها) ورأي الإمام
في ذلك 78

- 79 متى يعتبر المرأ غنيا لا يجوز له أخذ الزكاة ؟
- 79 العبرة في الزكاة الحاجة لا الجوار والمناصرة
- 80 في من ليس لهم فقراء لمن يؤدون زكاتهم ؟
- إذا أعطى للفقير أو اليتيم الزكاة هل يجوز للمعطي أن يأكل منها ؟
- 81 هل يجوز السلف والتداين للزكاة وتقديمها عن وقتها ؟
- 82 هل للغارمين نصيب في الحقوق ؟
- أصح أن يعطى للفرد الواحد في زكاة الفطر أكثر من مد ؟
- 82 إذا لم يكن لصاحب الجنان في جنانه ما يكفيه أعطى له الزكاة ؟
- 83 في زكاة الفطر هل يجوز أن تعطى لغير أهل الولاية ؟
- هل له أن يعطي لأقاربه من الزكاة إذا لم يكونوا من أهل الولاية ؟
- 84

في رمضان

- 84 في حكم صلاة وصوم من رقد يوما أو يومين
- 84 في حكم من صام كفارة الظهر ففرقها
- 85 في حكم من صام كفارة رمضان ففرقها

في الحج

- 85 ما مقدار ما يجب به الحج من المال ؟
- 85 اذا حصل للطفل مال هل يجب على الأب الحج به ؟
- 86 هل آفة العماء تكون عذرا في وجوب الحج ؟
- 86 هل يبقى الحج واجبا على من ضاع ماله ؟
- في حكم من توفرت لديه شروط الحج ولم يشأ أن
- 86 يحج
- 88 فيمن جامع امرأته وهو محرم

المجموعة الرابعة

في الأيمان والنذور

- في من عليه أيمان كثيرة أيجزيه أن يكفر كفارة
- 90 واحدة ؟
- 90 في من يحلف ويحنث ولا يكفر هل تعطى له الزكاة ؟
- 90 هل قول شخص لآخر (الله علي لتأكل) يعتبر يمينا ؟
- 91 في حكم من حلف بجميع ماله
- 91 في حكم من حلف لشخص أن يحمله لبيت الله الحرام

91 في من قال في حلفه (الحلال علي حرام)

في من قال في حلفه (سود الله وجهه) إن فعل أو إن لم

92 يفعل

في من حلف لا يركب دابة فلان فباعها صاحبها

92 أيركبها ؟

في من حلف لا يشرب لبنا فأكّل زبدة . أو شحما فأكّل

92 لحما

94 في من حلف لغلامه ألا يبيعه فاضطر الى بيعه

94 في من حلف بعثق رقبة وله عبيد شركاء رقم 13 و 16

95 في من حلف أن يذهب الى الحج ثلاثين مرة

95 في من حلف أن لا يكلم شخصا هل له أن يكاتبه ؟

في من منع شخصا من دخول بيته أو حلف لا يدخله وله

96 متاع في ذلك البيت

المجموعة الخامسة

في النكاح والطلاق والعدة

في من دخل على زوجته قبل أن تجلب ، أو مس بيده أم

97 امرأته خطأ

في المطلقة التي لم تر الحيض ثم جاءها الحيض إثر

- 97 انتضاء العدة
- 98 في حكم النحلة التي تنحل للاب عند تزويج بنته
- 99 هل يجوز الدخول على الصغيرة بعد العقد عليها
- 99 كيف يكون العقد على الأمة ؟
- 99 في من وعد زوجته بشيء عند العقد ثم رجع عن ذلك ؟
- 100 هل للغريبة في قوم أن تستخلف من يزوجها ؟
- 101 في من ادعى لقوم أنه حر فزوجوه ثم ظهر غير ذلك ؟
- في من تعدى على امرأة وهي نائمة هل له أن
- 101 يتزوجها ؟
- 102 في حكم عقد ضم نكاحا وشرطا وبيعا
- 102 في من حبلت قبل أن تفتض
- 103 في حكم من تعمد الزواج في العدة
- 103 أيسوغ لخليفة يتيم أن ينكح أُمته لعبده ؟
- إذا لم تبلغ الجارية المتزوجة وبلغ أترابها أصبح
- 103 اختيارها ؟
- 104 في من تزوجت بدون ولي ؟
- 104 في بلوغ الجارية أيكون بالحيض أو حتى بالشعر ؟

- 105 في نكاح الطفلة ؟
- 105 في من ملك جارية فبلغ الشهود لغيرها
- 106 في حكم من زنى بامرأة ثم ظهر أنها زوجته
- 106 في حكم من وهبت لزجها صداقها ثم أنكرت ذلك
- هل يثبت الصداق إذا وجد الزوج المرأة برصاء أو
- 107 مجنونة ؟
- 107 في طلاق البكر غير الممسوسة ؟
- في من أتى امرأته وهو محرم أتحرم عليه زوجته ؟ وإن
- 107 اشتدت ذلك فما حكمها ؟
- في حكم الزوجين يهب أحدهما للآخر ثم يرجع في
- 108 هيئته
- 109 في من وهبت صداقها لزوجها في حالة مرض الوفاة
- 109 في حكم من لا يجد التوسعة في النفقة
- 110 في من زنى بطفلة هل له أن يتزوجها
- في من ظهر عليها الحمل وادعت أنها لا تعلم من أين
- 110 أوتيت
- 111 في من افتدت منه امرأته أله أن يراجعها ؟
- 112 في من تزوج بخمس نسوة ومات على ذلك هل يرثه ؟

- 112 في من تزوج بكرا ثم مسها دون الفرج ثم طلقها ثلاثا
حكم من حنث في يمينه فلم يفارق امرأته ولم
يراجعها ؟ 112
- 113 بيد من طلاق الحرة إذا تزوجها العبد ؟ 113
في حكم من حلف بالطلاق أن يحبل امرأته في هذه
المرة ؟ 113
في من فارق امرأته توبة وتنصلا أيجوز لها أن تساكنه
وهي ضعيفة لا مأوى لها ؟ 113
في من حلف بالطلاق لينكحن على امرأته فمات ولم
يفعل 114
- 115 في من حلف بالطلاق ثم افتدت منه المرأة ثم راجعها 115
في المرأة تظاهر من زوجها 115
في من حلف ألا يمسه امرأته سنة 116
في من علق العتق بالطلاق ما يفعل ؟ 116
في حكم من اشترت منه امرأته جماع أيام أو أشهر
معينة 118
في حكم امرأة تشتري من ضرثها حقها في الجماع 118

- في من حلف لجارته بالطلاق ألا يجاورها هل له أن يتزوجها ؟ 118
- في من حرم الحلال ونوى بذلك امرأته 119
- في حكم من تمتنع من الدخول عليها حتى يدفع لها كل الصداق 120
- هل المبارية هي نفس المفتدية ؟ 121
- في حكم بيع الطلاق لامرأته ؟ 121
- في حكم طفل رضع بعد الفطام ؟ 121
- في حكم زوجة الغائب لا يعرف له مكان 122
- في من افتدت منه امرأته بغير ما أعطائها 123
- في حكم من لم يفرض المهر وأقام على ذلك ورضيت المرأة 123
- في حكم من أقهر على الحلف أو العتق 124
- في الغلط في الطلاق أو العتق 125
- في من له جاريتان أختان فتسرى إحداهما وسباها
- المشركون ، هل له أن يتسرى الثانية ؟ 125
- في من اعتزل امرأته تخرجاً حتى يسأل عن حكم الشرع ثم رجع عن ذلك دون أن يسأل 127

في حكم تزويج الأخ لأخته مع وجود الأب وبدون

رضاه 127

في حكم الجمع بين المرأة وزوجة أبيهما 128

في حكم من تزوج ذات محرم ايثبت حقها في

الصداق 128

في من غلطت في عدتها فتزوجت فراجعت نفسها فإذا

هي مخطئة 129.

المجموعة السادسة

في البيع والشراء

في من نذر دابته هديا أله أن يبيعها ؟ 131

في حكم من يشتري الحب من الأندر أيعتبر احتكارا ؟ .. 131

في من وجد العيب في المبيع فطلب الإقالة ، أله أن

يخاصم لرد المبيع ؟ 132

في من طلب منه شراء شيء معين بثمن أله أن يضيف شيئا

ربحا ؟ 132

في من باع جنانا الى أجل وفيه ثمار ما حكم تلك

الثمار ؟ 133

في الشركاء في العبدان أبى أحدهم أن يبيع نصيبه أو

133 يشتري منهم

134 أيجوز بيع الأخ من العبيد ؟

135 هل يجوز بيع الجنين أو هبته أو عتقه ؟

هل يجوز بيع السمك بالطير نسية أو الحوت الطري

135 بالمملح أو الزيتون بالحنطة

136 حكم بيع الضيعة قبل أن تدرك ثمارها أو الشجر كذلك

137 في حكم بيع الصوف على ظهر الغنم

137 في حكم شراء الشحم المحرم على اليهود

138 في حكم استبدال الزيت بالشحم والماء باللبن

139 في من صرف دينارا بدراهم فبقي بعض الدراهم نسية

هل تجب الكتابة أو الإشهاد في جميع صور البيع

139 والشراء

140 هل يجوز بيع الماء بدون أرض كالنهر أو النبع

140 هل يجوز بيع الزرع اذا كان نباتا

141 ما حكم شراء ثمار ما أوقفه النصارى على كنائسهم

المجموعة السابعة

في الإجازات والمغارة والسلف

- 142 في من استلف مالا من مولى قوم فسرقت ذلك المولى
- 143 في حكم بيع السلف
- 143 هل يجوز كراء المكاييل والموازين ؟
- 143 في من استلف طعاما وأراد أن يرد بدله دراهم ؟
- 144 هل يجوز ملازمة المسافر ليرد السلف
- 144 في حكم العارية اذا هلك
- هل يجوز للمضارب أن يأخذ شيئا من الربح قبل
- 145 القسمة ؟
- 145 في حكم الاشتراك في الزرع
- 145 هل يجوز للأب أن ينزع من مال ولده ؟
- هل يجوز لمن أخذ المال مضاربة أن يأكل منه عند
- 146 السفر ؟
- 146 في حكم الأراضي التي يمنحها حكام قومنا للاستغلال
- 148 في حكم أخذ الأجرة على تعليم القرآن

المجموعة الثامنة

في الإقرار والنفقات

- 149 على من تكون نفقة الصغير اذا أعتق ؟
- 149 في من كاتب عبدا مشتركا
- في حكم من سرق حبا فزرعه وأقر بذلك ، لمن
- 150 الزرع ؟
- 150 في من أقر لشخص بشيء ثم أنكر وقال إنما أستهزئ
- في من تنازلت له امرأته عن صداقتها في مرض موتها ولم
- 151 تشهد على ذلك
- 151 في الحضانة ومتى يجوز نزع الولد عن أمه
- 152 في حكم من أنكر ولده
- 152 في من كان سببا في عقوق ابنه إياه
- 153 في الأب ينزع من ولد ليعطي لآخر

المجموعة التاسعة

في الميراث والوصايا والهبة واللقطة

- 154 هل يدفع الأب أو الابن الجدة عن الميراث ؟
- 154 ما الحكم في الخنثى وكيف يرث ؟

- هل يثبت الميراث عند افتراق الزوجين ؟ 155
- في من أقر لعبده عند وفاته أنه ابنه ، هل يرثه ؟ 155
- في من تنازل عن سهمه في الميراث ثم رجع عن ذلك 156
- في من أعتق غلامه في سكرات الموت 156
- في ولاء المكاتب لمن يكون 157
- في من أوصى لأقاربه وليس له أقارب إلا من يرثه 158
- في من ليس له أقارب ولا وارث ، أله أن يوصي بماله لأحد ؟ 158
- هل تجب الوصية على من لا يملك شيئاً ؟ 158
- في الأقربين يوصى لهم وفيهم الفقراء والأغنياء 159
- في من أوصى لفقراء المسلمين هل للأقربين من ذلك شيء ؟ 160
- عند من تترك الوصية عند الورثة أو عند الوكيل ؟ 160
- هل يجوز للوكيل أن يتسلف من الوصية أو يسلف منها لغيره 161
- بم يبدأ في التنفيذ بالدين أو بالوصية ؟ 161
- في من أوصى بالحج أو عدة أشياء وليس في ماله ما يكفي 162

- 162 في حكم من لم يوص للأقربين
- 163 . . . في من أوصى أن يتصدق عنه ولم يسم شيئاً ولم يعينه
- 163 في من أعطى للصغير شيئاً ولم يقبض عنه قابض
- 164 في العطية تحتاج للقبض أم لا ؟ وصور من ذلك
- 166 في حكم من يهب شيئاً ثم يرجع عنه
- 166 . . . في حكم من أخذ من صديق له شيئاً ابتغاء الثواب له
- 166 في نبش قبور الأولين ابتغاء ما فيها من الأموال

المجموعة العاشرة

في الديات والجنايات والأحكام والدعاوى

- 167 في حكم من وجد ما سرق له وقد تنازل عنه للسارق
- 167 في نتاج المسروق لمن هو ؟
- 168 في أن السارق يضمن ما أقر به لا غير
- 168 هل تثبت الحدود على العبيد
- هل للمرتهن أن يحبس أولاد الجارية المرهونة إن ماتت
- 168 ماتت
- 169 ما حكم الضالة من الحيوان هل يجوز حلبها

- 170 في إعطاء الضالة لغير الثقة
- التزكية هل تصح بالشهادة والإخبار دون المعاينة
- 170 والخبرة ؟
- 171 في حكم من يقتحم حرمة الناس ليلاً
- 171 هل للمدعي أن يوقف المدعى عليه وهو مسافر
- 172 في حكم من يمتنع عن الاستجابة الى الحكم
- 172 هل يجوز لصاحب الحق أن يأخذ حقه بيده ؟
- وفي قضية من حلف ألا ينصف من نفسه ولا يعطي الحق
- 172 فضربه صاحب الحق هل تثبت له الدية ؟
- 176 في الضرب وشبهه هل فيه قصاص ؟
- 176 في الولد عليه الدية هل يغرم أبوه اذا لم يكن له مال
- 176 في الدم يقع بين أطفال يلعبون
- 177 في ولي المقتول يأخذ الحق من القاتل بنفسه
- في قياس الجرح اذا اختلف عمقه بم يؤخذ ؟ أو تعددت
- 178 مضرته ؟
- 178 في من أحدث عيباً في الدابة ؟
- 179 في حكم الحميل اذا هرب المحول عنه في قصاص ؟

- 179 في حكم الجرح اذا انتفض ؟
- 180 هل للمرأة أن تقتص من الرجل أو العكس ؟
- 180 في حكم حادثة التبس فيها الأمر بين الظالم والمظلوم :
- هرب الراعي خوفا من صاحب الحمل فلحقه ليزد عنه
- 180 الغنم فضربه والد الراعي ظنا أنه يلاحق ابنه
- 181 في من قتل غلاما وجده مع امرأته أتلزمه كفارة القتل
- في امرأة أبت أن تخرج الى المحاكمة هل للحاكم أن
- 181 يجبرها للخروج
- 182 بم يثبت الإفلاس ؟
- 182 هل يسع للقاضي أن يسجن شخصا والى متى ؟
- 183 هل اللطم على الخد بغى ؟ وما يلزم في ذلك ؟
- 183 في من أتى بشاهد واحد على النكاح
- في من غاب عن زوجته فزوجها أبوها بغيره الأولياء
- 184 الغائب أن يعارضوا ؟
- 185 في شهادة العبيد على إقرار سيدهم ؟
- 186 ما يثبت للمرأة فيما تدعيه من مال زوجها ؟
- في من حرث أرضا ثم جاء آخر فادعى أنه سبق صاحبه
- 186 إليها ؟

- 187 في من أقر عند وفاته أنه ليس له من ماله شيء
- في توبة من وقع في شيء من أموال أو دماء أهل
- 188 القبلة (الموحدين)
- في خصمين ترافعا الى الحاكم ثم أراد أحدهما أن ينتقل
- 188 الى غيره
- 190 في من قدمه الناس عليهم ، أله أن ينظر في الحقوق ؟
- 190 هل يجوز قتال أهل البغي قبل إنذارهم
- هل يصح للخصم أن يشترط التقاضي الى الإمام دون
- 191 غيره ؟
- في من يدين بالطاعة للإمام ولا يدفع له الزكاة أو يتحول
- 192 عنه لعامل آخر
- في حكم من يفتي أو يحكم بما هو غير معمول به مما
- 193 اختلف فيه العلماء

تنبيه

وردت في المجموعة الخامسة في النكاح والطلاق صور من الأحكام لها علاقة قوية بالمجموعة أثبتناها هناك .

المجموعة الأولى في العقائد والولاية وما الى ذلك

أول المخطوط : هذه أجوبة الإمام عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم رحمهم الله ورضي عنهم وجعل الجنة منزلهم ومأواهم ونفعنا بهم .

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وءاله . من عبد الوهاب بن عبد الرحمن الى الحجاج بن علي جواب مسائله عفانا الله وإياك ، وردت علينا مسائلك فهمتها وذكرت ...

سؤال 1 ، ص 37 : وذكرت رجلا يعجبه شأن رجل وقوته إلا أنه سارق سفاك ، ويقول : (اللهم أصلح فلانا) إن كان يبرأ منه بذلك لقوله (اللهم أصلح هذا السارق) ؟

الجواب : إنه لا بأس عليه ما لم يدع له بثواب على كفره ، إنما قال : اللهم اهده ، وهذا جائز . وقد دعا بذلك رسول الله ﷺ فقال : «اللهم اهده قريشا ، فإنهم لا يعلمون» (1)

(1) رواه في الجامع الصغير عن ابن عساكر وعن الخطيب باقتصار على الجملة الأولى .

سؤال 2 ص 63 : وذكرت أطفال أهل التوحيد المخالفين للمسلمين هل يلزمهم ما يلزم آبائهم من اسم النفاق ؟ وأطفال المشركين هل هم بمنزلة آبائهم في الاسم والحكم ؟

الجواب : لا يلزم الأطفال من اسم النفاق والشرك ما يلزم الآباء ، لأنهم لم ينافقوا ولم يشركوا وفيما يروى عن النبي ﷺ : سئل عن أطفال المشركين فقال : **﴿الله أعلم بما كانوا عاملين﴾** ، لو كانوا عاملين . (1)

سؤال 3 ، ص 113 : وذكرت رجلا من أهل الولاية ليس بورع إن كان يعطى له شيء من الحقوق أم لا ؟

الجواب : إنك قلت كلاما ليس لك أن تقوله ، زعمت أنه من أهل الولاية ، ثم قلت إنه ليس بورع فهذا ليس لك أن تقوله ، بان من ليس بورع لم يكن بولي ، واما الولي فليس لك أن تقول ليس بورع لأن الولي ليس لك منه الا ما ظهر ، ولم يظهر لك منه إلا الخير ، وبذلك توليته .

(1) رواه البخاري في باب القدر ومسلم كذلك والنسائي وغيرهم .

سؤال 4 ، ص 62 ، وذكرت رجلاً يلعب بالشطرنج والقرداح والتداسر ولا يحلف عليها ، ولا يقامر هل يصلح له ذلك ؟

الجواب : إن ذلك كله لا يصلح للعب وهو مكروه عند العلماء ومنهي عنه . (١) وذكرت الميسر ما هو ؟ الميسر : هو القمار .

سؤال 5 ، ص 144 : وذكرت رجلاً يلعب بالشطرنج والتيداس والكعاب ما تقول فيه ؟ أياً منه أم لا ؟ وهل تجوز شهادته ؟

الجواب : أنه يستتاب من ذلك ويخبر بما فيه من الذنوب ، فإن أبي التوبة وأصر برئ منه .

سؤال 6 ، ص 151 : وذكرت رجلاً كان عندكم مسلماً فشهد عليه رجلان مسلمان بكبيرة ارتكبتها هل يسع الوقوف والكف عن ولايته من غير أن يبرأ منه أم لا يسع إلا البراءة منه ؟

(1) أما إذا كان يقامر لها فهو منهي عنه ، نهي تحريم بصريح الآية .

- انظر المجموعة الخامسة رقم السؤال 27 : فيمن ظهر عليها حمل وادعت أنها أوتيت من حيث لا تدري وهي من أهل الولاية هل يتبرأ منها ؟

الجواب : اذا كان الشهود عدولا وشهودا بالمعنى الذي هو كُفر^(١) ، لا يحتمل شبهة ، إنه يبرأ من المشهود عليه اذا كان حاضرا أو غائبا ، وقد قيل : إنما يبرأ منه اذا كان حاضرا ليدفع عن نفسه .

سؤال 7 ، ص 151 : وذكرت من رأى مسلما يفعل كبيرة هل يبرأ منه في حال ارتكابه أم ينتظر حتى يتوب (أي عسى أن يتوب) ؟

الجواب : إنه يبرأ منه في حال ارتكابه المقارفة لأنه فعل كبيرة ولا يتولى حتى يتوب .

سؤال 8 ، ص 82 : وذكرت هل يؤخذ بإسناد أبي المؤرج وعبد الله بن عبد العزيز أهم من فقهاء المسلمين أم هم من أهل الخلاف ؟

(1) تنبه الى أن أئمة الإباضية رحمهم الله يستعملون كلمة الكفر ويعنون به كفر النعمة والعصيان ، ولا يعنون بها الشرك ، وقد ورد بهذا المعنى في الكتاب والسنة في عدة آيات وأحاديث فلا داعي للتأويل والتخريجات .

المجموعة الأولى في العقائد والولاية والبراءة وما الى ذلك

الجواب : إنهما كانا من أهل دعوتنا غير أن مسائل وقعت
منهما⁽¹⁾ معروفة ولم يؤخذ بقولهما في تلك المسائل ، وأما غيرها
ففيه اختلاف عند أصحاب النبي ﷺ .

سؤال 9 ، ص 82 : وذكرت عن أبي عبد العزيز ما قول
المسلمين في أمن الجبابة هو أو من أئمة العدل ؟ فإن الناس
يذكرون عنه فعلا .

الجواب : إن الناس يذكرون منه فعلا لم يكن عند المسلمين
محمودا ولم يتولوه ، وهو للبراءة أقرب عندهم ، وإن كانت منه
خصال يذكر بها فإنه ذكر عنه أمور عابها عنها المسلمون .⁽²⁾

(1) في النسختين وقعت بينهما .

(2) عبد الله بن عبد العزيز أحد علماء القرن الثاني الذين تخرجوا على أبي عبيدة مسلم وجمعتهم
والربيع حلقة درسه وبحكم المعاصرة والمنافسة العلمية - كما يقول الشيخ بكلبي رحمه الله - وقع
بينهما الخلاف في مسائل علمية ، واضطر الشيخ أبو عبيدة الى التدخل وترجيح جانب الربيع وينكر
على ابن عبد العزيز ومن معه خلافهم ، انظر قواعد الإسلام ج 1 ، ص : 176 ، تحقيق الشيخ عبد
الرحمن بكلبي .

وأبو المؤرج هو عمرو بن محمد من أهل قدم ، من اليمن وهو أحد علماء القرن الثاني ممن أخذ هو
والربيع عن أبي عبيدة ، وهو ممن يروي عنهم أبو غانم الخرساني في كتبه ، وذكر عنه أنه قدم الى
عمان فحاجه علماءؤه فرجع الى الحق ، ومما أنكر عليه أنه يقول برأي المعتزلة في خلق الأفعال .

سؤال 10 ، ص 87 : وذكرت رجلا واجهه محمدا ﷺ بالسقفة (1) في وجهه ، أو في غير وجهه والنبى ﷺ حاضر ، أو كانت منه الإساءة بعد موته ، فما حكمه عند المسلمين ، أو الإساءة بعد موته في زماننا هذا فما حكمه عند المسلمين ؟

الجواب : اعلم أن من استقبل النبى ﷺ بذلك مريدا لتصغيره ومن أراد تصغير النبى ﷺ فهو كافر ، وحرمة عليه السلام في حياته وبعد مماته سواء .

سؤال 11 ، ص 116 : وذكرت رجلا قال لرجل يا جبريل ما يسعه ؟

الجواب : إن كان إنما أراد التسمية نحو ما يسمى الرجل ولده فسماه جبريل فما أرى بهذا ضيقا وإن كان قال له أنت جبريل على وجه منزلة جبريل فليستغفر الله ولا يُعَذِّبْ وليس في هذا كفارة .

(1) السقفة إشارة يقصد بها اللمز والتحقير .

سؤال 12 ، ص 38 : وذكرت أن أيين لك أمر الضلالة ، أمن الله ؟ أم من العباد ؟ أم من الشيطان أضلهم ؟ وليس في ذلك .
تسأل أن أفسر لك قول المسلمين في هذا ؟

الجواب : في هذه المسألة : الضلالة من فعل العباد ، والله أضلهم بفعلمهم ، والإضلال من الله ، هو الذي أضلهم بفعلمهم ، والضلال هو فعلهم الذي به ضلوا .

قال الله تعالى : ﴿ فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم ﴾ وقال : ﴿ فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيرا وأخذهم الربى وقد نهوا عنه ﴾ وقوله : ﴿ وقالوا قلوبنا غلف ، بل لعنهم بكفرهم ﴾ (1) ، وأشبه هذه الآيات من كتاب الله كثير .

سؤال 13 ، ص 59 : وذكرت قوما يصفون الله عز وجل ينزل ويتحول ويطلع فهل يبلغ بهم ذلك شركا أم لا ؟

(1) الايات في السور الآتية على التوالي : سورة الصف ، آية 5 ، سورة النساء آية : 100 ، وفي آية : 155 ، من السورة أيضا .

الجواب : إن له عند أصحابنا قولين : أحدهما كافر غير مشرك لأنه متأول ، ولأن ذلك رواية رووها ، فلا من الشرك تأويل ولا رواية ، لأنه وصف الله زائلاً منتقلاً .

وفيهما تواتر عن ابن مسعود رضي الله عنه (من وصف الله زائلاً منتقلاً فقد أثبره وجحدته) فكل من كان على تأويل فليس بمشرك .

سؤال 14 ، ص 97 : وذكرت رجلاً يقول أن الله لا يضل وإنما ضل الناس بقولهم وكذبوا بذلك ؟

الجواب : في ذلك أنه أخطأ لأن الله تعالى قال في مواضع من القرآن قال : ﴿ يضل من يشاء ويهدي من يشاء ﴾ قاله يهدي أوليائه ، ويعينهم ويوفقهم ويضل أعداءه ويخذلهم .

سؤال 15 ، ص 97 : وذكرت رجلاً قال الله خلق كل شيء إلا ما يكون من هذا العود أو من هذا الحجر ما منزلته ؟

الجواب : إن هذا شرك لأنه ليس مما يحتمل التأويل ، إنما رد هذا القرآن نصاً وهذا مرتد إلى ملة لم تزل .

المجموعة الثانية في النجاسات والتطهير منها والطهارة وما الى ذلك .

سؤال 1 ، ص 95 : وذكرت في تفسير هذه الآية ح ﴿وإن كنتم جنباً فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر﴾ ومعنى ﴿أو جاء أحدكم من الغائط﴾⁽¹⁾

الجواب : أما قوله أو كنتم على سفر إنما يريد أو كنتم مسافرين ، وقوله : أو جاء أحدكم من الغائط ، هذه كناية عن ذكر القدر . يقول : أو كان منكم هذا الغائط .

سؤال 2 ، ص 84 : وذكرت رجلاً حضر جنازة وعليه ثوب لا يصلي به ؟

الجواب : إنه إن ألقاه فحسن وإن صلى به فلا بأس .

سؤال 3 ، ص 84 : وذكرت الماء الذي يشرب منه الطير والسباع والغراب والنسر ومثلها من التي تأكل الجيفة ؟

(1) سورة النساء آية 73 .

الجواب : إن كل ما يشرب منه ماذكر لا يتوضأ منه ، ولا يشرب منه أيضا إن كان في موضع قليل فيه الماء . (1)

سؤال 4 ، ص 184 : وذكرت الآنية : الأقداح والقصاع دخلها النبيذ وهو حلو ثم ينزع قبل أن ينشر ولم تغسل الآنية أياما ، إن كان في ذلك ما يفسد الآنية أم لا ؟

الجواب : إنه إن كان إنما جعل فيها تلك الأنبذة فنبذها فيها ، فإننا نراها حراما (2)، وإن كان صبها فيها ساعة أو نحو ذلك ثم فرغه فلا أراه محرما .

وأما الآنية فلا نراها ناجسة ولا بأس بها إلا أن تكون الآنية قد نبذت فيها الأنبذة الحرام فيكون الإناء نجسا حتى يغسل .

(1) وإن كان كثيرا فقد قال فيه عليه السلام عندما سئل عن أثر السباع ترى على حافة الغدير : (لها ما ولغت ولكم ما غبر) رواه الربيع .

(2) نعله يعني بقوله حراما أن تلك الآنية نجسة وهو موضوع السؤال لأنها تشربت النبيذ بعد انتشاره إن كانت تلك الآنية مما تشرب كالقصاع وغيرها مما ذكر .

سؤال 5 ، ص 147 : وذكرت الثوب اذا مسه المطر حتى يداخله أو سال منه ولم يحك بيد هل يجزيه ذلك أم لا ؟ وإن سكب الماء على رجل جنب ولم يمس يده على جسده هل يجزيه ذلك أم لا ؟ وإن دخل في ماء جار ومشى فيه برجليه ولم يمسهما هل يجزيه ذلك أم لا ؟

الجواب : إن الثوب اذا سكب عليه الماء وبلغ مبلغا يطهر بمثله الثوب فهو طاهر ، وإن لم يبلغ ذلك المبلغ فأحب الي فيه الغسل ، وأما الجنب الذي سكب عليه الماء فهو طاهر . (1)

سؤال 6 ، ص 147 : وذكرت رجلا كذب هل ينتقض وضوءه ؟

الجواب : في ذلك أن الذي رأيناه في آثار أصحابنا رحمهم الله إن الكذب الذي هو يحرم فهو ينتقض به الوضوء .

سؤال 7 ، ص 147 : وذكرت موضعا بال عليه صبي أو دابة فأهرق عليه الماء حتى سال عليه ، هل يطهر بذلك أم لا ؟

(1) هذا على قول من لا يوجب امرار اليد والحك عند إزالة الحدث من الجنابة أو الوضوء .

الجواب : اذا صب عليه من الماء ما يغلب على البول فقد طهر .

سؤال 8 ، ص 145 : وذكرت رجلا وطئ على أثر كلب في طين هل ينقض وضوءه ؟

الجواب : إنه لا ينقض الا إن تبين فيه قدر .

سؤال 9 ، ص 145 : وذكرت رجلا وطئ نجسا فمضى به في الخَصْب⁽¹⁾ وهو ندي ، ووطئ رجل آخر على إثر رجله هل ينتقض وضوءه أم لا ؟

الجواب : إن علم أنه وطئ نجسا فعليه الوضوء .

سؤال 10 ، ص 145 : وذكرت لحم الذئب والكلب والسبع والثعلب اذا مسه الرجل هل ينتقض عليه الوضوء ؟

الجواب : إن في ذلك قولين لأصحابنا ، قول ابن عباس ليس على من مس شيئا من ذلك بأس على معنى الذبح اذا كان ما سميت مذبوحا ، والقول الآخر .

(1) الخَصْب : بفتح فكرر ، المكان الذي فيه العشب والكلأ .

المجموعة الثانية في النجاسة والتطهر منها والطهارة وما الى ذلك

للذين يروون عن النبي ﷺ «إنه كره كل ذي ناب من السباع وذي مخلب من الطير»⁽¹⁾ واخذ به ، نراه أن عليه الوضوء اذا مسه مبلولا .

سؤال 11 ، ص 246 ، 145 : وذكرت القول في اللعاب والعظ ولعاب الثعلب والسبع والذئب والبازي والعقاب وما أشبه ذلك مما يعقر ؟

الجواب في المسألة مثل الجواب في المسألة الأولى ، إلا الكلب ما أرى لأصحابنا فيه رخصة .

سؤال 12 ، ص 146 ، 145 : وذكرت أبواب البهائم اذا وقعت في المدرسة والمحصد كيف يوكل وهو لا يصلى به ؟

الجواب : إنه قد مضى صالح سلفك وإن مدارسهم لم تزل مما ذكرت ولم نر منهم في ذلك تشديدا ولا تحريما ، فاقتد بهم .

(1) الحديث رواه الربيع عن جابر ، ورواه مسلم والترمذي واحمد والبخاري ولفظه عند الربيع (أكل كل ذي ناب من السباع وذي مخلب من الطير حرام)

المجموعة الثانية في النجاسة والتطهر منها والطهارة وما الى ذلك

سؤال 13 ، ص 146 و 145 : وذكرت رجلا يجد في أصل المدرسة بللا وفيه قمح منتفخ هل يحل أكله أم لا ؟

الجواب : إن كان انتفخ من البول لا يأكله ، وإن انتفخ من غير بول فأكله جائز .

سؤال 14 ، ص 146 و 145 : وذكرت رجلا كان يدرس فوق عليه شيء مبلول وقد كان يعرف إن الدواب تبول في المدرسة هل ينقض عليه الوضوء أم لا ؟

الجواب : إن علم أنه بول فليتوضأ ، وإن لم يعلم فلا بأس عليه .

سؤال 15 ، ص 147 : وذكرت صوف الميتة اذا كانت مبلولة وهي على الجيفة هل ينتقض بها الوضوء ؟

الجواب : إنها ما لم تدبغ أو تغسل غسلا نظيفا فأرى من مسها وهي مبلولة يجب عليه الوضوء ، ودباغها عندهم بالتربة وجاء الحديث بالانتفاع بصوف الميتة عن النبي ﷺ (1)

(1) الحديث رواه الربيع في آداب الطعام ، ورواه احمد والنسائي والترمذي وابن ماجه . ولفظه عند الربيع عن جابر بن زيد عن ابن عباس مر رسول الله ﷺ بشاة ميتة فقال : (هلا انتفعتم بجلدها) إنما حرم أكلها ، وأيما إهاب دبغ فقد طهر .

سؤال 16 ، ص 147 : وذكرت رجلا استنجى بالماء فسال الماء حتى دخل تحت قدميه قبل أن يستنشق ويتمضمض ، (أي قبل أن يشرع في الوضوء) وإن مس ثوبه ذلك الماء السائل هل يغسله أم لا ؟ فإن رش قدميه ذلك الماء ماء الاستنجاء هل تنجس أم لا ؟

الجواب : إن كل ما مس قدميه من الماء النجس عنده فعليه الوضوء منه والتطهر .

سؤال 17 ، ص 143 : وذكرت الندى اذا كان كثيرا على الخصب هل يتوضأ منه ، وهل يذهب على القوم النجس اذا مسحوه ، بالخصب حتى لم يبق من النجس شيء أم لا ؟

الجواب : إن وجد من الندى ما يجري مجرى الماء حتى يبلغ في السيل مجرى الماء ويتناول منه قدر المضمضة والاستنشاق فهو جائز .

سؤال 18 ، ص 143 : وذكرت رجلا بصق دما ولم يزل يبلعه حتى أفناه من فيه هل يجزيه أم لا ؟

الجواب : أحب إلي أن يمضمضه بالماء فإن لم يفعل ونسي ذلك بعدما استقصى الدم حتى يعقب الدم بصاق صحيح لم يخالطه دم أرى ما ينجس إلا بنجس .

سؤال 19 ، ص 144 : وذكرت الدم اذا كان في الجسد يحكه حتى يذهب من غير غسل هل يجزيه ذلك وإن غسله بالبصاق حتى أذهبه وأفقده هل يجزيه ذلك أم لا ؟

الجواب : ما أرى الصلاة له حتى يغسله بالماء⁽¹⁾

سؤال 20 ، ص 72 : وذكرت امرأة توفيت بين رجال وليس معهم امرأة فما يسعهم ، أو رجلا هلك بين النساء فما يسعهن ؟

الجواب : في هذا وجهان أحدهما أن المرأة يغسلها الرجال من وراء الثياب والرجل تغسله النساء كذلك . وقال آخرون بل يتيمم لهما جميعا بالصعيد ، وكل قد قيل به وعمل به .

(1) هذا منه رحمه الله حمل على الأحوط ، والا فإن عين النجس قد فني وامحى . تأمل .

سؤال 21 ، ص 107 : وذكرت رجلا حضرته الصلاة وهو في فلاة من الأرض وعليه خف ضيق وليس معه من يخلعه له ، ولم يقدر على خلعه فهل يقطعه بالسكين إن قدر عليه أو يقدر على السكين ما الذي يسعه أيتوضأ وضوء الصلاة أو يتيمم بعده أو ما يسعه ؟

الجواب : إن عليه نزع خفيه أو يقطعه ، ولا يجوز أن يدعه على رجله لأن ذلك نقصان للوضوء وليس في كون الخف على رجله ما يجعل له عذرا في نقصان الوضوء ، إلا أن يكون كما زعمت ليس عنده ما يقطعه به ولا يقدر على نزعها فاذا وقف هذا الموقف كان العذر قائما. وكان عليه أن يتوضأ الوضوء للظاهر كله إلا الرجلين فإنه ممنوع عنهما (يعني يسقط فرض غسلهما) وإن تيمم بعد الوضوء كان حسنا ولا أراه واجبا. (1)

سؤال 22 ، ص 96 : وذكرت رجلا ذبح ثورا وشد وثاقه حتى مات وحل الوثاق عليه إن كان يوكل أم لا ؟

(1) لعل المراد بقطعه قطع السير الذي يربطه بالرجل لاقطع الخف وإفساده وهو في حاجة إليه وفي سفر وقد نهينا عن إفساد المال .

الجواب : في ذلك إن أكله مكروه لأن هذا الرباط يعين على القتل (1)

سؤال 23 ، ص 68 : وذكرت امرأة يختلف عليها حيضها فربما نقصت وربما زادت فمتى تصلح لها الصلاة ؟ وكم منهاها وكم تربصها اذا استمسك الدم والصفرة ، وما الذي تصنع في صلاتها ؟
الجواب : إنها تقعد في حيضها فإن انقطع عنها الدم الى أقصى ما كانت تقعد طهرت وصلت وإن دام بها الدم استنظفت بيوم أو يومين أو ثلاثة ثم هي من اليوم الرابع مستحاضة تجمع بين الصلاتين باستحمام ، الاولى والعصر ، والمغرب والعشاء وتخص الصبح بغسل آخر .

سؤال 24 ، ص : وذكرت امرأة نفست ولم تكن نفست قط الا تلك المرة ولم تر الطهر حتى مضت عليها أربعون ليلة ما الذي يسعها ؟ فإن قلت تقيم على ما تقيم نساؤها - أي مثيلاتها - فإن نساءها مختلفات في الطهر ، وإن اختلفت نساؤها في الحيض .

(1) ومن أجل ذلك جرت العادة عندنا في ميزاب عند ذبح الشاة أو غيرها يترك رجل منها مطلقا لا يربط مع الثلاثة .

المجموعة الثانية في النجاسة والتطهر منها والطهارة وما الى ذلك

الجواب : إنها تنتهي الى أرفع وقت نسائها .

سؤال 25 ، ص 46 : وذكرت من أحرق لحم الخنزير ثم سحقه فشربه هل يهلك أم لا ؟

الجواب : إن الله حرم لحم الخنزير وإن اللحم اذا احترق صار رمادا ونسب الى غير اللحم ، فشربه مكروه ، وإن شربه شارب لم يهلك ، ولم يبرأ منه ، لأنه لم يشرب الحرام المنصوص بعينه ، وقد فعل ما لا يحل له .

سؤال 26 ، ص 46 : وذكرت من يعالج بخمر أو بلحم خنزير هل يهلك بذلك أم لا ؟

الجواب : إنه لا يجوز لأحد أن يتعالج بخمر ولا شحم خنزير لأن الله حرم اللحم ، والشحم كاللحم ومنزلة من فعل هذا إن كان جاهلا أن يعلم ، ويخبر بما جهل من هذا ثم لا يعود اليه ، ولم يجعل الله تعالى في شحم ما حرم شفاء .

سؤال 27 ، ص 41 : وأما ما ذكرت من جلود الميتة وشحومها وما حكمه ؟

المجموعة الثانية في النجاسة والتطهر منها والطهارة وما الى ذلك

الجواب : قد جاء أن دباغها طهورها ، والشحم لا خير فيه .

سؤال 28 ، ص 41 : وذكرت أن أبين لك ما يحل أكله من الطير والسبع وما ذكرت عن الشيخ⁽¹⁾ إنهم رووا عنه أنه أمر بأكله قلت فهل كما قالوا ؟

الجواب : في المسألة قد روى بعضهم عن أكل ذي مخلب من الطير وأكل ذي ناب من السباع ورفعوا ذلك الى النبي ﷺ وروى بعضهم عن ابن عباس أنه لم ير بأكل ما ذكرت بأسا وتلا قول الله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحَى إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَفْسُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ ، أَوْ فَسَقًا أَهْلَ لَغِيرِ اللَّهِ بِهِ ﴾⁽²⁾

غير أنني أكره أكل ما ذكرت من ذلك ولا أحرمه ، والله أعلم بما روى الناس عن النبي ﷺ إن كان كما رووا . وأما ما ذكره ابن عباس فمعروف من كتاب الله⁽³⁾

(1) يعني بالشيخ أبا عبيدة مسلم رحمه الله .

(2) سورة الأنعام آية 145 .

(3) راجع السؤال رقم 10 في المجموعة .

المجموعة الثانية في النجاسة والتطهير منها والطهارة وما الى ذلك

سؤال 29 ، ص 42 : وأما ما ذكرت من ذبح المروءة والمنجل والقصة أتؤكل الذبيحة أم لا ؟

الجواب : إنهم أجازوا ذبح الليطة ؟ يعني القصة والمروءة في الصيد لمضطر لا يجد سكيناً ، وأما المنجل فلم يجيزوه على كل حال لأنه يشدخ العروق ولا يقطع الأوداج والمريء ، وقد أجازوا الذبح بالليطة والمروءة في العصافير والطير وغيرها إذا قطع الأوداج والمريء .

سؤال 30 ، ص 42 : وذكرت الدجاجة والشاة وأشباه ذلك يذكرى ولا يقطع الذابح الأوداج أيؤكل شيء من ذلك أم لا ؟

الجواب : إنه لا يصلح أكل شيء مما لم يقطع منه الأوداج والمريء .

سؤال 31 ، ص 42 : وذكرت شاة تبقر بعد الذبح ولا تتحرك ؟

الجواب : لم أفهم ما ذكرت من مسألتك غير أنك ان عنت أنك ذبحت الشاة فتركت بعد ذبحك إياها ، ثم بقرت بطنها بعد الذبح

قبل أن تموت فلم تتحرك بعد البقر فمكروه أكلها وآخرون لا يرون
به بأساً لأنها لاتعيش لو تركتها ، وإن كنت تعني أنك ذبحتها ولم
تتحرك ولم تطرف عينها ولم تمصع⁽¹⁾ بذنبها ، أو سفح دمها ، فلم
تتحرك فكل هذا لا يصلح أكلها وإن كان البقر فقط فذلك
لا يصلح .

سؤال 32 ، ص 65 : وذكرت امرأة ترضع ولدها وهي جنب هل
يصح لها ذلك ؟

الجواب : لا بأس بذلك .

سؤال 33 ، ص 66 : وذكرت هل يصح للرجل أن يعالج بلبن
امراته أو يشربه ؟

الجواب : إنه لا بأس عليه اذا اضطر إليه .

(1) مصعت الدابة بذنبها حركته . بالصاد والغين المهملتين .

المجموعة الثالثة في الأركان الخمسة

سؤال 1 ، ص 71 : وذكرت رجلاً يسمع الأذان ولا يسعى إليه ،
أيسعه ذلك ؟

الجواب : إنه ينبغي لكل من يسمع الأذان أن يجيبه ، فإن تخلف
لعذر أو بحاجة لا بد منها وبعذر فالله أولى بالعذر ، وإن كانت
الصلاة أهلاً أن تؤثر على حوائج الدنيا .

سؤال 2 ص 42 : وذكرت أهل الكتمان هل لهم أن يبنوا مساجد
لا يدعون فيها لإمام الهدى هل يسعهم ذلك ؟

الجواب : في ذلك إن كانوا في تقية ويخافون على أنفسهم إذا
دعوا إلى إمام الهدى الظاهر عليهم فهم في سعة إن لم يدعوا له ،
لأن الله قد عذر عباده في التقية فيما هو أعظم من هذا .

سؤال 3 ص 105 : وذكرت من يجهر في صلاة السر جميع
دهره ظن أن السنة كذلك ثم تبين له بعد ذلك ، إن كان عليه
إعادة أم لا ؟

الجواب : إن عليه إعادة ما صلى على تلك الحالة ، والأمر كذلك إن فعل العكس .

سؤال 4 ، ص 149 : وذكرت من يصلي بالناس وهو كثير اللحن إلا أنه يصلي بالناس أبدا غير إن كان في اللحن ما يفسد الصلاة وفي تبديل الحروف الشواذ . مثل سكون من يخشى . وقوله تعالى ح ﴿يَوْمئذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا﴾ وقوله تعالى : ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ﴾ الذي يقوله الناس (أي حسب نطق العامة من الناس)

الجواب : إن كان لحن أو أخطأ اللحن والخطأ الذي فيه تبديل آية الرحمة بآية العذاب وآية العذاب بآية الرحمة ، وافتراء في موضع المدح فصلاته فاسدة ، وأما إن كان لحن أو خطأ ليس فيه هذا التبديل الذي ذكرنا فلا أرى صلاته فاسدة ، ولكن على مثل هذا الإنسان أن يتورع عن الإمامة ، إن وجد غيره فهو أولى منه .

سؤال 5 ، ص 62 : وذكرت هل يصلي خلف من يقذف وهو امام المنزل ؟

الجواب : إن إمامة الصلاة يختار لها أهل النظر من المسلمين ولا يؤمهم الا فضلاؤهم وفقهاؤهم ، وأهل القذف ليسوا من أهل الفضل ولا من أهل القربة⁽¹⁾ ، فإن صلى خلف من يقذف فالصلاة خلفهم جائزة اذا أتموا ركوعها وسجودها وصلوا لوقتها .

سؤال 6 ، ص 86 : وذكرت مسجدا إمامه غير متولى أو مبرا منه إن كان يلزم من يسمع المؤذن ويجب عليه قدوم المسجد أم لا ؟

الجواب : اعلم ان كان الرجل ممن لا يستحق التقديم وكان القوم مالكين لأمرهم بإمامهم إلا من رجل أو رجلين ممن يكرهه من وراءه لا يستحق به عندهم التقديم ، فإن صلوا خلفه على هذا الحال لا يضرهم وإنما الواجب أن ينظر المسلمون من يقدمونه الى الصلاة .

سؤال 7 ، ص 66 و 67 : وذكرت رجلا أدرك آخر ركعة من المغرب فتشهد مع الإمام فكيف يصنع ؟

(1) في نسخة الشيخ الحاج صالح ولا من الدعاة .

الجواب : إنه يصلي الركعتين الباقيتين الأولى والثانية فيقضيهما كما صلاهما الإمام يقوم أولاً فيقرأ فيها فيركع ويسجد ، ثم يقوم في الثانية فيقرأ فيها ويركع ويسجد فيتشهد ثم يقوم بتكبيره ثم يسلم .

سؤال 8 ، ص 66 و 67 : ذكرت رجلاً صلى العصر أو الصبح فوجد قوما يصلون العصر أو الصبح بعد أن صلى ، أله أن يصلي معهم ويجعل تلك الصلاة سبحة أو يجعلها قضاء ؟

الجواب : قد اختلف في هذه المسألة فبعضهم يقول لا يصلي معهم العصر والصبح لأنه لا صلاة بعدهما ، والآخر لا يرون بذلك بأساً .

والمأخوذ به عندنا لا بأس أن يصليهما معهم والفريضة منهما هي الأولى ، ولا أحب أن يصلي بعد أن صلى (الفجر أو العصر)

سؤال 9 ، ص 82 : ذكرت رجلاً أغمي عليه عند صلاة العصر فلم يفتق الا عند غروب الشمس قدر ما يصلي ركعة واحدة فهل له أن يصليها أو يتركها حتى تغرب الشمس ؟

الجواب : إن هذا المغمى عليه إذا لم يبق من غروب الشمس إلا قدر ركعة واحدة فإنه يؤخرها حتى تغرب الشمس فيصلها .

سؤال 9 ، ص 118 ش.ص. : وذكرت الصلاة مع قومنا في رمضان ، وهم يوترون بالسورة التي لا يوتر بها أهل المذهب ؟

الجواب : إنه لا بأس بالصلاة معهم وإن أوتروا بالسورة التي لا نوتر بها لأنها قرآن وجائز أن يوتر بكل سورة .

سؤال 10 ، ص 62 : وذكرت رجلا قدمه قومه وهم ينكرون قوله : ﴿ قل هو الله أحد ﴾⁽¹⁾ ، فهل يصح له أن يتركها وهو خائف أو غير خائف ؟

الجواب : لا بأس بتركها وليس قراءتها حتما واجبا وإنما استحبابها المسلمون لضلة الصبح لقطع القنوات ، وأحب إلينا أن لا يتركها تارك إلا (إذا خاف) على نفسه عقوبة .

(1) يعني ينكرون قراءة سورة الاخلاص بعد الفراغ من قراءة السورة في الركعة الثانية من الصبح كما هو المعمول به عندنا .

سؤال 11 ، ص 62 : وذكرت رجلا يصلي الوتر بعد العتمة ركعة أيجزيه ذلك أم لا ؟

الجواب : إن ذلك يجزي له ، ومن تطوع خيرا فهو خير له .

سؤال 12 ، ص 78 : وذكرت هل للمسلم أن يصلي - الجمعة - ركعتين مع حكام قومنا اذا هم الغالبون أم لا يسعه ذلك ؟

الجواب : إن الصلاة وراءهم جائزة اذا قاموا بخطبة وصلوها نوقيتها ، على هذا مضى فقهاء المسلمين ابن عباس وجابر بن زيد من فقهاءنا رحمهم الله اذا كان الذي صلى الصلاة من الأئمة الذين يقيمون الصلاة أهل الأمصار والمدائن .

سؤال 13 ، ص 79 : وذكرت رجلا خرج من بيته يريد موقعا أكثر من فرسخين فحضرتة الصلاة فهل له أن يقصر قبل أن يبلغ الموضع ؟ أم يتم صلاته ؟ ومبلغ السفر النائي على كم يكون ؟ وهل يقصر حين يخرج من بيته أم لا ؟

الجواب : إن السفر النائي عند المسلمين هو أن يخرج الرجل مسافرا من بلد الى بلد فهذا الذي يقصر حين يخرج من بيته ، والذي يريد الفرسخين ونحو ذلك لا يقصر حتى يخلف الفرسخين .

سؤال 14 ، ص 80 : وذكرت رجلا له أرض بعيدة من منزله مثل طرابلس من إفريقية فهل له أن يقصر اذا دخل خطته وله فيها بناء وقصر وصهاريج وأشجار مثمرة أو غير مثمرة فهل له التقصير اذا دخل أرضه وقصره أم لا ؟

الجواب : في ذلك أنه يقصر حتى يدخل خطته وشجره ، فإن خرج من خطته قصر ، وهذا هو قول الأمير - رحمه الله . (1)
وكان غير الأمير رحمه الله يقول له التقصير أبدا حتى يدخل منزله ، وأصحابنا يقولون بهذين القولين ويعملون بهما .

سؤال 15 ، ص 97 : وذكرت رجلا له دورة وحوانيت الا انه له غنم وابل وله من يرعاها من خدمه ، ثم انه اراد شرب اللبن ان كان اذا جاء الى ^{منه} غنمه وابله أيتم الصلاة ؟

(1) لعله يعني بالأمير أباه عبد الرحمن رحمه الله .

الجواب : في ذلك ان يقصر في موضع غنمه لانه انما قصده اللبن (1) ، وليس بوطن له .

السؤال 16 ، ص 61 : وذكرت من حضر مع قومنا الصلاة على جنائزهم وهم لا يقرأون ولا يدعون ، وإنما يكبرون ، وكيف يصنع معهم بالصلاة ؟

الجواب : إن الصلاة على جنائزهم لا يضيق - فيها - على أحد إلا أنه يكبر معهم كما يكبرون ولا يستغفر لموتاهم ولا يترحم عليهم (2)

سؤال 17 ، ص 61 : وذكرت من يصلي على رجل وهو لا يعرف الصلاة ، ولم يستخلفوه ، والرجل المتوفي من أهل الولاية فكبر أربع تكبيرات فهل يجزي ذلك أم لا ؟

(1) في النسخة لأنه ميز اللبن .

(2) ذلك لأنهم ليسوا في ولايته ومن ليس في ولايتك من قومنا أو من أهل مذهبك لا تترحم عليهم ولا تستغفر لموتاهم وذلك لكون الإباضية يوجبون ولاية الأشخاص وبراءة الأشخاص علاوة على ولاية الجملة وبراءة الجملة والاشكال في قوله (لا يقرأون ولا يستغفرون) وربما كان ذلك توهمًا من السائل ، والذي اتفق عليه جمهور الأمة قراءة القاتحة بعد التكبيرة الاولى والدعاء قبل التكبيرة الاخيرة . تأمل .

الجواب : لا يجوز لأحد أن يصلي على ميت قوم إلا أن يستخلفوه على الصلاة عليه ، وأهله أحق بالصلاة عليه إن كانوا يحسنونها فإن لم يحسنوا فليستخلفوا من يحسن فليصلوا عليه .

سؤال 18 ، ص 61 : وذكرت من يصلي بالتيمم هل يصلي على الميت اذا لم يجد الماء ؟

الجواب : إنه لا بأس اذا خافوا الفوات عليها ، وأما النريضة فلا يجزيهم في الحضر ، فإن الحضر لا يخلو من الماء ولا ينفد من جماعتهم فإن لم يجد كما ذكرت وخاف فوات الصلاة فليتيمم ولا أحب ذلك لمن يتقي الله .

سؤال 19 ، ص 83 : وذكرت رجلا حضر للإمام يوم العيد فصلى ركعة فدخل معه في الأخرى ولا يدري على أي وجه صلاها ؟

الجواب : يقضي ما فاته ويصلي هو على نية سبع تكبيرات

سؤال 20 ، ص 84 : وذكرت رجلا صلى العصر ثم ذكر حين فرغ أنه صلى الأولى على غير وضوء ؟

الجواب : إن صلاة العصر جائزة وعليه قضاء الأولى .

سؤال 21 ، ص 84 : وذكرت رجلا وافق الإمام قد قرن الصلاة وقد صلى بالقوم الأولى فدخل معهم في العصر ظن أنها الأولى حتى فرغوا .

الجواب : إن صلاته فاسدة .(1)

سؤال 22 ، ص 84 : وذكرت رجلا صلى بقوم بثوب لا يصلى به ؟

الجواب : إن صلاة الإمام فاسدة ، وصلاة من خلفه جائزة .

سؤال 23 ، ص 105 : وذكرت رجلا صلى على ميت هل عليه توجيه وكذلك صلاة العيدين ؟

الجواب : فيهما التوجيه مثل سائر الصلوات .

(1) ذلك لاختلاف نية الصلاة ، فهو يصلي الأولى والإمام يصلي العصر .

سؤال 24 ، ص 65 : وذكرت رجلا نكح نصرانية فحضرها النفاس وخرج رأس الولد فصرخ ثم إن المرأة هلكت على ذلك الحال وهلك ولدها ، كيف يصنع بها وكيف الصلاة عليهما ودفنهما ؟

الجواب : لا يصلى عليها حتى يزایل الولد الرحم فيخرج منه ويصرخ فيغسل ويصلى عليه ويدفن في مقبرة المسلمين . وإن لم يزایل الرحم فمات في بطن أمه فإنه لا يصلى عليها وتدفن أمه مع أهل دينها في مقابرهم ، ولا حكم للولد في شيء من الصلاة والدفن لأنه لم يزایل الرحم .

سؤال 25 ، ص 43 : وذكرت زكاة الغنم من كم ؟ وإلى كم ؟ وزكاة الإبل والبقر والذهب والفضة من الحلبي وغيره ، وهل على القبطاني زكاة ؟ وكيف وقع على بعض الثمار ولم تقع على بعض ، وأي الثمار تقع عليه الزكاة والتي لا زكاة فيها تسأل أن أفسر لك ذلك كله ؟

الجواب : إن السنة في زكاة الغنم من أربعين شاة ، حتى تبلغ عشرين ومائة ، فإذا زادت واحدة ففيها شاتان الى أن تبلغ مائتين فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه حتى تبلغ ثلاثمائة ، فإذا بلغت الغنم ثلاثمائة ففي كل مائة شاة ، ولا تؤخذ منها جذعة ولا هرمة ولا ذات عوار⁽¹⁾ ، وقال بعضهم تؤخذ الجذعة اذا كانت من الضأن وكانت صحيحة سالمة من العيوب تامة الخلق ، وأجمعوا على الشية من المعز اذا كانت صحيحة سالمة من العيوب .

رفعوا ذلك الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث سعاة على الصدقة فقالوا (ياأمير المؤمنين يزعم أهل الصدقة أنا ظلمناهم) قال : ما يقولون ؟ قال يقولون تحسبون عليهم السخال أولاد الغنم من عامها ذلك ، فقال عمر رضي الله عنه (تحسبونها عليهم ولو جاء الراعي بها يحملها على كتفه) وأخبرهم أنه لا تؤخذ منهم الأكولة والربا والماخض والفحل ، وخذوا منهم الجذعة من الضأن والشية من المعز فإنها عدل بين خيارها ورديها فصاعدا ما دون الهرمة .

(1) ورد في لسان قوله : قال بن الأشير العوار بالفتح : العيب وقد يضم

وأحب إلي أن يعطي الرجل من أفضل ما يعطى منه ، قال الله : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾⁽¹⁾ ووعظ عباده وحضهم على فعل الجميل ، وبلغنا أن النبي ﷺ قال : «إن أحدكم يهدي لله هدية لا يستحسن أن يهدي بها كريما ، والله أكرم الكرماء وأحق من تحمل له»⁽²⁾ . الأكولة من الغنم : السمينة المحروسة للشحم ، والربى التي تربي ولدها ، والماخض الحامل . وأما البقر والابل فزكاتها عندنا واحدة ، فإنها بدن كلها ، فمن خمس بقرات شاة ، ومن عشرة شاتان ، ومن خمس وعشرين حولية ، ومن خمس وثلاثين ثنية ، ومن خمس وأربعين مسنة ، وإن كان البقر أكثر من ذلك أخذ من كل خمس وثلاثين بقرة ثنية ومن خمس وأربعين مسنة . والإبل كذلك فى ابتدائها الى أن تخرج من الغنم باختلاف أسنانها وأسنان البقر ، هذا وعندكم ما كتبنا فى الصدقة فانظروا فيه فإنه يكفيكم ويشفيكم إن شاء الله .

1 . سورة البقرة آية 267 .

2 . مرز على الحديث بنصه ووردت عدة أحاديث بمعناه وورد فى مسند الربيع عن أبي عبيدة قال : نهى النبي ﷺ أن يعتمد الرجل الى شر ماله فيزكي منه قال (وخيركم عند الله من يخرج من ماله أحسنه) .

وزكاة الذهب والفضة من حلي وغير ذلك فابتداء الزكاة من الفضة ما بلغ مائتي درهم كيلا ففيها الزكاة خمسة دراهم كيلا وليس فيما زاد من الدراهم بعد المائتين شيء حتى تبلغ أربعين درهما ففيها درهم واحد ، فكذلك تصنع في زيادتها .

ومبتدأ الزكاة من الذهب من عشرين مثقالا فيها نصف مثقال ، ثم ليس فيها شيء غير نصف مثقال الى أن تبلغ أربعة وعشرين مثقالا ، ففي الأربعة منها عشر مثقال الى أن تبلغ ثمانية وعشرين مثقالا ففيها أيضا عشر مثقال فعلى هذا الى أن تبلغ أربعين ففيها مثقالان فعلى هذا الحال تكون .

سؤال 26 ، ص 54 : وأما ما ذكرت من القطاني أتكون عليها زكاة ؟ وأي الثمار التي تقع عليها الزكاة ؟ وأي الثمار التي لا تقع عليها الزكاة ؟ تسأل أن أفسر لك ذلك كله ؟

الجواب : قد اختلف في القطاني فبعضهم لا يرى فيها شيئا وإن كثرت. وبعضهم يرى فيها الزكاة وكل ما ضرب فيه القفيز مما يقوت اذا احتاجوا اليه ، والثمار التي تقع عليها الزكاة مما أجمعوا عليه : التمر والزبيب ونقلوا أن النبي ﷺ سن الزكاة في ستة أنواع :

البر والشعير والتمر والزبيب والذرة والسلت . هذا ما أجمعوا عليه ، واختلفوا فيما سوى هذه الأنواع الستة من الحبوب والقطاني ، فقاس عليها العلماء ما أشبهها مما يقوَّت كقوتها ، فأوجبوا فيه العشر ، وقال بعضهم لا عشر فيما سوى هذا ، أشبهها أو لم يشبهها ، والذي نأخذ به ليس في القطاني زكاة .

سؤال 27 ، ص 93 : وذكرت الجلبان والفل والزيت إن كان فيهن العشر أم لا ؟

الجواب : إنه ليس في شيء من ذلك العشر .

سؤال 28 ، ص 93 : وذكرت طفلا صغيرا له مال كثير وله ولي كيف يصنع في زكاة ماله ؟

الجواب : في ذلك إن كان للطفل وصي فالوصي يزكي ماله وهو الناظر به ، وإن كان ليس له وصي فإن الطفل لا يترك هكذا بلا خليفة ، يرجع أمره الى السلطان فيعين⁽¹⁾ له خليفة ثم إن الخليفة

(1) في النسخة فتوخذ له خليفة .

هو الذي يزكي ماله ، وينظر له في ماله هكذا يفعل ، ولا يترك
الطفل مهملا لا ناظر له .

سؤال 29 ، ص 42 : وذكرت العشر من كم يعطى والى كم
منتهاه ؟ وما مبلغه ؟ تسأل أن أفسر لك ذلك لتكون على علم ؟

الجواب : إن العشر يجب من ثلاثمائة صاع وهي خمسة أوساق ،
والوسق ستون صاعا فيجب فيها نصف الوسق ، واختلفوا فيما زاد
في الخمسة الى العشرة ومن العشرة الى العشرين ، فقال بعضهم
يعطى على ما زاد منها بالغ ما بلغ منها قليلا أو كثيرا ، وقال
بعضهم لاشيء في الزيادة حتى تبلغ العشرة ، وقالوا لأنه جاء في
الأثر أنه لاشيء في الأوقاص والأشناق وتفسير الأوقاص والأشناق
ما بين الفريضة الى الأخرى . وكل قد عمل به ، ولكن الذي نأخذ
به أن عليهم العشر في ذلك ووجب فيما زاد .(1)

(1) وذلك فيما سقت السماء أو العيون الجارية ، وأما ما يسقى بنحو النضح والمعاناة فنصف العشر
على ما أجمعوا عليه .

سؤال 30 ، ص 103 : وذكرت من أتم عشرة أفضرة قمحا أعليه الأداء بذلك الشعير الذي أتم به من القمح أم لا ؟ أو على العكس ؟

الجواب : إن القمح والشعير يتم بعضها بعضا ويصير بعضها الى بعض .

سؤال 31 ، ص 74 : وذكرت رجلا ينبش قبور الأولين فوجد فخارا أو حديدا أو فضة يسيرة أو خلاخل من ذهب أو سوارا هل يكون في ذلك الخمس ؟

الجواب : في ذلك انه لا يجب عليه الخمس . وفي الذهب والفضة فيما قل منها أو كثر يؤدي خمسه فما بقي فهو له .

سؤال 32 ، ص 61 : وذكرت أشياء العبيد هل عليها زكاة ؟

الجواب : إن العبيد وجميع أموالهم من أشياءهم وغيرها فعلى المولى أن يزكي ذلك كله من أموالهم التي تجب فيها الزكاة .

سؤال 33 ، ص 61 : وذكرت زكاة العشر من كم وإلى كم منتهى ذلك والغنم والبقر والإبل وما يؤخذ من أسنانها وما يؤخذ

من البقر والإبل حتى يبلغ البقر ، وهل تجزي ابن ستة أشهر في أخذ الصدقة من البقر والضأن ؟

الجواب : في هذه المسألة قد مضى من العشر وزكاة الإبل والبقر والغنم ووقت ذلك ، وعيننا ما فيها ما خلا أسنان الإبل والضأن والبقر .

ولا يؤخذ ابن ستة أشهر من الغنم ضأنًا أو معزا في شيء مما ذكرت ، وأدنى ما يؤخذ من أسنان الضأن التي كانت صحيحة سالمة من العيوب (1)

سؤال 34 ، ص 61 : وذكرت إذا استوت الضأن والمعز فمن أيهما تؤخذ الصدقة ، إذا غلب المعز على الضأن فهل يؤخذ من الضأن والمعز ؟

الجواب : أن للمصدق أن يأخذ صدقته من الأكثر منهما .

سؤال 35 ، ص 116 : وذكرت رجلين اشتركا جمالا ، وآخر منهما له مال غيره أكانت تجب الصدقة بعضها ببعض ؟

(1) انظر الجواب عن السؤال رقم 25 ، في المجموعة فكأنه رحمه الله يشير اليه .

الجواب : إن كانت الجمال للتجارة فإن فيها زكاة الاموال تنظر سهمك فيها وتضمه الى مالك ، وتركيه زكاة الأموال ، وإن كانت هي مما ليس للتجارة وإنما هي سائمة فليس فيها زكاة الأموال وإنما زكاة الإبل كما تؤخذ صدقات الإبل .

سؤال 36 ، ص 74 : وذكرت رجلا شارك من لا يؤدي زكاة ماله هل تصح مشاركته أم لا ؟ وهو لا يؤدي العشر وهل على الذي يؤدي العشر عشر الطعام كله أم يؤدي على نصفه ؟

الجواب : لا بأس بشركة من ذكرت ~~ولا تزر~~ وازرة ورز أخرى⁽¹⁾ وينبغي أن لا يقسم الطعام حتى يخرج عشره قبل قسمته فإن قسما ولم يخرج العشر فعلى كل واحد منهما ما ينوبه مما لزمه وليس على أحدهما أن يؤدي على نصيب صاحبه .

سؤال 37 ، ص 139 : وذكرت هل يجوز للمسلم أن يشارك منافقا في تجارته أو هل له أن يوكله في إخراج عشره إذا شاركه في الزرع ؟

(1) سورة دطر من آية 18 .

الجواب : في ذلك إن كان المنافق هو عنده أمين في دينه ينتهي الى ما يريبه (١) فلا أرى بأسا إن شاركه ويؤكله لإخراج العشر ، وإن كان ليس بمأمون في دينه فلا أرى أن يؤكله على شيء مما ذكرت .

سؤال 38 ، ص 105 : وذكرت رجلا هل يحمل عشر ماله الى أرض بعيدة عن موضع حصاه وما حد منزله وهو منتجع صاحب عمل وأين يقضي عشره ؟ وأين يكون منزله ؟

الجواب : في ذلك ان عليه أن يقضي عشره في موضع وطنه اذا كان متقارب الموضع ، واذا كان زرعه في بلد ووطنه في بلدة بينهما سفر ناء فإنما يجب عليه أن يؤدي عشره في موضع زرعه .

سؤال 39 ، ص 39 : وذكرت الزكاة وقول أهل طرابلس (هي لمن أحرز أهلها) فهل هي كما قالوا ؟ وكيف المأخوذ به ؟ وكيف وضعها في أهلها الذين سماها الله لهم ؟ وهل يكون لذوي الأرحام ؟ تسأل أفسر لك ذلك كله .

(١) أي لا يفتح الريبة وليس متهتكا.

الجواب : إن قول أهل طرابلس هي لمن أحرز أهلها عدل وصواب ، ولذلك تفسير عند العلماء : اذا كان الإمام قد أحرز أهلها فيما مضى اذ كان يقوى على إحرازهم ثم أتت عليه حال ضعف فيها سلطانه وقل أعوانه فعلى الرعية تقويته وتشديد سلطانه ، ودفع ما أوجب الله عليهم من زكاتهم اليه ، والسمع والطاعة له في كل حال ضعف سلطانه أو قوي .

وأما المأخوذ فيها والسنة المعمول (بها) فكما بين الرسول ﷺ أنه بعث المصدقين عمالا عليها فيأخذونها ممن أوجب الله عليه ويدفعون نصف ما قبضوا من أهلها إليهم ، ثم يأتون بالنصف الثاني اليه ، فيكون هو الذي يلي تفريقها وقسمتها بين أهلها الذين ذكرهم الله ، وكذلك (فعل) أبو بكر وعمر وأئمة الهدى بعدهما رضي الله عنهم لأنهم خزنة الفقراء وقسامهم ، وولاية أمرهم ، وأئمة الهدى هم الذين يبعثون السعاة وهم الذين يلون تفريقها على أهلها الذين ذكرهم الله عند قسم الصدقات ، وذوو الأرحام ممن ذكرت يأخذون حقهم مع من لارحم له ، ولا يستخصون به دون سواهم من فقراء المسلمين ، لا يحابون بها لأنها ليس فيها محابة .

سؤال 40 ، ص 113 : وذكرت عن كم من المال يأخذ الرجل المسكنة ؟

الجواب : إن كان عنده ما يكفي قوت سنة في نفقته وكسوته وما يحتاج إليه فإن هذا ليس بفقر ، ولا يكون له أخذ المسكنة ، وإن كان ليس عنده قوت سنة فله أن يأخذ المسكنة وهو فقير .

سؤال 41 ، ص 80 : وذكرت طفلا له أخ بأرض بائسة هل يصلح للأخ أن يبعث إلى أخيه الطفل من زكاته شيئا أم لا ؟

الجواب : إن الرجل لا ينبغي له أن يخرج زكاة فقراء ذلك الموضع الذي فيه ، هذا هو الذي يعرف من قول المسلمين .

سؤال 42 ، ص 114 : وذكرت قوما رحل عنهم إخوانهم وتركوهم ولم يحبسهم عنهم إلا الضعف فتباعدا عنهم مسيرة يوم هل يعطي لهم شيء أم لا ؟

الجواب : إن كانوا فقراء فلهم من الحقوق ما للفقراء ، وليس في ارتحال إخوانهم عنهم ما يوجب لهم حقا ، ولا إذا كانوا معهم ما

المجموعة الثالثة في الأركان الخمسة

يبطل الحقوق ، وإنما ينظر الى حالهم فإن كانوا فقراء كان لهم الحق ، وإن لم يكونوا فقراء فلا حق لهم في الزكاة .

سؤال 43 ، ص 116 : وذكرت رجلا عرف من أهل الولاية فزعم أنه ليس له مال هل يعطى شيئا أم لا ؟

الجواب : إنه ليس من الناس الا ما ظهر لك فمن ظهر لك منه المسكنة فهو فقير ، فله من الحقوق ما للفقراء حتى يعلم خلاف ما يقول .

سؤال 44 ، ص 116 : وذكرت قوما ليس لهم مساكين فما يصنعون للزكاة ؟

الجواب : إن كان ليس لحضرتهم مساكين رفعوا زكاتهم الى أقرب الفقراء اليهم من الأحياء .

سؤال 45 ، ص 116 : وذكرت رجلا ليس له يوم الفطر معيشة الا اللبن واللحم ، فكيف يعطي ذلك ؟

الجواب : إنه يعطي مما يأكل .

سؤال 46 ، ص 79 : وذكرت رجلا عنده يتامى أقارب إخوة أو بنو إخوة أو بنو عم ، وهم ممن يستوجبون الزكاة ، فهل يصح له أن يأكل معهم من زكاتهم التي أعطاهم أم لا ؟

الجواب : في ذلك انه اذا اعطاهم وبلغت اليهم فهي مال من اموالهم يجوز له من ذلك ما يجوز له من مَالِهِمْ من الشركة والطعام ونحو ذلك ، وقد بلغنا عن النبي ﷺ أتت بريرة مولاة عائشة رضي الله عنها الى آخر الرواية⁽¹⁾

سؤال 47 ، ص 40 : وذكرت رجلا يفشاه المسلمون في غير وقت الزكاة هل له أن يتداين لهم على الزكاة الى حضورها أم لا ؟

الجواب : إن الله تعالى قسم الصدقات وسمى أهلها فمن حضر منهم عند قسم الصدقة واجتماعها أعطي ، ومن جاء قبل اجتماعها

(1) الرواية في مسند الربيع عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد عن عائشة رضي الله عنها قالت : دخل علينا رسول الله ﷺ والبرمة تفور بلحم فقرب إليه خبز وإدام فقال : (ألم أر البرمة تفور باللحم ؟) قلنا بلى يا رسول الله ، ولكن ذلك لحم تصدق به على بريرة وأنت لا تأكل الصدقة ، فقال عليه السلام : (هو عليها صدقة وهو إلينا هدية)

وقبيل قسمتها لم يستدن له بدين لعطائه ، فإن استدان رجل من المسلمين على نفسه ديناً فأعطاه للفقراء قبل قسمتها فهو ضامن لذلك ، وعليه أدائه إلى أهله يوم تحل له الصدقة من ماله ، فإن حضرها ذوو الفقر فليعط وإن لم يحضر فلا حق لمن غاب .

سؤال 48 ، ص 112 : وذكرت الغارمين هل لهم نصيب من الحقوق أم لا ؟

الجواب : إن لهم من الحقوق ما للفقراء لأنهم فقراء .

سؤال 49 ، ص 83 : وذكرت هل يعطى للفقراء فطرة رمضان أكثر من مد ؟

الجواب : إذا كان الطعام كثيراً والفقراء قليلاً رد عليهم بقدر فقرهم وحاجتهم ، وإنما صاعاً صاعاً إذا لم يكن الطعام ، والفقراء كثير ، وهذا اجتهاد من الذي نظر في ذلك ، وليس في ذلك أمر معلوم .

سؤال 50 ، ص 83 : وأما ما ذكرت من صاحب الجنان الذي ليس له مال لغيره (1)، ولا يقدر على بيعه وهو أصل وليس له في جنانه ما يقوته ؟

الجواب : إن الفطرة لا يؤديها ، وإن كان في جنانه ما يقوته ويقوت عياله فأحب له أن يؤدي الفطرة مما عليه .

سؤال 51 ، ص 56 : وذكرت صدقة الفطر يحضر قسمتها قوم ليسوا من أهل الولاية وهم فقراء هل يعطون منها شيئاً أم لا ؟

الجواب : إن صدقة الفطر زكاة ، والزكاة لا تعطى إلا لمن يرتضى من أهل الولاية والأمانة .

سؤال 52 ، ص 56 : وذكرت رجلاً جاور قوماً ليسوا من أهل الولاية وهم فقراء محاويج ، فهل يعطون من العشر والصدقة شيئاً ، كانوا ذوي رحم وغير ذي رحم ، هل يسع الأمر فيهم أم لا ؟

(1) كذا في النسخة ويبدو أن الصواب ليس له مال غيره .

الجواب : الجواب فيها كالجواب في الأولى التي قبلها ، لا يجوز له أن يعطي الصدقة الا لمن يرتضيه في دينه ومواقفه⁽¹⁾ ، وإن كانوا أقاربه فليعط لهم من ماله من غير الزكاة فإن الله قد حض عباده على صلة الرحم ، وأمرهم بها في غير موضع من كتابه .

سؤال 53 ، ص 141 : وذكرت رجلا صام رمضان فرقد ذات يوم فلم يستيقظ من نومه ثلاثة أيام أو أكثر هل يبطل الصلاة والصوم؟⁽²⁾

الجواب : أما صومه لا أراه الا تاما غير منتقض ، وأما الصلاة فأرى عليه إعادتها اذا استيقظ من نومه .

سؤال 54 ، ص 66 : وذكرت رجلا ظاهرا من امرأته فصام شعبان فدخل رمضان فهل يجزي عنه دخول رمضان أن يصوم شوالا ؟

(1) في النسخة وموافقته

(2) أي هل يبطل فعله ونومه ذلك الصلاة والصوم .

الجواب : إن رمضان لا يقطع صومه عليه فليصم شوالاً بعد فطوره يوم الفطر ، وقول آخر إنه لا يجزي عنه (أي صوم شعبان) لأنه قطعه رمضان .

سؤال 55 ، ص : وذكرت ما يجب به الحج على الرجل من المال ؟

الجواب : إن القدر فيما يجب به الحج ليس هو معيناً (1) يحد في ذلك ، إنما هو على قدر الطاقة وبعد الطريق ، إنما هو اجتهاد الرأي وحسن النظر وليس لذلك حد .

سؤال 56 ، ص 111 : وذكرت رجلاً كان له طفل وقد ورث من أمه مالا أكان يجب الحج على أبيه بمال ولده أم لا ؟

الجواب : في ذلك أن المال هو للولد وليس للأب من ذلك إلا الأخذ على قدر حاجته ، وأما الحج فليس يجب على الأب من ذلك المال ، لأن المال إنما هو للولد وليس للأب .

(1) في النسخة موقتا .

سؤال 57 ، ص 107 : وذكرت رجلاً وقعت آفة في بصره وهو أعمى وينذر⁽¹⁾ الناس في منافع الدنيا هل يجب عليه الحج مع علة بصره ؟

الجواب : إذا كان ميّساً فعليه الحج لأن ما أصاب بصره من الآفات لا يزيل عنه فريضة الحج لأنه لا يعدم المسير ، وإن كان بصره قد اعتل .

سؤال 58 ، ص 112 : وذكرت رجلاً له مال كثير فذهب المال من يده أكان يلزمه الحج من بعد هذا ؟

الجواب : إن الحج قد لزمه .

سؤال 59 ، ص 37 : وذكرت من بلغ أربعين سنة وما فوق ذلك وما دونه وعنده سعة من المال ولم يحج ما يسع المسلمين فيه ؟ وهو من الولاية ، والاستطاعة التي يبلغ لها ما هي غايتها ؟ سألت أن أفسر ذلك كله ؟

(1) لعل المعنى : يعين الناس في منافع الدنيا ، ويوجب على نفسه ذلك مع أنه أعمى معذور ، من أنذر الأب ولده جعله قيماً على ماله .

الجواب : في مسألتك أن الله تبارك وتعالى قال : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ (1)

فقالوا عن النبي ﷺ أنه قال : (استطاعة سبيل الحج : الزاد والراحلة) (2) وقال العلماء ليس الناس بأحوج إلى الزاد والراحلة منهم إلى صحة الأبدان وليس هو إلى صحة الأبدان بأحوج منه إلى أمن الطريق ، فاذا اجتمعت هذه الخصال الأربعة فقد قطع الله عذر من اجتمعت له وهو مستطيع لسبيل الحج ، وليس بمستطيع للحج حتى يفعل الحج لأن استطاعة الحج غير استطاعة السبيل لأن الحج الوقوف بعرفات والحلق والذبح ورمي الجمار وما يصنع في تلك المناسك وتلك المشاعر وليس أحد مستطيعا حتى يفعلها .

وكان أبو عبيدة رحمه الله يتأول قول الله عز وجل : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ...﴾ قال يعني (ب) ومن كفر : اليهود والنصارى ، وذلك

(1) سورة آل عمران من آية 97 .

(2) الحديث رواه الترمذي .

لأنهم لا يرون الحج الى مكة واجبا ، وكان غيره يقول اذا ترك الحج وهو مستطيع لسبيله وقد اجتمعت له هذه الخصال التي ذكرت لك ولم يحج ولم يوص بالحج فمنزلة منزلة سوء .

وأما ما سألت عنه من غاية المال ومنتهاه للحج فلم يوقتوا في ذلك وقتا ينتهي اليه ، رجل يكفيه قليل من المال والآخر لا يكفيه إلا الكثير ، وليس عندهم في ذلك وقت ، ومن استطاع الحج فليحج .

وأنا أكره أن يعجلوا على أحد من أهل الولاية بالبراءة حتى يتبين أمره ، ولا تعجلوا على من كان له عذر في مثل هذا حتى يتبين أمره .

سؤال 60 ، ص 46 : وذكرت رجلا أتى امرأته محرمين هل يهلكان بذلك ؟

الجواب : إن الوطأ من المحرم لامرأته لا يُحَرِّم عليه امرأته وإن الوطأ منه لها إفساد لحجه وعليه الكفارة : هدي بدنة وعليها مثل ذلك إن طاوعته ، وأما قولك هل تهلك المرأة إن كانت غلبت على نفسها فاشتت أم هي في سعة من أمرها ؟

إن الله تبارك وتعالى أحكم من أن يؤاخذ العباد بما غلبوا عليه في الشهوة ، وقهروا فيه مما لا يمتنعون من الشهوة في المجامعة التي أكرهوا عليها .

وفيما يؤثر عن النبي ﷺ أنه قال : (إن الله وضع عن هذه الأمة خطأها ونسيانها وما أكرهوا عليه)⁽¹⁾ ولكن عليها الحج .

(1) أورده في الجامع الصغير تقلا عن ابن ماجه .

المجموعة الرابعة في الأيمان والندور

سؤال 1 ، ص 70 : وذكرت رجلا يحلف بالله أيماناً كثيرة
أيجزيه أن يكفر كفارة واحدة ؟

الجواب : إن حلف بهذه الأيمان بالله أو بالظهار في مقعد واحد
فعليه كفارة واحدة ، وإن كان في مقاعد شتى أو أيمان مختلفة
فعليه لكل يمين كفارة .

سؤال 2 ، ص 71 : وذكرت رجلا يحلف بالله ثم لا يكفر عن
يمينه أفيعطيه المسلمون من زكاة أموالهم ؟

الجواب : إن لم يكن عنده ما يكفر عن يمينه فليس عليه العتق
ولا من الكسوة شيء إنما عليه الصيام إذا لم يجد شيئاً .

سؤال 3 ، ص 97 : وذكرت رجلاً قال له صاحبه : الله علي
لتأكل ، أو قال له الله عليك لتشربن ، ولم يشرب الرجل ولم
يأكل أكان يجب عليه اليمين أم لا ؟

الجواب : إنه ليس فيه كفارة .

سؤال 4 ، ص 104 : وذكرت من حلف وقال كل شيء له من ماله صدقة لوجه الله ثم حنث ؟

الجواب : إن عليه أن يتصدق بعشر ماله . (1)

سؤال 5 ، ص 104 : وذكرت رجلا قال لآخر حملتك الى بيت الله الحرام إن لم أفعل كذا وكذا وحنث ؟

الجواب : إن عليه أن يحج به إن هو طأوعه ووجد الى ذلك سبيلا ، وإن لم يقدر على ذلك فخاف الفوات فعليه بدنة يهديها .

سؤال 6 ، ص 104 : وذكرت من قال الحلال علي حرام ؟

الجواب : إن كان نوى امرأته فعليه كفارة يمين وليس له أن يحرم ما أحل الله له .

(1) المسألة فيها خلاف بين الأئمة ذلك ، من الفقهاء من يرى أن مثل هذا اليمين الواقعة موقع الشرط هل تعتبر يمينا أو نذرا فعلى أنها يمين إن حنث تلزمه كفارة يمين لا غير ، وعلى من يرى أنها نذر عليه ما نذر به عملا بالقاعدة (من ألزم لنفسه شيئا لزمه) واختلفوا كذلك في مقدار ما يلزمه ورأي جابر رضي الله عنه أنه يلزمه العشر وهو معتمد فتوى الإمام عبد الوهاب وقد قال عُمَرُ لابنه رضي الله عنهما : لا تخرج من مالك كله تصدق وامسك .

سؤال 7 ، ص 115 : وذكرت رجلاً قال سود الله وجهه إن فعل كذا وكذا ثم فعل ؟

الجواب : إنه ما أرى في هذا كفارة لأنه دعا على نفسه .

سؤال 8 ، ص 104 : وذكرت امرأة قالت لزوجها كل مالي عليك صدقة إن قلت كذا وكذا ثم حنثت ؟

الجواب : إن هذا لا يجوز وهذه مخاطرة ، وليس ذلك من طريق الإيمان فيلزمها ما يلزم في المهر .

سؤال 9 ، ص 59 : وذكرت رجلاً حلف أن لا يركب دابة فلان هذه ثم إن فلاناً باع دابته ، أله أن يركبها بعد البيع ؟

الجواب : إنه لا بأس أن يركبها بعد البيع ، لأنه إذا باعها فليست بدابته ، لأنه كان يمينه أن لا يركب دابة فلان .

سؤال ، ص 46 : وذكرت رجلاً حلف بالطلاق لا يشرب لبن هذه الغنم فأكل زبدها ، وكيف به إن حلف على لحومها فأكل شحومها أychنث أم لا ؟

الجواب : إن الزبد غير اللبن وإن الشحم غير اللحم ومن أكل زبدا فإنه لم يشرب لبنا ، ومن أكل شحما فإنه لم يأكل لحما ، وكذلك من أكل لحما لم يقل له إنه أكل شحما ، والشحم غير اللحم ، ولا يحنث في شيء من هذا فكل ما حلف أنه لا يفعله لم يحنث الا بفعله .

سؤال 11 ، ص 100 : وذكرت رجلا حلف بالطلاق لا يحلف أبدا ، ثم حلفه رجل بالطلاق صاغرا ألا يسرق ، والرجل سارق ، ما عليه ؟

الجواب : انه حانث في اليمين الأول حين حلف لا يحلف بالطلاق ، فيه حنث حيث حلف به أولا ، ولا ينفعه ما حلف به وهو صاغر ، لأنه عقد اليمين الأول ألا يحلف بالطلاق⁽¹⁾ ، ولم يشترط الا أن يكره أو يقسر ، فلما عقد اليمين على غير شرط لزمه اليمين الأول دالا به أو صاغرا⁽²⁾

(1) في النسخة ولا يحلف بالطلاق .

(2) في الجواب إشكال حيث ذكر أولا أن يمينه غير لازمة لأنه حانث فيها اذ حلف بالطلاق الا يحلف بالطلاق فهو بهذا قد ناقض يمينه . إلا أنه ألزمه اليمين في نهاية الجواب حيث قال لزمه اليمين الأول دالا أو صاغرا . تأمل .

سؤال 12 ، ص 54 : وذركت رجلا حلف لعلامه بحريته لا يملك عليه رجلا ، ثم إن صاحب العبد احتاج الى بيعه واضطر الى ذلك هل له أن يبيعه من رجل أو امرأة ، وهل له أن يبيعه من الأطفال ، هل له ذلك أم لا ؟ وإن باعه من رجل فمتى يخرج حر أو ليس له عتق ؟

الجواب : إن شاء باع نصفه لأنه إن باع نصفه فليس يبائع له كله ، ولا يحنث حتى يبيعه كله ، والبيع من رجلين أو أكثر هو بيع له يحنث فيه ، وكذلك بيعه من المرأة ، ولا يكون البيع من الأطفال ليخرجه من الحنث ، إلا أن يبيع نصفه فيكون بائع للنصف لا للجميع .

سؤال 13 ، ص 193 : وذكرت رجلا قال ، عليه رقبة إن فعل كذا وكذا ، ففعل الذي حلف عليه وله رقيق ولم يكن له رأس واحد ؟

الجواب : الجواب مثل الجواب في المسألة الأولى ، وإنما هذا جعل على نفسه عتق رقبة ، وإذا فعل حنث ووجب عليه الرقبة

ديننا عليه ، كان له رأس أو لم يكن ، إلا أن يكون أراد عتق رقبة مما ملك ويكون على ما نوى .

سؤال 14 ، ص 139 : وذكرت رجلا قال علي المشي الى بيت الله ثلاثين حجة إن فعلت أو قال إن لم يفعل ؟

الجواب : إنه اذا حنث وجب عليه ما جعل على نفسه !

سؤال 15 ، ص 139 : وذكرت رجلا حلف لا يكلم فلانا فكتب إليه كتابا إن كان حنث بذلك ؟

الجواب : إن هذا عندنا ليس بكلام .

سؤال 16 ، ص 149 : وذكرت رجلا شارك آخر في رقيق بميراث أو غير ذلك أو مال مضاربة ثم يحلف بكل رأس له لوجه الله إن كان يقع عليه حنث في الرقيق الذي فيه شركة ؟

الجواب : إن فيه اختلافا لأصحابنا ، فمنهم من يقول يحنث في كل سهم له في رأس قليلا أو كثيرا ، وهو قول الربيع ، وقال غيره لا يحنث حتى يكون له مملوك كاملا .

سؤال 17 ، ص 60 : وذكرت رجلا حرم على رجل دخول بيته
وللمحرم عليه في ذلك البيت ضيعة متاع : طعام أو رقيق ، أو
حلف له لا يخرج ضيعته ، أله أن يقتحم في بيته بغير إذنه فيخرج
ضيعة أم لا ؟

الجواب : إن الله تبارك وتعالى قال : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا
لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتَسْلَمُوا
عَلَى أَهْلِهَا﴾⁽¹⁾ الآية ، التسليم ثم الاستيذان ، فإذا أذن له
بالدخول دخل ، وإن أبوا من الدخول يسألون إخراج ضيعتهم
والأمتعة الى أهلها ، فإن أبوا من إخراج الضيعة والأمتعة استعدى
لهم السلطان فيأمرهم بإخراج الضيعة بالرغم لا بالرضى .

فإن أبوا من السلطان الدخول لبيوتهم وإخراجه ضيعة القوم بعد ما
تبين أن لهم في بيوتهم ضيعة وأمتعة ، وكذلك إن لم يكن السلطان
يحجز بين الناس أن تؤخذ ضيعتهم ، كان لهم أن يقتحموا عليه
ويأخذوا ضيعتهم من بيته .

(1) سورة النور آية 27 .

المجموعة الخامسة في النكاح والطلاق والعدة وما إليها

سؤال 1 ، ص 66 : وذكرت رجلا تزوج جارية فدخل عليها بغير إذن أهل البيت ، أله ذلك ؟ أم لا يدخل عليها الا بإذن ؟ فإن دخل بغير إذن فمس بيده فصادف خنتته : أم امرأته ، هل تحرم عليه امرأته بذلك أم لا ؟

الجواب : إن رضيت له بالدخول عليها فلا بأس أن يدخل بغير إذن أهل البيت ، وأما مسه بيده جسد خنتته فهو غير متعمد لمسها فلا تحرم عليه امرأته بهذا ، لأنه لم يتعمد ذلك ولم يرده .

سؤال 2 ، ص 68 : وذكرت رجلا ملك جارية بكرا بلغت أو لم تبلغ ففارقها ولم تحض فكم عدتها ؟ ثلاثة أشهر ؟ أم تتربص أكثر من ذلك ؟ فإن تربصت ستة أو أكثر من ذلك ولم تحض بعد ثلاثة أشهر فنكحت فلما دخل بها زوجها حاضت ، أيعتزل عنها أم لا ؟ أم تتربص حتى يتم حيضها ؟

الجواب : إن الله تعالى قال : ﴿واللأني يؤسن من المحيض من نسائكُم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن﴾⁽¹⁾ يعني أن عدة من لم تحض عدة اللائي يؤسن من المحيض ثلاثة أشهر ، فإذا أكملت ثلاثة أشهر ولم تحض فقد انقضت عدتها وحل نكاحها ، وليس عليها إن هي حاضت بعد ذلك ، نكحت أو لم تنكح ان تستقبل عدة أخرى ، لأن عدتها التي جعل الله لها قد انقضت كما أمرها الله .

سؤال 3 ، ص 102 : وذكرت النحلة اذا شرطها الأب أو الأخ ثم مات المتزوج ثم أراد الرجل أن يقاطع ابنته بدينه ، ذلك أم لا (2) ، وقد ابنت الابنة ذلك ، أرأيت إن قالت له قبل أن يقبض خذها من رأس المال هي لك حلال ، ثم بدا لها بعد ذلك هل لها ذلك أم لا ؟

الجواب : إن كانت النحلة أخذها أبوها وكان محتاجا فهي له ، وإن كان إنما أخذها أخ أو ولي غير الأب فليس له فيها شيء ، وهي للجارية الا إن كانت أعطتها الولي فهي له .

(1) سورة الطلاق آية 4 .

(2) كذا في النسخة لعل الصواب : أنه ذلك أم لا ؟

سؤال 4 : وذكرت رجلا نكح جارية لم تبلغ وابتنى بها فهل يصح له ذلك أم لا ؟ خلع أو لم يخلع ؟

الجواب : إنها إن أنكحها أبوها أو وليها ثم عجل بالابتناء بها قبل أن تبلغ ، فإذا بلغت وأجازت النكاح فهو جائز ، وإن كرهت انتقض النكاح وأخذت صداقها كاملا عاجله وآجله .

سؤال 5 ، ص 133 : وذكرت ملاك الأمة كيف هو ؟

الجواب : إن ملاك الأمة⁽¹⁾ كله واحد ، أمة كانت أو حرة ، وإنما الملاك بولي وشهود وصداق قليلا كان أو كثيرا وليس بين ملاك الحرة والأمة فرق ، العقد فيه واحد .

سؤال 6 ، ص 91 : وذكرت رجلا يخطب لابنه جارية عند أخيها ، ووعدها عشرة دنانير ، فزوجها فرضي الأخ ثم بعد ذلك أبى الأب أن يعطي الفتى ما وعده ، ثم وافقت الجارية تريد أن يمنح أخاها والأب ميسر حق الجارية.

(1) كذا في النسخة والصواب ، ملاك المرأة كما يتضح ذلك مما بعد .

الجواب : في ذلك أن عقدة العشرة دنانير شرطها في النكاح فهو واجب عليه ، وهو للمرأة إن شاءت أعطت أخاها وإن شاءت حبست لأنه عقد به النكاح .

وإن لم يعقد شرطاً في النكاح فلا أرى هذا إلا عدة منه ، ولا يحكم عليه بها ، لأنه ليس منه شرط رضيه وقبضه الرجل ، إن هي عدة والعدة لا يحكم بها .

سؤال 7 ، ص 82 : وذكرت امرأة غريبة ليس لها ولي في الموضع الذي هي فيه وبينها وبين أوليائها (مسيرة) أيام ، وقد خلصت إليها حاجة وليس من يخطبها ، هل لها أن تستخلف رجلاً من المسلمين يزوجه من أحبت برضاها ؟ أو هل لقضاة قومنا إذا هم أمروها أن تستخلف من يزوجه ، فهل يصح ذلك ؟

الجواب : إن كانت في موضع سلطان ترجع إليه كان هو الذي يزوجه ، أو يوقف لها من يزوجه ، فإن لم تكن في موضع سلطان اجتمعت جماعة المسلمين فيوقفون لها رجلاً فيزوجه من

أحبت ، وإن كانت قد ارتفعت الى بعض قضاة قومنا وكانوا هم
الحاكمين يزوجها بعض قضاتهم فذلك جائز .

سؤال 8 ، ص 80 : وذكرت رجلا ادعى أنه حر ، فأتى الى قوم
فزوجه مولاة لهم ، ثم إن قوما أتوه فادعوه مملوكا لهم وأنكر ذلك
المولى ، وبعد ذلك أقر وادعى أن مولاه أعتقه وطلب البينة على
دعواه فلم يقدر على ذلك ، وأن مولى تلك الحرة سألهم لبيعه
فباعوه منه فأقرهما على نكاحهما الأول فهل يصلح له ذلك
النكاح ، أم حتى يجدد النكاح لهما ، أو لا يحل لهما أن يتراجعا ؟
الجواب : في ذلك ، في قول أبي عبيدة مسلم رحمه الله أن
النكاح جائز ولا يفسخ اذا أقره عليه المولى ورضيت المرأة .

سؤال 9 ، ص 81 : وذكرت رجلا أتى المرأة وهي نائمة أيحل
له أن يتزوجها أم لا ؟

الجواب : إنه لا يحل له أن يتزوجها أبدا .

سؤال 10 ، ص 88 : وذكرت رجلا وامرأة اتفقا على نكاح
واتفقا على الصداق ، وأن يعليا به ، ثم إنهما اتفقا على أن تترك له

نصفا ، ثم إن الرجل خاف الغدر من المرأة ، فقال لها ابتاع لك ثوبا بخمسين دينارا فإن أتممت ما بيني وبينك آخذ الدنانير وأخذت صداقك ، كل هذا قبل النكاح ثم ظهر - أن ما باع لها بخمسين دينارا لا يساوي قيراطا ، ثم أشهد عليها رجلا واحدا ، أكان يجد عليها حجة بهذا أم لا ؟

الجواب : إني أرى هذا البيع فاسدا من غير وجه ، أحدها أنه كان على وعد وإنا لأجيز بيعا فيه شرط ، وإن تمت له قال لها ما عليك من الدنانير شيء ، ووجه آخر أن هذا البيع فيه غبن فاحش فأراه بيعا فاسدا من كل وجه . والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

سؤال 11 ، ص 104 : وذكرت رجلا ملك جارية فحبلت قبل أن يفتضاها وهل له أن يفتضاها ويبتني بها أم لا ، مخافة ما في بطنها ؟

الجواب : إن له أن يفتضاها إن لم يخف على الولد ، مع أنه إذا قصد⁽¹⁾ رجونا ألا يكون على الولد من ذلك مؤونة إن شاء الله .

(1) من باب قصد في الأمر واقتصد ضد أفرط يعني إذا لم يتجاوز الحد في عملية الافتضاد ولم يفرط فيه .

سؤال 12 ، ص 105 : وذكرت رجلا تزوج امرأة في عدتها عمدا ثم حبلت منه فولدت ثم ماتت هل لزوجها الميراث ، أو الولد منها وَلَدٌ غيره ؟

الجواب : إنه ليس بزواج لها وليس له منها ميراث لأنها ليست بامرأته ، فلا يرث منها شيئا والميراث يصير لولدها .

سؤال 13 ، ص 86 : وذكرت خادما ليتيم أراد أن ينكحها عبده الخليفة ، والخليفة أقرب الى اليتيم ؟

الجواب : اعلم أن الخليفة هو الناظر في صلاح اليتيم ولا يجرُّ الى نفسه منفعة فإن رأى الصلاح في عبده أو غيره ينكحها إياه .

سؤال 14 ، ص 57 : وذكرت أن رجلا ملك جارية لم تبلغ أترابها هل يجوز ذلك عليها أم لا ؟ أو حتى تبلغ ؟ وكم لها حتى يجوز عليها النكاح ؟ كم هو من عدد السنين من أهل الفقر والغنى وبنات الملوك ، وغيرهن ، وإذا سرقن أو زنين فهل يجب عليهن الحكم ؟

الجواب : إنه لايجوز ملاك واحدة منهن مما سميت الا أن يبلغن المحيض أو يبلغ ذوو أنسابهن مبلغ ذلك ، وتجري عليهن الحدود والأحكام اذا بلغن المحيض أو بلغ ذوو أنسابهن من عدد السنين أربع عشرة سنة ، أو بلغت ذوو أنسابهن من هو مثلهم في مثل حالهم من الغنى والفقر .

سؤال 15 ، ص 67 : وذكرت رجلا تزوج امرأة بغير ولي فولد له منها ولد فبلغ ذلك الولد فأجاز نكاح أبيه ثم إن الولي قدر فغير ذلك النجاح ، هل يكون للولد ما صنع ، أو يكون للولي تغيير أم لا يصح نكاحها أبدا أم يعتزلها فيخطب مع الخطاب .

الجواب : إنه لايجوز النكاح عندنا الا بالولي ، وإن جواز الابن نكاح أبيه بعد العقد الذي لايجوز ليس بإجازة ، وفي ما يروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه فسخ 'نكاحا عقد من غير ولي وعاقب الناكح والمنكح .

سؤال 16 ، ص 114 : وذكرت بلوغ الجارية أكانت تبلغ بالشعر دون الدم ؟

الجواب : إن البلوغ له علامات منها الدم ومنها الشعر ومنها تكعب الثديين ، فإذا ظهر منها واحد فهو بلوغ .

سؤال 17 ، ص 115 : وذكرت نكاح الطفلة أيسع أم لا ؟

الجواب : إن نكاح الأطفال إذا عقد الولي فهو تزويج ولهم الخيار إذا بلغوا .

سؤال 18 ، ص 117 : وذكرت رجلا ملكه ولي الجارية ثم بعث الشهود الى الجارية إن رضيت النكاح ؟ فرجع الشهود من الطريق ولم يبلغوا إليها وقالوا إنها لم ترض ، ثم أملك له أيضا أختها الصغيرة ، وقال مهما لم ترض هذه الكبيرة فأنا أعطيه الصغيرة ، فلما دخل بها قالت الكبيرة لم أدفع قط فلانا ، فسأل البينة فقالوا كذبنا عليها ولم نبليغ إليها لما بعثتمونا إليها .

الجواب : إن هؤلاء الشهود شهود سوء وعليهم الأدب ، إن رأى السلطان ذلك ، وأما نكاح الولي فهو ثابت وهي امرأته وأما نكاح الصغيرة فهو فاسد يفرق بينهما وعلى الزوج صداقها لِمَا نال منها ، وتصير الكبيرة امرأته إلا أنه لا يقربها حتى تنقضي عدة أختها التي دخل بها .

سؤال 19 ، ص 72 : وذكرت رجلا أملك ابنه جارية بأرض غير البلدة التي هو فيها ثم إن الإبن سافر الى تلك البلدة فوقع على تلك الجارية بوجه زنى ، ثم علم بعد ذلك أنها الجارية التي ملكها أبوه فهل يسعه حبسها (أي البقاء معها) أم يفارقها ؟

الجواب : إن هذا الرجل نوى أن يزني ، ونوت امرأته أن تزني فوافق الحلال ، والحلال لا يكون حراما ، والحرام لا يكون حلالا ، إنما هذا كرجل انطلق ليسرق شاة فرأى غنما لقوم وله في تلك الغنم شاة فوقع على شاته فأكلها ، كما وقع على هذه المرأة فجامعها ، وكل حلال

سؤال 20 ، ص 48 : وذكرت أن امرأة وهبت لزوجها صداقتها فيما بينهما ثم بعد ذلك أنكرت الهبة فهل يجوز ذلك ؟ وهل يسعه أن يجحدها صداقتها وقد هلكت بينهما⁽¹⁾

الجواب : إنه وسع للرجل فيما بينه وبين الله أن يجحدها ما قد اتفقا عليه والله أعلم إن هو صادق وليس عليه . وأما في ظاهر الحكم فهو المدعي وعليه البينة وعليها اليمين على دعواه .

(1) كذا في النسخة لعل الصواب وقد هلك ما بينهما .

سؤال 21 ، ص 66 : وذكرت رجلا تزوج امرأة فطاف عليها فوجدها عفلاء أو برصاء أو مجذومة وقد اطلع عليها فهل يجب عليها صداقها ؟

الجواب : إن ابن عباس رضي الله عنه قال : أربع لا يجزن في بيع ولا نكاح ، المجنونة والمجذومة والبرصاء وذات العفل ، (1) والمهر عليه اذا اطلع عليها كما ذكرت ويردهن الى أهلهن .

سؤال 22 ، ص 66 : وذكرت رجلا يطلق امرأته وهي بكر فكم طلاقها اذا هو لم يمسسها ؟

الجواب : ليس له إلا واحد ، وهو إن زاد عليها لم يتعد بالزيادة لأنه ليس في يديه من طلاقها الا ذلك .

سؤال 23 : ص 46 : وذكرت رجلا أتى امرأته وهما محرمان هل يهلكان بذلك ؟

الجواب : إن الوطني من المحرم لامرأته لا يحرم عليه امرأته وإن الوطني منه لها إفساد لحجه . وعليه الكفارة : هدي بدنة ، وعليها

(1) رواه ابن ماجه عن ابن عباس .

مثل ذلك إن طاوعته ، وأما قولك هل تهلك المرأة إن كانت غلبت على نفسها فاشتت أم هي في سعة أمرها ؟

الجواب : إن الله تبارك وتعالى أحكم من أن يؤخذ العباد بما غلبوا عليه من الشهوة وقهروا فيه مما لا يمتنعون من الشهوة في المجامعة التي أكرهوا عليها ، وفيما يوثر عن النبي ﷺ أنه قال : (إن الله وضع عن هذه الأمة خطأها ونسيانها وما أكرهوا عليه) (1) ولكن عليها الحج من قابل والهدي .

سؤال 24 ، ص 47 : وذكرت أن رجلا أعطى امرأته طائفة من ماله ، أله أن يرجع في ذلك ؟ وما أعطت المرأة لزوجها أله أن ترجع في ذلك ؟

الجواب : في ذلك لارجعة لأحدهما في ما أعطى صاحبه قال الله تعالى : ﴿فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ (2)

(1) تقدم نفس السؤال والجواب عنه في المجموعة الثالثة ، انظر السؤال رقم 60 ، من المجموعة والحديث رواه ابن ماجه في سننه .

(2) سورة النساء مائة 4 .

سؤال 25 ، ص 106 : وذكرت رجلا تصدقت عليه امرأته بحقها في مرضها ولم يعلم ذلك الا هو ثم توفيت ، ولم يعلم الورثة في ذلك شيئاً ان كان يلزم الزوج شيء من ذلك ؟

الجواب : في ذلك ، ما تصدقت به في مرضها الذي ماتت فيه إنه بمنزلة الوصية للوارث .

سؤال 25 ، ص 110 : وذكرت رجلاً لا يقدر لامراته على ما تأكل وتلبس من القطن والكتان ، إلا أنه يقدر على تلبس تحتصره وشعير تعيش به ، وأرادت الانتزاع منه فهل تنزع منه أم لا ، وهي منعمة أو مشرفة وهي ميسرة في مالها أو غير ميسرة ؟

الجواب : إن عليه قدر ما يجد من قطن أو كتان أو صوف أو تلبس ، لأن التلبس والصوف قد يلبسها الصالحون فليس عليه الا قدر ما يجد .

وكذلك عليه في الطعام قدر ما يجد من أكله ، والشعير ليس عيباً أكله ، فاحمل كل أحد على قدر ما يجد ، وأما الذي ذكرت من

المرأة اذا كانت منعمة أو مشرفة فليس ينظر في ذلك الى نعمتها وشرفها ، ولا تحمل الزوج أكثر من طاقته .

سؤال 26 ، ص 58 : وذكرت رجلا وقع على طفلة ثم بنى بها فهل يصح له نكاحها أم لا ؟

الجواب : إنه لا يصح له نكاحها لأنه هو الزاني لا هي الزانية .

سؤال 27 ، ص 58 : وذكرت جارية عاتقا ظهر بها حمل وسئلت عن ذلك فقالت (والله لا أدري من حيث أوتيت) فهل يتبرأ منها بذلك أم لا ؟ وهي من أهل الولاية ، وإن كانت ثيبا فظهر مثل ذلك فسئلت فقالت مثل القول الأول : لا أدري من حيث أوتيت ، فهل تتولى ؟ وهل تعطى من الزكاة شيئا والمرأة مثل ذلك هل لها من الحقوق شيء ؟

الجواب : إن اعتلتا بعلة بأن أوتيت في المنام أو نحو ذلك من العلل التي قد يبتلى الناس بمثلها فإنه يقبل ذلك منهما . إن لم تكفينا قبل ذلك من أهل الريبة ولا من أهل التهمة . ألا ترى أنهما

لو اعتلنا بهذه العلة أو نحوها عند النكاح درئ الحد عنهما لأنه شبهة وقد قيل : ادروا الحدود بالشبهات⁽¹⁾

سؤال 28 ، ص 40 : وذكرت رجلا افتدت منه امرأته ثلاثة مرات أعليه مراجعتها أبدا ، أم كيف مراجعتها في العدة ؟ أم بعد العدة ؟ تسأل أن أفسر ذلك ؟

الجواب : في هذه المسألة قد اختلفوا ، والذي نأخذ به وعليه نعتمد أنه إذا فادأها ثلاثا لم يذق عسيلتها ولم تذق عسيلته ، والاختلاف في العدة وبعد العدة ، فبعض يرى أنه لا يرجع إليها في العدة وبعد العدة الا بولي ونكاح جديد وصداق ، وبعض يرى أنه يراجعها في العدة غير أنه لا يراجعها الا بولي .
وقولنا الذي نأخذ به يراجعها في العدة بغير ولي بينة وصداق على ما تراضيا عليه .

(1) في نسخة الشيخ الحاج صالح زيادة نثبتها تعميما للفائدة (فكل من درأ الحد عن نفسه عند المسلمين وقد كان عندهم قبل ذلك وليا فهو على ولايته والحقوق عليه جارية والولد ينسب اليهما ويرث كل ولد أمه مع عصبتها .

سؤال 29 ، ص 71 : وذكرت رجلا تزوج خمس نسوة ثم مات
عنهن فهل يرثنه و هل للولد الذي معهن ميراث ؟

الجواب : إن تزوجهن في عقدة واحدة فلا يرثنه لأنه انفسخ
نكاحهن جميعا ، فإن تزوجهن في عقدات شتى فنكاح الأربعة
صحيح ، ولا ميراث للخامسة ونكاح الخامسة فاسد لأنها دخلت
بالحرام على كل حال . والولد يرث على كل حال لأنه والده
والولد يثبت في النكاح الفاسد والنكاح الصحيح .

سؤال 30 ، ص 150 : وذكرت من تزوج بكرا ثم مسها ما دون
الفرج ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجها آخر ثم طلقها ثلاثا إنما مسها
الثاني ما دون الفرج أيضا إن كان تحل للأول أم لا ؟

الجواب : إنه لا تحل له بتزوج هذا الثاني حتى يطأ الثاني الوطأ
الذي يختلف فيه الختان والختان .

سؤال 31 ، ص 55 : وذكرت رجلا حنث في يمينه فأمسك
امراته ثم إنه تاب ورجع ففارقها ثم إنها تزوجت بفارقها زوجها
الآخر ، أو هلك عنها فهل لزوجها الأول عليها الرجعة ؟

الجواب : إنه لا رجعة له عليها ولا يجتمعان أبدا . (1)

سؤال 32 ، ص 53 : وذكرت عبدا تزوج حرة بيد من طلاقها ؟

الجواب : إن الطلاق بيد من بيده نكاحه وهو المولى ، ألا ترى لا يجوز للعبد أن يعقد نكاحا لنفسه إلا بإذن مولاه ، فكذلك الطلاق بيد من بيده عقد النكاح .

سؤال 33 ، ص 98 : وذكرت رجلا قال لامرأته : أنت طالق إن لم أحبك المرة كيف القول فيه ؟

الجواب : في ذلك يطأها وطأة واحدة ثم يعتزلها فإن حملت فهو الذي قال ، ولا شيء عليه ، وإن حاضت ولم تحمل فقد وقع عليها الطلاق الذي قال إن كان واحدا فواحد ، وإن كان ثلاثا فثلاث .

سؤال 34 ، ص 71 : وذكرت رجلا طلق امرأته من خوف الله وله معها أولاد أطفال ، أله أن يسكن معها في بيت واحد ، والمرأة ضعيفة لا ولي لها وإنما فراقها توبة الى الله وانتصال من الحرام .

(1) ذلك لأنه مسها في الحرام والمعتمد في المذهب ان المسوسة في الحرام تحرم على الماس مطلقا.

الجواب : إذا كان كما وصفت فهو بعيد من التهمة ولا بأس لمن لم يكن متهما أن يساكن امرأة طلقها اذا كانوا مضطرين الى السكنى في موضع واحد ولا يجد من يحمل ذلك عنها ، فالله أولى بالعدر ، وترك الريبة خير له .

سؤال 35 ، ص 72 : وذكرت رجلا سافر بامرأته فقضى الله بفراقهما فما الذي يصنعان وليس أحد يردها الى قرارها أو يقوم عليها .

الجواب : الجواب فيها كالجواب في المسألة التي قبلها .
سؤال 36 ، ص 64 : وذكرت رجلا حلف لامرأته بالطلاق لينكح عليها فمات ولم ينكح عليها فهل يجوز عليها الطلاق ؟ وهل ترثه ؟ وهل تعزل أم يطأها ؟

الجواب : في هذا لا يطأها حتى يتزوج فإن وطئها قبل أن يتزوج فقد حرمت عليه آخر الدهر ، فإن مضت أربعة أشهر قبل أن يتزوج عليها أو قبل أن يموت عنها بانت عنه بالايلاء بتطليقة بائنة ، فإن مات عنها قبل أن يتزوج وقبل أن تنقضي أربعة أشهر

فهي امرأته ترثه لأن الطلاق الذي وقع عليها في حال موته واحدة والمطلقة واحدة ترث ما دامت في العدة ، وإن مات بعد الأربعة أشهر فلا ميراث بينهما لأنها قد بانت منه بتطليقة الإيلاء .

سؤال 37 ، ص 64 : وذكرت رجلاً حلف لامرأته بتطليقها لا تدخل بيت فلان فبعد ذلك افتدت منه فيراجعها قبل أن تدخل بيت فلان ، ألهما أن تدخل البيت الذي حلف عليه أم لا ؟

الجواب : إنها إن دخلت البيت الذي حلف عليه ، إنها تطلق . ولو كان دخلت البيت وقت فدائها ثم ارتجعها بعد الفداء أو بعد الدخول ثم دخلته بعد ذلك لم تطلق لأن الحنث قد مضى في حال الفداء .

سؤال 38 ، ص 52 : وذكرت امرأة قالت لزوجها أنت علي كظهر أبي أو كظهر ذي محرم منها ، فهل عليها كفارة أم لا ؟

الجواب : إنهم قالوا عليها في ذلك كفارة مغلظة ، عتق رقبة إن كانت واحدة الرقبة ، فإن لم تجد فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم تستطع فإطعام ستين مسكيناً ، وقال بعضهم إنما عليها كفارة يمين ، والله أعلم .

سؤال 39 ، ص 52 : وذكرت رجلا قال لامرأته أنت علي كظهر أمي إن مستك الى سنة ثم إنه مسها ، هل تحرم عليه أم لا ؟

الجواب : إن امرأته حرمت عليه ولا تحل أبدا ولو نكحت زوجا غيره فمات عنها أو طلقها .

سؤال 40 ، ص 52 : وذكرت أن رجلا قال لغلامه إن أنا أعتقتك فامرأته طالق أو قال لامرأته إن طلقتك فغلامي حر ، فطلق أو عتق فما القول في ذلك ؟

الجواب : في ذلك إن طلق امرأته فغلامه حر ، وإن عتق غلامه فامرأته طالق ، فإن عتق الغلام يوجب طلاق المرأة ، وطلاق المرأة يوجب عتق الغلام .

سؤال 41 ، ص 52 : وذكرت رجلا قال لامرأته إن أنا وطئتكم الى سنة (فأنت طالق) فمات وتخرج من تحته ابتداء⁽¹⁾ الأربعة أشهر ، وإن مسها قبل ذلك هل تحل له أو ينكحها بالخطاب ، أو

(1) لعل الصواب انتهاء الأربعة تأمل .

حتى تنكح زوجا غيره ، وإن نكحت ولم يمسه زوجها الاحدث
هل تحل للأول ؟

الجواب : إن مسها دون السنة التي وقت لها فهي طالق كما قال
فإن كف عنها لا يطؤها حتى تمضي الأربعة الأشهر فإنها تبين
بالإيلاء بتطليقة بائنة ولا رجعة له عليها إلا ان تشاء هي ، وأرادت
المراجعة ، وإن مضى عليها خمسة أشهر بعد الأربعة الماضية فيكون
قد مضى من الأجل تسعة أشهر ، ثم يخطبها ويتزوجها فقد بقي له
من السنة التي حلف عليها ثلاثة أشهر ثم يكف عنها لا يقربها تلك
الثلاثة الأشهر ولا يلزمه فيها الإيلاء لأنه لا يلزم الإيلاء في أقل من
أربعة أشهر ، ثم ينقضى أجل السنة التي حلف عليها وامراته
له حلال .

سؤال 42 ، ص 70 : وذكرت رجلا ظاهرا من امرأته أو إلى
منها (1) أنه لا يمسه إلى خمسة أشهر ، ثم إنه طلقها تطليقة ثم
افتدت منه أنه أن يراجعها أم لا ؟

(1) انظر كيف جمع بين الظهار والإيلاء وهما مختلفان في الحكم والصورة. ولعله لم يرد بكلمة
ظاهر معناها الشرعي ولذلك سكت عن صورة الظهار في الجواب ، واقتصر على الإيلاء والمسألة فيها
خلاف بين العلماء في كون الطلاق يهدم الإيلاء والإيلاء لا يهدم الطلاق ؟ راجع شرح النيل ج 7 ،
ص : 249 ، ط : 2 .

الجواب : إن مضت عدة الطلاق قبل عدة الإيلاء انهدم الإيلاء وبانت بالطلاق ، وإن مضت عدة الإيلاء قبل عدة الطلاق فهما تطليقتان .

سؤال 43 ، ص 70 : وذكرت امرأة اشترت من زوجها جماع أيام شهر رمضان أيصح ذلك أم لا ؟ أم يلزمه بذلك الطلاق ؟

الجواب : إنها اشترت منه ما لا يشتري ، وما لا يجوز فيه بيع ولا شراء ، ولا يلزمه بذلك الطلاق .

سؤال 44 ، ص 70 : وذكرت امرأة اشترت من ضرثها جماع زوجها شهرا أو أقل أو أكثر ما القول في ذلك ؟

الجواب : كالجواب في المسألة السابقة .

سؤال 45 ، ص 118 : وذكرت رجلا حلف لجارته بالطلاق أنه لا يجاورها أبدا ، ثم إن زوجها مات ثم إنه أملكها ، فسألت هل إملكها يوجب عليه الحنث أم لا ؟

الجواب : إن هذا أعظم الجوار ويوجب الحنث اذا صارت اليه .

سؤال 46 ، ص 140 : وذكرت امرأة لم تحض قط الا مرة واحدة ثم انقطع عنها الدم ما الذي يسعها ؟

الجواب : أما قولك ما الذي يسعها فليت التي تريد بذلك ، وإنما معنى المسألة فى هذا العدة ، والعدة فيها اختلاف بين أصحابنا منهم من يقول عدتها حتى ترى الحيض ، ومنهم من يقول تتربص تسعة أشهر ، ثم تستظهر بثلاثة فهو تمام الثانى عشر ، ثم تتزوج .

سؤال 47 ، ص 112 : وذكرت رجلاً قال الحلال على حرام ، وقد نوى فيه المرأة ، ألا يفعل ثم فعل ولم يمس ولم تمض أربعة أشهر ؟

الجواب : أنه إذا نوى الطلاق فهو ما نوى من الطلاق وإن لم ينو عدداً من الطلاق (تطلق) تطليقة لأنه قد نوى الطلاق . وإن كان لم ينو بذلك الطلاق فعليه كفارة يمين ، إطعام عشرة مساكين إن كان عنده ما يطعم ، أو صيام ثلاثة أيام وليس عليه فى هذا إيلاء .

سؤال 48 ، ص 108 : وذكرت جارية ادعت أنها لا تتزوج حتى لا يبقى لها على زوجها من عاجلها درهم وهي مملكة ، ثم إنهما ارتفعا الى القاضي فأجل لهم المملك سنة فلم يأت إلا بعشر الصداق أو سدس أو ثلث أو شيء قليل ولا يقدر أن يأتي بصداقها ، وقالت المرأة أن لا أصير في يد هذا الرجل الا أن يأتي بعاجل صداقي كله ، وقد غرها في بدء إملاكه أن يعطيها صداقها فلم يسبق لها بعد عند عقدة النكاح ، وعنه ان لم يذكر لها الأجل ولا النقد الا انه اشترطوا عليه العاجل الى تزويجه والآجل الى حين .

الجواب : إن للمرأة أن تمنع نفسها منه ، حتى يعطي لها نقدها ، وليس في ذلك وقت يضرب ، ولا أجل يؤجل إنما هو ما يجد الزوج ولكن إن أرادت المرأة أن تطلب منه نفقتها وكسوتها كان لها ذلك واجبا عليه يقوم بها بقدر ما يجد ، لا يصل إليها حتى يعطي لها النقد الذي يجب إليها ، وليس لها في ذلك خيار لأنه ليس من وجه الفرقة في شيء .

سؤال 49 ، ص 72 : وذكرت المباراة ماهي وما معناها ؟

الجواب : إن المباراة⁽¹⁾ والمفتدية والمختلعة ألفاظ تدل على بينونة المرأة من زوجها .

سؤال 50 ، ص 72 : وذكرت رجلا يبيع من امرأته طلاقها ثم يحبسها أيسعه ذلك أم لا ؟ قلت وقد روي ذلك عن بعض المسلمين .

الجواب : إنه إن باعها طلاقها فقد بانت منه فهي كالمفتدية فلا يجوز حبسها لأنها اشترت منه طلاقها فقد زال ملكه عنها ، ولا يجوز أن تشتري منه الطلاق ثم يجري ملكه عليها .

سؤال 52 ، ص 65 : وذكرت طفلا رضع لبن زوجة رجل بعد فطامه هل يصلح له أن ينكح امرأته أم لا ؟

الجواب : إنه لا بأس برضاع بعد فطام ، وقد كان أبو عبيدة رضي الله عنه يحتاط اذا فطم الصبي في سنتين أن يجعل ما رضع فيهما رضاعا حتى يكمل سنتين أخرى كمال أربع سنين ، والعامه من

(1) لعل الصواب المبارية .

فقهاؤنا (ترى أنه) لارضاع بعد فطام ، قال الله تعالى : ﴿والوالدات
يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم
الرضاعة﴾⁽¹⁾ فليس بعد تمام الرضاعة نقض .

سؤال 53 ، ص 96 : وذكرت رجلا له مال على آخر ثم إن
صاحب المال حلف الذي عليه الدين بالطلاق أن يؤدي يوم
العيد ، ولكن استثنيا جميعا أن يمسه الذي حلف امرأته فتراضيا
جميعا ؟

الجواب : إنه لا يجوز له أن يمسه والذي اشترطا لا ينفعهما .

سؤال 54 ، ص 90 : وذكرت رجلا خرج بجهازه الى السفر
فغاب سنين⁽²⁾ من غانه أو فارس أو من الشرك أو مما كان حيث
يرجى ، ولم يقم (كذا) حي ولا ميت كيف تصنع المرأة وقد شكت
الحاجة ؟

(1) سورة البقرة الآية 232 .

(2) يياض في الأصل .

الجواب : في هذا إنه مسافر وليس بمفقود وهذه المرأة موثوقة حتى يأتي موته أو طلاقه .

سؤال 55 ، ص 139 : وذكرت رجلا حلف بالطلاق لا يفعل ما أراد أن يفعل وخاف الحنث هل يفادي امرأته بغير نشوز ثم يفعل فيراجع امرأته بعد الفعل أو بعد الأجل الذي حلف إليه ؟

الجواب : إن الذي يומר به لا يقع فداء الا على نشوز ، ولكنهما اذا فعلا ذلك فقد وقعت الفرقة بآئنة ولا يقع معها حنث ، ومراجعتة بعد الفعل وكان قد استثنى بغير نشوز .

سؤال 56 ، ص 117 : وذكرت رجلا افتدت منه امرأته بالمال الذي لم يعطها هو إن كان يجوز أم لا ؟

الجواب : إنه لا يجوز له أن يأخذ منها الا ما أعطهاها ، إلا أن يكون ما أعطهاها قد فات فيأخذ مقداره ولا يأخذ منها أكثر .

سؤال 57 ، ص 117 : وذكرت رجلا ملك وليته لرجل آخر ولم يفرض لها مهرا فرضيت فدخل عليها فأقام معها زمنا ولم تذكر له

أمر الحق ، إن كان يجوز أن توطأ الفروج بغير حق إذ هي أقامت ورضيت بذلك لنفسها ؟

الجواب : إن النكاح جائز وعليه صداق مثلها وإن كان صداق نسائها (مختلفا) فعليه من ذلك الأوسط ولا شطط . (1)

سؤال 58 ، ص 102 : وذكرت من حلف صاغرا بالطلاق أو بالعتق أو غلب على ذلك وقهر وضرب وهدد ، أو حلف له لئن لم يحلف ليضربن ضربا فحلف على هذا فحنت هل يفرق بينه وبين امرأته أم لا ويعتق رقيقه ؟ .

الجواب : إن هذه القهرة التي ذكرت لم توضح كيف هي ، إن كان إنما قهره بخوف القتل ثم طعن فلا طلاق عليه ، وإن كان إنما هدده بغير القتل بضرب لا يخاف به القتل ولا تلف عضو من أعضائه فالطلاق يلزمه .

وإن كان لم يقهره على أن يطلق وإنما قهره على أن يحلف على شيء ألا يفعله فلا أرى له أن يفعل ذلك .

(1) ذلك لأنهما لم يتفقا على أن يقع الزواج بدون صداق والمحظور أن يتفقا على ذلك .

فإن حلف بالطلاق يلزمه ، قهره بقتل أو غيره ، لأنه في هذا الباب لم يقهر على الطلاق إنما قهره على اليمين كمن لا قهرة عليه ، وإن فعل بعد ذلك لزمه الحنث ووجب عليه الطلاق .

سؤال 59 ، ص 56 : وذكرت رجلاً طلق امرأته خطأ وأعتق عبده خطأ أيجوز عليه ذلك أم لا ؟

الجواب : إن ابن عباس رضي الله عنه كان يقول في مثل هذا (لا غلط ولا غلت على مسلم في شيء لم يردده ولم يتعمده) وهذا في الحكم الباطن فيما بينه وبين الله ، وأما في الحكم الظاهر إن شهد به عليه رجلان عند القاضي أو كان عنده فإنه يخرج حراً بشهادتهما .

سؤال 60 ، ص 58 : وذكرت رجلاً كانت له جاريتان أختان ، فوقع على إحدهما ثم إن أهل الشرك أو غيرهم وقعوا على تلك الجارية التي تسراها فذهبوا بها ، أله أن يطأ أختها لأنهما جميعاً في ملكه ؟

الجواب : إنه لا يجوز له أن يطأ أختها لأنهما جميعاً في ملكه لم

يخرجها ملكه لأن الذي سبا سرية من مشرك أو غيره لا يزال ملك صاحبها عنها بسببه إياها . لأن مال المسلم لا يحل بالسبي لا لمشرك ولا لموحد .

سؤال 61 ، ص 58 : وذكرت رجلا وطئ جارية له ثم أراد بيعها أله ذلك أم حتى تستبرئ رحمها ؟

الجواب : إنه لا ينبغي له أن يبيعها حتى تستبرئ رحمها بحيضة ويستبريه المشتري بأخرى .

سؤال 62 ، ص 141 : وذكرت رجلا ليس له عنده إلا امرأة واحدة فضاف عنده رجل غريب فقال له الضيف من أم هذا الصبي ؟ فقال له صاحب البيت أم ابني هذا طلقته ، وإنما جعل له ما جهلته نساء الناس (1)، ولم يعن امرأة بعينها بالطلاق ، هل يحنث ؟

(1) لم يتضح لي مفهوم العبارة وهو ما في النسخة ولم يرد السؤال في نسخة ش ج ص .

الجواب : إني أرى الطلاق واقعا عليها لأن الكلام للسائل⁽¹⁾ وهو المبتدئ بالسؤال .

سؤال 63 ، ص 140 : وذكرت رجلا قال لامرأته إني كنت حلفت بطلاقك فأنا اعتزلك حتى أسأل ، فاعتزلها شهرا أو شهرين ثم أراد أن يجامعها فأنكرت ذلك عليه وسألته هل سألت كما قلت ؟ فقال لم أسأل أحدا فقالت لا تقربني حتى يستبين لك أمر يمينك فتركها حتى مضت عدتها ؟

هل فى هذا عدة ؟ والمرأة امرأته لم يستبين أنه حنث ، وإلا إنما بانت منه .

الجواب : إنما ينظر فى يمينه فإن كانت مما تجب فيه فرقة بانت منه بانقضاء العدة ، وإن كانت ليس مما تجب فرقة كانت امرأته بحالها ولا يلتفت الى انقضاء العدة .

سؤال 64 ، ص 76 : وذكرت رجلا خطب الى رجل ابنته فأبى أن يزوجه فإذا ابنه هجم فزوج أخته برضاها وابتنى بها الخاطب ثم إن الأب بعد ذلك أجاز إنكاح ابنه أيجوز ذلك أم لا ؟

(1) أى على نية ومقصود السائل .

الجواب : إن النكاح جائز إذا كان أخوها زوجها برضاها وأجاز الزوج ، وبعد ذلك جَوَز الأب ولا يفسد النكاح على هذا الحال كما وصفت .

سؤال 65 ، ص 76 : وذكرت رجلا يجمع بين امرأته وبين امرأة أبيها أيجوز أم لا ؟

الجواب : إن ذلك عند المسلمين مكروه ولا ينبغي لأحد أن يفعله وينهون عنه .

سؤال 66 ، ص 112 : وذكرت رجلا حلف بطلاق امرأته لا يأتيه شهر سواه الا وقد ارتحل هل يدخل فراشه أم لا ؟

الجواب : لا يدخل فراشه حتى يفعل ماعليه أما الفداء الذي ذكرت إن افتدت منه امرأته فقبل فداها فإن الفداء يلزمه .

سؤال 67 ، ص 50 : وذكرت رجلا تزوج ذات محرم منه ، فأعطاهما حقا كاملا أو لم يكن لها إلا ما قبضت ، أوليس لها شيء بعد ظهور الأمر بينهما ؟

الجواب : في ذلك يجب عليه حقها كله⁽¹⁾ ، عاجلا وأجلا إلا أن تطيب نفسها أن تدع له ما أحبت منه إن مسها وإن لم يمسها فلا شيء لها .

سؤال 68 ، ص 49 : وذكرت رجلا طلق امرأته تطليقة فأمسك عنها فارتابت المرأة في عدتها ثم نكحت ، فحسبوا لها فوجدوها قد بقي من عدتها يوم أو يومان ، فهل تحل لزوجها الأول ، وما يصنع الأحث ، وما الذي يلزم زوجها من ذلك ؟ فهل يجب عليه الصداق كاملا أم لا ؟

الجواب : إنها إن وهمت في عدتها بيوم أو يومين فعلمت بعد ما نكحت زوجها آخر ، يفرق بينهما ويكون زوجها الأول أحق بها وبرجعتهما في ذلك اليوم أو اليومين الذين بقيا من عدتها ، لأن الله تعالى يقول : ﴿وَبِعُولَتِهِنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾⁽²⁾ ، يعني في العدة فإن كان زوجها الثاني (في النسخة الأولى) قد مسها أو خلا بها فأغلق بابا أو أرخى سترا فإنه يلزمه

(1) أي صداقها .

(2) سورة البقرة ، آية 228 .

صداقها عاجله وآجله ولا يقربها زوجها الأول حتى تعتد من ميسر الزوج الثاني ، وإن لم يراجعها الأول قامت حتى تنقضي الأيام التي غلطت فيها ، ثم يتزوجها الثاني بنكاح جديد .

المجموعة السادسة في البيع والشراء وما الى ذلك

سؤال 1 ، ص 47 : وذكرت رجلا جعل دابته هديا ، أله أن يبيعه أو يتصدق بها أو يهبها ؟

الجواب : في ذلك إن جعلها هديا فَمَحَلَّ الهدي البيت العتيق فليهد ثمنها⁽¹⁾ ، وإن كان إنما جعل على نفسه أن يحج عليها أو يجعلها في حجة فلا بأس عليه أن يبيعه ويحج بثنمنها ، ولا يجوز له أن يتصدق بها ، ولا أن يهبها ، فإن فعل فإنه ضامن لقيمتها يوم تصدق بها ويجعل تلك القيمة التي وجبت في الحج .

سؤال 2 ، ص 151 : وذكرت من نزل بموضع مثل جبل نفوسة فيشتري الطعام من الأندر ، وإنما يريد البيع والربح اذا كان يسمى هذا محتكرا ، أم كيف وجه ما ذكر من الإحتكار ؟

الجواب : إن الإحتكار لا يحل ولا يسع لأحد أن يطلب الضرر للمسلمين .

(1) وذلك في صورة ما اذا كان بعيدا عن محل الهدي مكة .

سؤال 3 ، ص 92 : وذكرت رجلا اشترى دابة فوجد بها عيبا فطلب صاحبها الإقالة فأبى صاحبها أن يقبله ، ثم جبذه الى القاضي أكان له أن يخاصمه بعدما طلب الإقالة أم لا ؟

الجواب : في ذلك إن الإقالة بيع من البيوع وهو ان طلبها بعدما رأى العيب بمنزلة من عرضها على البيع وساومها ، فمن فعل ذلك بعد ما رأى العيب فقد لزمه العيب وليس له ردها الا أن يجد عيبا آخر ثم إن شاء .

سؤال 4 ، ص 114 : وذكرت رجلا قال لرجل اشتر لي دابة بكذا وكذا إن كان يجوز له ربح على ذلك أم لا ؟

الجواب : إن كان قال له اشتر لي فإن الشراء لهذا وليس للمشتري ربح ولا حق ، لأنه إنما قال له اشتر لي فصار موقفه موقف الوكيل ، وإن كان إنما قال اشتر لنفسك وأنا أربحك فلا أرى بهذا بأسا .

سؤال 5 ، ص 95 : وذكرت رجلا باع جنانا له شجر حين باع التين (1) ، فباعه بنسيئة الى أجل ؟

الجواب : في ذلك اذا بلغ التين الى الموقف الذي يجوز فيه بيعها بالنقد فإن بيعها بالنسيئة جائز كما جاز بالنقد ، فبيع النسيئة جائز لأنها ثمرة معلومة ، وهي حاضرة .
وأما الذي لايجوز بيعه فالدين ، وأما هذا فليس من ذلك اذا كانت الثمرة وجاز بيعها بالنقد فإن بيعها بالنسيئة جائز .

سؤال 6 ، ص 91 : وذكرت رجلين اشتركا في وصيفة فأراد أن يبيع سهمه في الوصيفة فأبى صاحبه أن يبيع ولا أن يشتري ، كيف القضاء وصاحبه محتاج ؟

الجواب : في ذلك إنه ليس يجبر على البيع ، ولكن من أراد أن يبيع مشاعا كان الذي يشتري منه شريكاً لآخر ، ومن لم يرد أن يبيع فلا يجبر على البيع .

(1) يبدو أنه وقع خطأ في العبارة اذ النص غير مفهوم ولعل الصواب باع جنانا من شجر التين .

سؤال 7 ، ص 93 : وذكرت الأخ من العبيد إن كان يباع أم لا ؟

الجواب : في ذلك أنك لم تبين كيف هو أخوه من الرضاعة أو من النسب ؟ أخ لللام أو أخ للأب أو أخ للأب والأم ؟ فإن كان أخوه من هذه الوجوه غير عليه من تلك الساعة وصار حرًا⁽¹⁾ أخ أملكه ؟

وإن كان إنما هو أخوه من الرضاعة فهو مملوك له ، ينتفع بخدمته⁽²⁾ ، وأما البيع لا يجوز له البيع في قول جابر بن زيد رحمه الله لأنه مكروه بيعه عندنا .

سؤال 8 ، ص 85 : وذكرت رجلا له أخ من الرضاعة وهو غلامه هل له أن يبيعه للجهد ؟

(1) يباح في الأصل .

(2) في النسخة بحرمة .

الجواب : إنه لا يبيعه بالجهد ولا بغيره من الوجوه كلها فإن باعه فعليه أن يطالب حتى يرده إن قدر عليه وإلا طلبه حتى يموت (1)

سؤال 9 ، ص 75 : وذكرت الجنين هل يباع أو يسوّب أو يعتق ؟

الجواب : إن العتق جائز ولا يجوز البيع ولا الهبة لأن البيع والهبة من سننهما ألا يجوزاً حتى يكونوا معلومين والعتق ليس كذلك ، لأن العتق جائز ولئن لم يكن معلوماً .

سؤال 10 ، ص 75 : وذكرت رجلاً يبيع الحيتان بالطير نسيئة هل يصلح ذلك ؟ أو يبيع الحوت الطري بالحوت المالح نسيئة ويبيع العلّة المعسلة بالعلّة المخللة نظرة (كذا) أو بالحنطة هل يصلح بيع هذا ؟

(1) نزول الأخ للأُم من الرضاع منزلة الأخ الوارث للشبه بينهما عملاً بقوله عليه السلام : (من ملك ذا محرم فهو حر) رواه الحاكم والترمذي وهو أحد القولين عن جابر وقد اجاب بالقولين معا في السؤالين .

الجواب : الجواب في هذه الأشياء التي ذكرت قد مضى ، قبل هذه المسألة ، ولا يصح بيع الحيتان بالحيتان ولا بالطير نسيئة لأنها حيتان إلا أن الطير مطبوخ والحيتان ليست بمطبوخة ولا بالطير لأنه لحم كله ، ولا بأس الحنطة بالودك نسيئة لأن هذا مختلف وبين اختلافهما ، ويكره الثوم (1) بالبصل وإن لم يكونوا من جنس واحد ، وآخرون لا يرون به بأساً ، ولا بأس بالزيتون والبصل بالحنطة بالنسيء لأنه بان اختلافه انتهى . وقد أجبتك عن مسائلك كلها وهذا آخر فأحسن قبول ما وصل إليك من الجواب فتدبره . ثم تفهمه وبالله التوفيق .

سؤال 11 ، ص 59 : وذكرت رجلاً يشتري البحيرة بعد ما طعمت أو قبل أن تطعم فهل يصح بيعها ؟

الجواب : لا يصلح بيعها قبل ولا بعد لأنها غرر ، وقد نهى عليه السلام عن بيع الغرر لأنها تزيد ، ولا يشتري المشتري إلا ما يرى ولأنها لم يؤمن فسادها ولا خير فيها من غير وجه (2)

(1) في نسخة الشيخ صالح الثوب بالبصل .

(2) انظر لم رأى عدم جواز بيعها بعد إدراك الغلة (بعد أن تطعم) وعند ظهور صلاحها ، وإذا كان يقصد بالبحيرة شجراً معيناً لا مرادف ما نسميه بالعامية (البحيرة) فلعل هذا الشجر لا تأمن ثماره من الفساد ولو بعد النضج كشجر التين وسيأتي الحديث عنه .

سؤال 12 ، ص 60 : وذكرت بيع الشجرة حيث أطمعت ، فهل يصح ذلك ؟

الجواب : لم يتبين لي الأشجار ما هي فإن كانت شجرة التين فلا يصلح بيعها ولا بيع ما أشبهها لأنه لم يؤمن فسادها .

سؤال 13 ، ص 60 : وذكرت بيع الصوف وهو على الغنم ؟

الجواب : بيع الصوف غير بيع الغنم فلا بأس .

سؤال 14 ، ص 60 : وذكرت شراء الغنم التي يكره اليهود هل يصلح شراء شيء منها ؟

الجواب : لا بأس بشراء ذلك فإن الله تعالى لم يحرمه علينا في شيء من كتابه ولا في سنة النبي ﷺ وليس ما حرموه على أنفسهم مما لم يحرمه الله علينا بحرام .

سؤال 15 ، ص 50 : وذكرت رجلا يبدل الزيت بشحم نضرة هل يجوز له ذلك أم لا ؟

الجواب : إنهم كرهوه وهذا كله لا يحل بدله . (1)

سؤال 16 ، ص 50 : وذكرت الزبد بالسمن نسيئة والماء باللبن في أرض العطش أو حيث يباع الماء واللبن ، أو حيث يكون الماء كثيرا واللبن هل يصح بدلها نسيئة أم لا ؟

الجواب : في هذا لبأس بيدل ما ذكرت من هذا نسيئة لأن النوعين مختلفان ، وما اختلف نوعه من الحبوب أو غيرها من كل ما سميت فبان اختلافه فلا بأس بشرائه اثنان بواحدة بنسيئة .
وأما الثمر فإنهم مجمعون على أنه لا بأس به اذا اختلف أنواعها في أنفسها ، ولم يتشابه ، وإذا تشابهت لم تختلف وكلما أضعف الناس في بيعهم مما اختلف وتشابه فباعوه بالنقد اثنان بواحد أو أضعافا مضاعفة ، فلا ربي فيه عندنا والله ، أعلم .

ولا الربى الا في النسيئة مما لم يختلف نوعاه ولو كان نضرة فلا يصلح لحم مطبوخ بلحم مشوي بالنسيئة ، ولا بأس به نقدا يدا بيد ، ولا بأس بالحبوب باللحم بالنسيء لأنه قد بان اختلافه .

(1) لقوله لقرب الشبه بين الزيت والشحم اذ كل واحد منهما إدام وقد صرح بذلك في نسخة الشيخ وعبارتها (إنهم كرهوا ذلك ويروونه إداما لا يحل بدله)

سؤال 17 ، ص 150 : وذكرت رجلا صارف ءاخر بدراهم فأعطاه بعضه وبقي بعض فافترقا إن كان ربى أو منفسخا ؟ ومثل ذلك أيضا يشتري الرجل من رجل كساء بدينار الا درهمين ثم يأخذ الكساء فيرفع اليه الدينار ولم يعطه الدرهمين (وأخره) الى أجل إن كان ذلك ربى أم لا ؟

الجواب : إن الدينار الذي صرف فيه وقبض بعض الدراهم فذلك ربا والربى لا يحل ، وأما الكساء الذي قلت عنها إنه اشتراه بدينار الا درهمين الى أيام فان هذا فاسد ، وأصل البيع من أوله فاسد لأن الثمن مجهول لا يعلم ، وإن الجائز بعتك هذا الكساء بدينار الا عشرا أو سدسدا أو نحو ذلك فيسمى جزءا من الدينار .

وأما اذا قال الدينار الا درهمين فكأن قد استثنى ما هو غير الدينار فصار الثمن مجهولا لا يجوز البيع به ، ولما كان البيع فاسدا كان قد قبض الدينار على غير صرف ولا ثمن .

سؤال 18 ، ص 96 : وذكرت رجلا أراد أن يشتري بدرهم زيتا أو ثمرا أو نحو ذلك وفلسا كراثا ان كان عليه الواجب ان يشهد على ذلك أم لا ؟

الجواب : في ذلك أنه ليس عليه في ذلك شيء إنما خص الله الإشهاد في بيع وشراء يخاف فيه التجاحد والاستحقاق ، ورد المبتاع ، فأمر بالإشهاد تحصينا للحقوق .

سؤال 19 ، ص 73 : وذكرت رجلا ابتاع نهرا بلا أرض يصلح ذلك ، أو تسلف ماء قوم وهو نهر جار ، أو اشترى أرضا مشاعا سهاما معلومة أيصح ذلك ؟

الجواب : إنه يكره شراء الماء بلا أرض ، ويكره سلف الماء لأنه مجهول لا يعرف المتسلف ما أسلف ولا يعرف الذي أسلفه ما أسلفه ، وأما شراء أرض المشاع فاذا كان الذي اشترى أسهما معلومة من كذا وكذا سهما غير أنه مختلط مع شركائه لا يعرف بعينه فلا بأس بشرائه فيكون المشتري لشريك البائع يقوم مقام صاحبه الذي باع منه ، وقال بعض لا يبيع ولا شراء لما لا يعرف البائع ولا المشتري ما اشترى بعينه ، وكل قيل به وكل عمل به .

س 20 ، ص 81 : وذكرت الزرع اذا كان نباتا هل يصلح بيعه أم لا ؟

الجواب : اذا لم يطب الزرع فلا يجوز بيعه الا من يريد بيعه
قصيلا فيجذّه أخضر ، وإن كان الزرع قد طاب ويبس
فبيعه جائز .

سؤال 21 ، ص 98 : وذكرت ثمار الأجنة التي يضعها النصارى
والصايين (لكنائسهم) (وهم معنا تباع وتنفق) إن كانت تشتري أم
لا ؟

الجواب : إنها تشتري لأن أهلها جعلوها للكنائس وتنفق أثمانها
على الكنائس فبيعهها جائز .

المجموعة السابعة في الإجازات والمغارة والسلف

سؤال 1 ص 77 : وذكرت رجلا استلف مالا من مولى قوم وإن المولى سرق فما يسع المسلف في ماله الذي صار في يده وإلى من يدفعه ؟ إلى مواليه أو إلى إمام المسلمين ، وإن المولى له قريب مملوك أخ أو أب أو ابن أو شبه ذلك من القرابة فهل يشترون من ذلك المال إذا كان يبلغ أثمانهم أو يتصدق به ؟

الجواب : إن المال يبقى في يد ذلك الرجل يطلب صاحبه حتى يقدر عليه فإن حضرته الوفاة أوصى به إلى الثقة عنده يطلبون به صاحبه ، كذلك وصي بعد وصي ، حتى يعلم موت صاحبه كان ذلك ميراثا ، فإن كان له أب أو مملوكين فإنهم يشترونهما من ذلك المال ويعتقان ، فإن بقي شيء أخذوه بالميراث وكذلك إذا لم يكن له أب ولا أم ، وكان له أخ فإنه يشرونه منه كما وصفنا لك (1) .

(1) يقيد هذا فيما إذا أذن للمولى بالتجارة والسعي من طرف سيده ، أما إذا لم يؤذن فإن المال للسيد والمولى لا يملك شيئا - تأمله - وإذا كان الإمام يقصد بالمولى العبد الذي حرر فيكون ولاؤه لمن أمثقه ، ونسبه إلى أولئك القوم فلا يرد هذا القيد الذي ذكرنا لأنه حينئذ حر يصح له التملك والتصرف .

سؤال 2 ، ص 85 : وذكرت رجلا سلف لرجل طعاما الى أجل فلما حضر الأجل قال له صاحب الطعام أعطني طعامي أو نحسبه عليك كما يباع الطعام الساعة بالدرهم ونتركه عندك ؟

الجواب : اعلم أن المسألة فيها اختلاف ، قال قوم لا بأس أن يباع السلف لأن السلف قدتولى كله حين أسلفه . اذا كان العيار يعرف كم من عيار السوق وهذا إذا كان السلف قرضا وليس بسائر . وقال آخرون بيع السلف حين يقبض (في النسخة حتى يقبض) وأما قوله ونتركه عندك فإن ذلك لا يجوز بحال لأنه (بيع) دين بدين .

سؤال 3 ، ص 98 : وذكرت رجلا له عيار يكرهه لمن أراد أن يكتال به أكان له ذلك أم لا ؟

الجواب : إن ذلك مكروه (1) .

سؤال 4 ، ص 142 : وذكرت رجلا أسلف لرجل طعاما فأعطاه درهم هل يجوز أم لا ؟

(1) ذلك لأنه مما يحتاج اليه ولا يكلف صاحبه شيئا ، وأخاف أن يكون ممن يمنعون لماعون .

الجواب : إني أراه جائزا (1)

سؤال 5 ، ص 141 : وذكرت رجلا أسلف رجلا طعاما بتهرت
فلقيه بمكة مثلا فلزمه هل يحكم عليه الحاكم بالغرم بمكة أم لا ؟
فإن قلت لا فإن أسلفه دينارا فلقيه بمكة فهل يحكم عليه الحاكم
بالغرم أم لا ؟

الجواب : إن الطعام لا يحكم عليه الحاكم بالغرم الا في الموضع
الذي أسلفه فيه ، فأما الدينار فهو مخالف للطعام يحكم عليه بأخذ
ديناره حيثما لقيه (2)

سؤال 6 ، ص 58 : وذكرت رجلا أعار صاحبه عارية فهلكت
العارية تعدى أو لم يتعد ، فهل عليه في ذلك غرم أم لا ؟

الجواب : العارية عندنا لاتضمن إلا أن يُضْمِنَهَا أهلها لمن
أعاروها ، وإن تعدى الذي استعارها يضمنون ، وما لم يضمنوهم أو
يتعدوا فيها فلا ضمان عليهم .

(1) ينبغي أن يفيد ذلك بقبول صاحب الطعام .

(2) انظر الحكم فيما اذا اختلفت قيمة الدينار بين الموضعين كما هو في عصرنا .

سؤال 7 ، ص 73 : وذكرت رجلا أعطى ماله مضاربة فهل يصح للذي أخذه مضاربة أن يأخذ من الربح شيئا وليس له رأس المال ؟

الجواب : في ذلك أنه يصلح ذلك ، وهو حلال له ، وهو شريك في الربح وليس عليه ضمان ، وكذلك سنة المضاربة .

سؤال 8 ، ص 114 : وذكرت رجلا اشترك مع آخر في زرع ، لأحدهما الزريعة وللآخر الدابة فأراد صاحب الزريعة أن يخرجها من تلك الزريعة ؟

الجواب : إن الزريعة لصاحبها ليس لصاحب الزوج لا قليل ولا كثير ، وإنما له أجره دابته على صاحب الزريعة⁽¹⁾

سؤال 9 ، ص 114 : وذكرت رجلا خرج من عند أبيه يطلب رزق الله فأصاب مالا كثيرا ، وأراد أبوه أن ينزعه عنه أكان له ذلك أم لا ؟

(1) انظر جواب السؤال رقم : 12 ، الذي سيأتي .

الجواب : إن حكم هذا مثل غيره من الأولاد ، يجوز للآب أن يأخذ من ماله غير مضار له .

سوال 10 ، ص 141 : وذكرت رجلا أخذ مالا مقارضة هل له أن يأكل منه بلا إذن منه أم لا ؟ فإن قلت نعم هل يغرمه اذا قدم أم لا ؟

الجواب : إنه له أن يأكل قدر قوته اذا كان هو مغابا(1)، بالمال اذا كان مسافرا .

سؤال 11 ، ص 149 : وذكرت أرض الأخماس إن كان يجوز للمسلم أن يحرقها يعمر الأجنة ويغرس فيها الغروس ويبني الحيطان إن كان يحل له أن يأخذها من هؤلاء المسودة على أن يؤدي اليهم الخمس ؟

الجواب : إن هذه الأرض التي سألت عنها لا يجوز لأحد أن يحرقها واما الذي أعطاه هؤلاء المسودة على أن يؤدي اليهم فلا

(1) البراد اذا كان هو الذي سافر وغاب بالمال ليتاجر به .

أرى أيضا هذا جائزا لأن الأرض عندنا لا يحل كراؤها ولا تؤخذ بالأجر والمعنى الذي يعمله هؤلاء فاسد لا يصلح العمل به وليس له عندنا وجه الا الكراء وكراء الأرض فاسد لا يجوز (1).

سؤال 12 ، ص 73 : وذكرت رجلا شارك رجلا في الزرع للواحد منهما الزريعة وللآخر الزويفية والدراع ، فاشتركا على النصف فهل تصح هذه الشركة أم لا ؟ ثم إن البرد كسر طائفة من الزرع فأخلف قابلا فأحرزه صاحب الأرض فهل يكون له الزرع أم لا ؟

الجواب : إن المشاركة في الزرع اعتيد لها أن تكون الأشياء بينهما نصفين الزوج والزريعة ولا بأس أن يكون الغلام من أحدهما والزوج (2) من الآخر ويتعادلا فيما سوى ذلك وإن تشاركا على ما وصفت فكان البذر لأحدهما وكان الزوج والدراع من الآخر فالزرع

(1) لقد اختلف الفقهاء في جواز هذا النوع من الأكرية كالمفارسة والمساواة والمخابرة . والتحقيق الجواز مطلقا راجع النيل ج 2 ، ص 561 ، ط 2 ، تعليق الشيخ بكلي ، والمسودة لقب يطلب على العباسيين وولاتهم .

(2) المراد بالزوج هنا الثوران اللذان يحرث بهما أو غيرهما من الدواب المستعملة لجر المحراث .

كله لصاحب الزريعة ولصاحب الزوج والدرع أجر مثله في مثل ما عمل .

سؤال 13 ، ص 86 : وذكرت ما للمعلم ذكرت أنه أتاكم ولم تعرفوا له شيئاً أو عرفتم له شيئاً قبل اتفاق معه بالمحاضرة ؟

الجواب : اعلم أن ما أخذ المعلم على تعليمه القرآن فإنه لا يوكل إذا أيقنت أنه أخذه على تعليم القرآن ، وإنما يحل له أن يأخذ الأجر على تعليم الرسائل وحبس نفسه بسوء .

ورخص بعض العلماء ، وقال إن أحق من أخذ عليه الأجر كتاب الله (1) :

(1) وهذا القول أنسب للواقع ، وأصلح لأمة محمد ﷺ ، ولا سيما إذا لم يتعين فرض تعليم القرآن عليه بحيث لم يكن الوحيد في المدينة أو القرية .

المجموعة الثامنة في الإقرار والنفقات والحقوق

سؤال 1 ، ص 89 : كتبت تسأل عن رجل أعتق غلاما صغيرا وهو طفل على من نفقته ، وإن سرق الغلام أكان يلزم صاحبه الذي أعتقه ؟

الجواب : في ذلك إن أعتقه من كفارة أو أمر وجب عليه فعليه نفقته ، وإن أعتقه تطوعا فلا أرى النفقة تجب عليه ، إلا أن يكون الصبي بموضع خاف عليه الهلاك فتجعل عليه نفقته حتى يستغني ، وأما الذي ذكرت من أنه سرق أكان عليه أن يطلبه فلا أرى موقفه سنة⁽¹⁾ إلا موقف الولاء من وليه يطلبه كما يطلب القريب قريبه من وجهة النظر ، ليس على أن ذلك ضيق عليه ، كما لا يضيق على غيره من المسلمين .

سؤال 2 ، ص 103 : وذكرت عبدا بين رجلين كاتبه أحدهما بعشرين دينارا أنكر ما كان حيث كاتب نفسه . هل يلزمه ما أدخل في العبد من المكاتبه أم لا ؟

(1) كذا في النسخة لعل الصواب لا أرى موقفه في مثل سنة .

الجواب : إن المكاتبه عندنا عتق والمكاتب حر ، وقد أفسده الذي كاتبه ، فإن كان الذي كاتبه موسرا فهو ضامن لسهم شريكه ، وإن كان معسرا فالعبد يسعى للآخر في نصف قيمة نفسه بالغاً ما بلغ .

سؤال 3 ، ص 93 : وذكرت رجلاً سرق شعيراً ثم زرعه ثم أقر بعد ذلك ما ذا عليه ؟

الجواب : إن قول أبي الشعثاء رضي الله عنه في هذا أنه كان يرى الزرع للمتعدى وعليه غرم المد .
وكان أبو عبيدة رضي الله عنه يقول صاحب المدين بالخيار إن شاء ضمنه المدين وترك الثمن ، وإن شاء أخذ الزرع كله واليه ذهب الإمام عبد الوهاب رضي الله عنه وبه كان يأخذ .

سؤال 4 ، ص : 94 : وذكر رجلاً قال لفلان علي كذا وكذا ولم يشهده ، إن كان يجب عليه ما قال حيث قال لفلان علي كذا وكذا ، ثم أنكر بعد ذلك وقال إنما استهزأ يلزمه قوله أم لا ؟

الجواب : إن هذا شهادة وعليه أن يؤدي ما سمع منه ، وأما قوله بعد ذلك إنما أستهزئ فلا يقبل منه ذلك .

سؤال 5 ، ص 106 : وذكرت رجلا تصدقت عليه امرأته بحقها في مرضها ولم يعلم ذلك الا هو ، ثم توفيت ، ولم يعلم الورثة في ذلك شيئا إن كان يلزم الزوج شيء من ذلك ؟

الجواب : في ذلك ما تصدقت به في مرضها الذي ماتت فيه إنه بمنزلة الوصية للوارث ، ولاوصية لوارث(1)

سؤال 6 ، ص 95 : وذكرت رجلا نزع ابنه من أمه وهو طفل إن كان له ذلك أم لا ؟ وإن كان لأولياء الميت أن ينزعوا ابن أخيهم من أمه وقد تعلق بها ذكورا وإناثا ؟

الجواب : في ذلك إن كانت الأم تزوجت فللأب أن ينزع الولد ما لم يكن النزع هلاكا له ، لأن الأم اذا تزوجت بطل حقها في الولد ، وإن كانت لم تتزوج فليس للأب أن ينزع الولد حتى

(1) الجواب مكرر لقد تقدم نفس السؤال والجواب في المجموعة الخامسة .

يستغني عنها ، والاستغناء في ذلك أن يصير الى الحالة التي يقدر يأكل وحده ويشرب وحده ويتوضأ وحده ، فاذا بلغ مستغنيا كان للأب أن يأخذه .

سؤال 7 ، ص 64 : ذكرت رجلا أنكر ولده فهل له ذلك أم لا ؟

الجواب : إنه ليس له أن ينكره بعد ما ولد على فراشه وهو يلزمه ولو أنكره .

سؤال 8 ، ص 69 : ذكرت رجلا وقع على ابنة فثمه أو آذاه حتى عاقه الولد أيهلك بذلك أم يحمل الولد على ما يرضاه قلبه في ذلك ؟ أيجوز له ذلك ؟

الجواب : إن الله تعالى قال (ووصينا الانسان بوالديه حسنا) فهكذا وصية الله فلا يجوز له أن يعقه وإن شتمه أو ظلمه ، ولا يجوز للولد أن يطيعه في معصية الله .

سؤال 9 ، ص 69 : وذكرت رجلا يعطي لولده شيئا أله أن ينزعه ليعطيه لولد آخر ؟

الجواب : إنهم إنما جوزوا للأب أن يأخذ لنفسه إذا كان محتاجا ، وأما أن ينزع من ولده لولد آخر فهذا إضرار وقد حرم الله الإضرار .

المجموعة التاسعة في الميراث والوصايا والهبة واللقطة

سؤال 1 ، ص 76 : وذكرت الجدة هل ترث مع ابنها شيئاً اذا لم تكن جدة من أم أم لا ترث ؟

الجواب : إن الجدة لا يدفعها عن الميراث الا الأم ، فإن كانت الأم حية لم يكن للجدة إرث ، فإن كانت الأم ميتة فللجدة السدس ، ولا يدفعها ابنها عن الميراث .

سؤال 2 ، ص 104 : وذكرت الجدة أترث مع أب الابن أم لا ؟

الجواب : إن الجدة لا يحجبها عن الميراث (إلا الأم)

سؤال 3 ص 143 : وذكرت مولودا له ما للرجال وما للنساء كيف يرث ؟ فإن قلت إن كان يبول بذكر فهو رجل قلت وإن كان يبول منهما جميعا فما الحكم ؟ وإن قلت تحسب أضلاعه قلت فإن كان مشكلا ما يصنع به ؟

الجواب : ينظر الى أيهما كان الاندفاق منه ، يرث به .

سؤال 4 ، ص 142 : وذكرت رجلا حنث في امرأته⁽¹⁾ ، فولدت له أولادا في حنثه ذلك هل يرثه الأولاد ويرثهم ؟

الجواب : إني أرى الوراثة ثابتة اذا لم يفرق بينهما السلطان .

سؤال 5 ، ص 85 : وذكرت عبدا معتوقا توفي وترك ابن أخته حرا، وادعت أخته - كذا - حرا، وادعت امرأة أخرى أنه ابن أخيها ؟

الجواب : فاعلم إن صح أنها عمته أخت أبيه فإنها أولى به لأنها من صلب المتوفى ، وإن لم يصح ذلك فابن الأخت أولى بميراثه .

سؤال 6 ، ص 115 : وذكرت رجلا قال للعبد عند وفاته أنت ابني ، أكان يرث أم لا ؟

الجواب : إن كان العبد له نسب معروف من أب ولد على فراشه لم يجز قول المولى أنه ابني ، ولا يثبت له نسبه الا أنه يعتق بإقراره ولا يثبت له نسب ولا يرث .

(1) هكذا العبارة يعني - والله أعلم - حنث في حلفه بطلاق امرأته .

وان لم يكن للعبد نسب معروف ويمكن أن يكون ابنا للرجل فإن إقراره جائز ، ويثبت ويعتق ، وتجب له الميراث ، ويصير مثل سائر أولاده .

سؤال 7 ، ص 112 : وذكرت رجلا ترك ما يرث وقد علم حصته ولم يعلم كذا وكذا دينارا أو درهما ، ثم رجع في ذلك أكان له ذلك أم لا ؟

الجواب : إن كان علم أن له سهما من كذا وكذا سهما فعلم أن له سدسا أو ربعا ، أو ثلثا ، أو نصفاً أو جزءا منها فهو جائز ، ولو لم يعلم ما عدده دنانير أو دراهم وإذا لم يعلم ذلك ، وادعى الجهل فلا يلزمه بجهل .

سؤال 8 ، ص 89 : وعن رجل أعتق غلاما على سكرات الموت ، ثم قال : اعطوه كذا وكذا من مالي إن كان يجوز له ذلك ؟

الجواب : إن ذلك كله يحسب في ثلث المال إن كان يحمل رقبة الغلام وما أوصى له بعد ذلك جاز له ، وإن لم يحتمل ذلك

ثلث المال الا رقبته لم يكن له غير رقبته ، وإن كان لا يحتمل
ثلث المال رقبته ، لم يجز له الا قدر ثلث المال وتكون عليه
السعاية بقدر ما بقي عليه من قيمته .

سؤال 9 ، ص 77 : وذكرت مملوكا اشترى نفسه بماله من مولاه
لمن الولاء للبائع أم لا ولاء له ؟

الجواب : إن الولاء للولي الذي باعه نفسه لأنه بمنزلة المكاتب .

سؤال 10 ، ص 77 : وذكرت رجلا أراد شراء أخيه فخاف على
ماله التواء⁽¹⁾ فأدخل الرجل بينه وبينه فاشتراه على أن الأخ ينقد
الثلث ، وأخوه حر فلمن الولاء لأخيه أو لمن اشتراه من ورثة
سيده ؟ فإذا هو اشتراه فهل للأخ أن يأخذ منه ما نقد من ثمنه ؟

الجواب : إن الرجل اذا اشتراه فهو يعتق عليه ولا ولاء له ، وليس
له أن يرجع على أخيه بشيء من ذلك المال ، وليس لذلك الرجل
المشتري على الأخ من سبيل ، إنما اشتراه له بأمره ويده ها هنا
على ربه .

(1) في نسخة الشيخ الحاج صالح فخاف على نفسه التواء .

سؤال 11 ، ص 94 : وذكرت رجلاً أوصى بوصية ولم يكن له أقارب إلا إخوته وأخته من أبيهم كيف يصنع بهم ؟

الجواب : في ذلك إن كان أوصى لغيرهم من أقارب له ، فإنه يصير للإخوة والأخت ثلث الوصية ، وإن كان لم يوص لأحد بعينه وإنما أوصى بصدقة أو قال للأقربين فإنما تعطى جميع الوصية للإخوة والأخت ، للذكر مثل حظ الانثيين ، إن لم يكونوا ورثة وإن كانوا ورثة لم يكن لهم شيء . إذ لا وصية مع الميراث .

سؤال 12 ، ص 148 : وذكرت مولى يحضره الموت إن كان يجد أن يعطي ماله لأحد من مواليه أم لا يجوز له من ذلك إلا ما يجوز لمن له الورثة ؟ وهو ليس له وارث ولا قريب يعلم ؟

الجواب : إذا كان لا وارث له ولا يعلم من يرثه فله أن يصنع بماله ما يشاء ، وإن كان له أقارب وَوَرَثَةٌ فلا يجوز له إلا مقدار الثلث .

سؤال 13 ، ص 148 : وذكرت من لم يكن عنده مال إلا ما عليه من الكسوة أوجب عليه عند حضور الموت أن يوصي ؟

الجواب : إن هذا ليس عليه أن يوصي لأنه مفلس .

سؤال 14 ، ص 58 : وذكرت رجلا دبر عبدا له ثم إن رجلا عليه حرية أتى الى صاحب العبد المدير فسأله بتعجيل⁽¹⁾ فباعه منه أله ذلك أم لا ؟

الجواب : إن المدير عندنا وصية تجب له الحرية في نفسه بموت الذي دبره ولا يجوز لسيدته أن يبيعه لأنه معتوق الى موت سيده ، وموته كائن لا محالة ، والمدير عندنا لا يباع ولا يوهب ولا يجزى من أعتقه بعثق كان واجبا عليه لأنه معتوق الى غاية تأتي لا محالة .

سؤال 15 ، ص 69 : وذكرت رجلا يوصي عند وفاته بثلاث ماله للأقربين ولم يسم ، وله أقارب فقراء وأغنياء فلمن هي ؟ أالفقراء أم للأغنياء ؟ وهل للناس فيها شيء فقراء كانوا أم أغنياء ؟

الجواب : إن الوصية للأقربين جميعا الفقراء والأغنياء والنساء والرجال ، غير أن القسمة بين الرجال والنساء في الوصية للقريب تقاس على الميراث .

(1) في نسخة الشيخ الحاج صالح فسأله أن يبيعه منه ويعجل حريته .

سؤال 16 ، ص 81 : وذكرت. رجلا أوصى بطائفة من ماله للفقراء ولم يسمهم أو سماهم بأسمائهم إلا أنه قال لفقراء المسلمين فهل لفقراء المسلمين أو للأقربين منه أو هي للأقربين دون سواهم ؟

الجواب : إن كان أوصى لفقراء المسلمين ولم يسم أقواما بأعيانهم ، أو كان له قرباء فللأقربين من ذلك الثلثان وللفقراء الآخرين الثلث ، وإن كان أوصى لقوم بأعيانهم وله أقارب فإن لأولئك الموصى لهم من الوصية الثلث وللأقربين الثلثان ، وإن أوصى لفقراء المسلمين ولم يسم أحدا فإن كان له أقرباء أغنياء - كذا - فإن للفقراء المسلمين الثلث من الوصية وللأقربين الثلثان(1)

سؤال 17 ، ص 85 : وذكرت إن كان يترك الخليفة الوصية عند الورثة ؟

الجواب : اعلم أنه لا يتركها بل يقبضها عنده .

(1) انظر في حالة ما إذا شغل الأقربين بشيء بحيث خصهم بوصية أيضا هل يشاركون الفقراء في هذه الوصية أيضا ؟ تأمل

سؤال 18 ، ص 85 : وذكرت إن كان يسلف من تلك الوصية أو يسلف منها لغيره ؟

الجواب : السلامة له ألا يقربها حتى ينفذها فيما أوصى به الميت .

سؤال 19 ، ص 86 : وذكرت خليفة الميت⁽¹⁾ إن كان يجوز له أن يعطي اليتامى من مال الميت ، والميت أوصى بوصية والدين عليه ، ولم يَحْطُ بالوصية ؟

يبدأ بالدين ، ثم الوصية⁽²⁾ ، ثم يقسم ما بقي بين الورثة وينفق على كل واحد من حصته ، فإن انخلط طعامهم وكان في ذلك رفقا باليتامى أخلطه ، ويحسب ما يأكل كل واحد من حصته .

سؤال 20 ، ص 51 : وذكرت رجلا أوصى عند وفاته أن يحج عنه ، وليس عنده ما يبلغ به الحج وتعجز نفقته عن بلوغ الحج ؟

الجواب : في هذه المسألة وجهان ، أحدهما أنه يعان بنفقته تلك من عجزت له النفقة في الحج ، والآخر هو أحبهما إلى أن ترفع

(1) يعني وكيل الوصية .

(2) يقيد ذلك فيما إذا كانت الوصية لا تتجاوز ثلث المال .

الى من هو في بلد قريب الى الحج أعني مكة من حيث تبلغ نفقته ، وبهذا القول نأخذ ، وعليه نعتد .

سؤال 21 ، ص 51 : وذكرت رجلا أوصى بالحرية والحج والصدقة وليس عنده مبلغ الحرية والحج والصدقة ، ولكن عنده في واحد منها سعة ، فما أحق أن ينفذ الحرية أو الحج أو الصدقة ؟

الجواب : إنه إذا كان أوصى بهذه الأشياء ليس واحدا أولى بالانفاذ من الآخر ، فاذا لم يكن المال الذي يبلغ به الوجوه التي أوصى بها قسم ذلك المال على الثلاثة الأوجه التي أوصى بها بالمحاصصة فأعطى للحرية حصتها وللصدقة حصتها وللحج حصته من حيث يبلغ الحج عنه⁽¹⁾

سؤال 22 ، ص 48 : وذكرت رجلا تصدق بشيء من ماله عند وفاته ولم يجعل للأقربين منه شيئا ؟

الجواب : إن من أوصى للأجنيين وترك الأقربين ممن لا يرث فلم يوص لهم بشيء إنه يجعل للأقربين - وهم من لولا الورثة لكان يرث - ثلثي ذلك الشيء الذي أوصى به للأجنيين .

(1) وفي هذه الصورة يسمى العبد لتحرير ما بقي من رقبته ديننا عليه .

سؤال 23 ، ص 48 : وذكرت رجلا قال في مرضه تصدقوا عني ولم يبين شيئا يتصدق به ، ولا كم منتهى ذلك ، فهل يجدون الثلث أو أدنى من الثلث ؟

الجواب : في ذلك أنه من لم يسم شيئا يتصدق به عنه⁽¹⁾ فإنه لا تجب في ماله صدقة لأنه لم يسم شيئا ولم يعلمه ، وذلك الى الورثة ، وإن أحبوا أن يتصدقوا بشيء عنه فلهم ذلك ، وإن لم يحبوا فلا يكرهون على شيء من ذلك .

سؤال 24 ، ص 73 : وذكرت رجلا يوصي لبعض أولاده في صحته ويترك بعضا أيجوز له ذلك أم لا ؟

الجواب : إن النبي ﷺ قال : «لا وصية لوارث» (2)

سؤال 25 ، ص 103 : وذكرت امرأة لها ولد صغير له أربعة أشهر أو أقل ، قال لها أولياء اليتيم ، اعط ما أخذت من زوجك

(1) في النسخة من سمي شيئا يتصدق به عنه فإنه لا تجب الخ تأمل .
(2) أخرجه الربيع عن جابر بن زيد عن ابن عباس ، وأورده في الجامع الصغير عن الدارقطني وعن البيهقي .

لولدك قالت : أعطيته له ، ثم إنها تقول (دائما) ناقة فلان ، وشاة فلان ، حتى كبر الغلام ووجب عليه ثم انها قالت أعطيته ذلك ، ولم يقبل عنه أحد⁽¹⁾ ، من أوليائه ، أكانت هذه عطية نافذة أم لا ؟

الجواب : إن العطية جائزة ولا يحتاج (فيها) الى قبض ، وإنما يحتاج الى القبض في عطية الأب خاصة وأما ماكان من غير الأب من الأم وغيرها فالعطية جائزة بقبض أو غيره⁽²⁾

سؤال 26 ، ص 78 : وذكرت رجلا أعطى ابنا له صغيرا عبدا ، ثم إن الابن توفي ، فهل للأم ميراثها في ذلك العبد الذي أعطى الأب للابن ؟

الجواب : إن كان الأب أوقف للابن من يقبل له العطية عليه يوم أعطاه وقبض العبد على الابن فهو ميراث لورثة الابن تأخذ منه الأم ميراثها ، وإن كان الأب يوم أعطاه لم يوقف له من

(1) في النسخة ولم يقبل عليه .

(2) جرى الامام رحمه في ذلك على القول المختار من أن الهبة لا يشترط فيها قبول الموهوب له الا هبة النواب راجع متن النيل ج 3 ص 695 وللشيخ بكلي رحمه الله تحقيق هام في الموضوع .

يقبض عليه فالعطية ليست بجائزة⁽¹⁾ ولا ميراث للأم من شيء من هذا .

سؤال 27 ، ص 78 : وذكرت من أعطى ولده مالا ولم يحزّه ولده الا أن الأب أشهد له بذلك المال إنه مال أنفقه من مال أمه ، وهو دين لها عليه بإقرار ، وليس يعلم ذلك الابن إقرار الأب ، وقد كان الابن لا يحكم على شيء من ذلك المال ، فلما قبض الأب أخذ الابن المال فوثب الورثة عليه فنازعوه على المال ليحولوا بينه وبين المال فهل يجوز ذلك للورثة أم يردده الورثة ؟

الجواب : إن الأب اذا كان أشهد أن المال ذلك مال ابنه كان أنفقه من مال أمه فهو دين عليه ، هذا إقرار وليس عطاء ، والاقرار جائز وليس للورثة معه شيء لأن هذا دين ، وليس أحد أصدق من الأب المقر بذلك على نفسه ، وإن كان إنما أشهد على نفسه أنه أعطاه عطية ، فقد أخبرتك الجواب في العطية في المسألة قبل هذا⁽²⁾

(1) أي غير ماضية لأن المعطى له لم يقبضها وذلك على قول .

(2) أي في سؤال رقم : 26 - من المجموعة .

سؤال 28 ، ص ذكرت رجلا يهب شيئاً ثم يرجع فيه ، أله ذلك أم لا ؟

الجواب : عندنا أن من وهب شيئاً طائعاً غير مكره ولم يذكر ثواباً⁽¹⁾ ولم يعرض له ، قد مضت هبته ، ولا ثواب له ، والراجع في هبته كالراجع في قيئه⁽²⁾

سؤال 29 ، ص 97 : وذكرت رجلاً أخذ على جنان رجل سماه فدخل الجنان فأكل ثمراً إنما أراد بذلك الأجر لصاحب الجنان ، وهو يعلم أنه يحب الأجر ، إن كان عليه شيء ؟

الجواب : في ذلك أنه لا يحل له ما صنع ولا يجوز له أكل أموال الناس إلا بإذنهم .

سؤال 30 ، ص 74 : وذكرت رجلاً ينس قبور الأولين مشركين فهل يصح له ذلك أم لا ؟

الجواب : إن كان ينبشها لرجاء ما يجد فيها من المال فلا بأس .

(1) أي وهب هبة ثواب ، وقوله بعد لا ثواب له أي لا تثبت له هبة ثواب وليس له أن يطالب به .
(2) روى الربيع عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي سعيد الخدري أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حمل رجلاً على فرس عتيق في سبيل الله فوجده يباع في السوق فسأل عنه رسول الله ﷺ فقال : (لا تبتعه ولا تعد في صدقتك فإن العائد في صدقته كالكلب العائد في قيئه)

المجموعة العاشرة في الديات والجنايات والأحكام والدعاوي

سؤال 1 ، ص 118 : وذكرت رجلا سرقته منه دابته ثم إنه أدرك السارق فأقهره ، فقال السارق لأقدر على دابتك ولكن خذ الثمن ولم يبق عليه من قيمة الدابة شيء ثم ان الذي سرقته منه الدابة قدر على دابته عند الذي اشتراها فأراد أن ينزع منه دابته ، وقد أقر أنه أخذ الثمن من السارق .

الجواب : إنه اذا أخذ ثمن الدابة وافيا فقد زال ملكه عن الدابة وصار بيع السارق لها جائزا ، وأخذه قيمة الدابة تسليما منه للبيع وإجازة لما فعل المشتري .

سؤال 2 ، ص 94 : وذكرت رجلا سرق شاة فولدت له أولادا كثيرة فأراد صاحبها أن يطلبها .

الجواب : في ذلك أن الشاة وأولادها لصاحبها ليس بينهم في هذا اختلاف . (2) .

(1) عملا بالقاعدة الفقهية (لا عرق لظالم)

سؤال 3 ، ص 94 : وذكرت رجلا سرق من مطمورة رجل مدين بزعمه ثم استوعب المطمورة ولم يقر الا بمدين ؟

الجواب : فى ذلك ما يضمن الا ما أخذ ولا يضمن أكثر من ذلك .

سؤال 4 ، ص 51 : وذكرت عبدا مملوكا سرق ، أعليه حد أم لا ؟ أو زنى أعليه رجم أم لا ؟ أو مملوكة سرقته أو زنت فهل عليها قطع أو رجم ؟

أو حر زنى وتحتة مملوكة فهل عليه رجم أو قطع ؟ أو عبد زنى وتحتة حرة فهل عليه حد أو رجم أو تعزير وكم يبلغ حده ؟

الجواب : إن المملوك اذا سرق ما يجب عليه الحد وأخرجه من حرزه فيده تقطع ، وان زنى وهو محصن فعليه خمسون جلدة ولا رجم على العبد .

والمملوكة إن سرقته ما يجب به القطع وأخرجته من حرزه فإنه يقطع يدها لأن السرقة تعم الناس جميعا الأحرار والعبيد .

سؤال 5 ، ص 81 : وذكرت رجلا رهن جارية له عند رجل

وولدت له أولادا وهي عنده ثم إن الجارية توفيت فهل للمرتهن أن يحبس الأولاد ويكونوا بمنزلة أمهم فى الرهن أم ليس له ذلك ؟

الجواب : إن الأم الميتة تقوم بقيمة ويقوم أولادها بقيمة ثم يقسم الدين على قدر تلك القيمة بالحصص فما أصاب قيمة الأم من الدين ذهب بموت الأم ، وما أصاب قيمة الولد من الدين فالولد رهن فيه حتى يفكه المولى .

سؤال 6 ، ص 100 : وذكرت الضالة من الحيوان هل تُنفق على الفقراء إذا لم تجد صاحبها ، وكيف الأمر فى ذلك وهل يجوز لراعيها حلبها أو جزها ، وهل هي حلال لمن كانت عنده إذا كان فقيرا ؟

الجواب : إن حكم الضالة أن يعرف بها سنة فإن لم يجد لها صاحبها صدّقها على المساكين فإن كان الذي وجدها فقيرا فهو واحد من الفقراء .

وأما ما ذكرت من لبنها ونفقتها فإن ذلك يرجع الى السلطان فيأمره فى ذلك بما يرى فيه من المصلحة من إجازة وغيرها .

سؤال 7 ، ص 88 : وذكرت رجلاً أصاب ضالة فأتى رجلاً اجعل له (1) على ذلك الرجل ، ولا يعلمه ، أنه ثقة فادعى تلك الضالة ، أكان يجزي عنه ذلك أم لا ؟

الجواب : اعلم أن الضالة لا تعطي الا لثقة ومن أعطاها لغير ثقة فهو لها ضامن .

سؤال 8 ، ص 110 : وذكرت رجلاً زكاه رجل عندي لم أعرفه هل يجوز لي أن أزكيه عند القاضي بتلك التزكية أم لا ؟ وأنا لا أعرفه الا بالتزكية التي زكاه عندي ؟ فمن فعل ذلك زكى رجلاً لم يعرفه الا أنه زكاه ثقة وزكاه هو عند القاضي ، كيف بذلك وكيف تفسير هذه المسألة ؟

الجواب : إن التزكية لا تجوز الا باختبار الرجل ، والاطلاع على حاله وأمانته ، وليس يكون ذلك ، بالخبر ، ولا تزكى (2) ، من زكاه لك حتى تعلم ما وَصَفْتُ لك من حسن حاله وأمانته .

(1) كذا في النسخة ولم يتضح لي تصويب العبارة ولا يصعب على القارئ فهمها من فحوى الجواب .

(2) في النسخة ولا تزكية .

سؤال 9 ، ص 105 : وذكرت رجلا دخل حرمة رجل بعد صلاة العشاء أو قبل صلاة الفجر ، هل عليه حد أو أدب ؟ وإن أصر في ذلك هل يبرأ منه ؟

الجواب : إن عليه الأدب إن رأى السلطان ذلك ، والأدب يكون باللسان وبالحبس وبالضرب ونحو ذلك على ما يرى السلطان ، وليس في ذلك وقت معروف .

وأما ما ذكرت هل يبرأ منه ؟ فإنه يومر بالتوبة فإن تاب لم يبرأ منه ، وإن أصر برئ منه بالإصرار .

سؤال 10 ، ص 141 : وذكرت رجلا لقي رجلا فادعى عليه الحق والمدعى عليه مسافر حاجا كان أو غيره ، والمدعى مقيم أو مسافر وإنما لقيه بقرية والرفقة لا تنتظره هل يجعله الحاكم خصما (1) ، فإن قلت نعم كيف يجعله خصما وهو يتقي فوت الأصحاب وبطلان الحج أو السفر ؟

(1) أي يقيم عليه الدعوى .

الجواب : إن على القاضي في ذلك الاجتهاد على قدر ما يرى في الحكم ، وللمسافر أن يستخلف من يقوم مقامه وليس في ذلك شيء موقت غير اجتهاد القاضي .

سؤال 10 ، ص 142 : وذكرت رجلا ادعى عليه رجل بحق فأداه المدعي الى القاضي فامتنع منه فان قلت يستعديه قلت فإنه في موضع لا ينفذ منه العدل ، فما الذي يصنع به المدعي هل يقاتله اذا امتنع أم لا ؟ وما الذي يسع المسلمين فيه ؟ هل يجبرونه بالضرب على السير معه ، وهل يبرأون منه ومن ولايته اذا امتنع من الارتفاع الى القاضي أم لا ؟ فإن قلت لا يبرأون منه قلت فإنه يزعم أنه لا يرتفع الى القاضي الا أن يأتي بالعذر فهل يبرأون منه على الوجهين جميعا أم لا ؟

الجواب : إن على المدعى عليه والمستدعي عليه الإجابة الى قاضي المسلمين ، وإن بلغ أمر أخذه أو يتخوف فيه سفك الدماء أيضا رفع الى حاكم المسلمين فيكون الأمر فيه بأمره .

سؤال 11 ، ص 63 : وذكرت من قدر عليه في دار غيره بريئة صاحب الدار ، أو وجدته داخلا في بيته ؟

جواب : إن هذا حكم (من) أحكام الأئمة ، فما تفسير قولك من الريبة التي وَجِدَ عليها ؟ والريبة محتملة لوجوه غير واحد .

سؤال 12 ، ص 78 : وذكرت رجلاً عرض لرجل ليفصب ماله هل للرجل أن يدفعه عن نفسه أم لا ؟ وإن هو دفعه عن نفسه وماله فقتله في ذلك الدفع أو قطع له يداً أو رجلاً أو شأنه ببعض جسده فهل يجب عليه القود ؟ أم لا تجب عليه الدية وهو باغ .

الجواب : إن من عرض لرجل ليفصبه ماله فجائز لصاحب المال أن يدفع عن نفسه ، فإن أتى ذلك على نفسه أو قطع يداً أو رجلاً أو شيئاً من الأشياء فذلك كله هدر ولا شيء على صاحب المال الدافع عن نفسه لأن هذا باغ فلا حق عليه ، ولا يجعل للدافع عن نفسه سبيلاً عند السلطان باقرار فيلزمه بذلك عليه بالبينة .

سؤال 13 ، ص 76 : وذكرت رجلاً باع حراً ثم أتى الى جماعة المسلمين يسألهم ما يسعه وقد كان ولياً لهم قبل ذلك أيبراً منه وهو ولي ؟ وهل للمسلمين أن يقبلوا منه اذا تاب ؟

الجواب : انه اذا باعه على تعمد بيع الحر فإنه يبرأ منه ، فإن

تاب بعد ذلك وأظهر الندامة والتوبة على ما ركب واجتهد وطلب (التنصل) فعلى المسلمين أن يقبلوا توبته ، وعليه هو إذا لم يقدر على فكأكه أن يؤدي ديته الى أوليائه وعليه رقبة كفارة لما ارتكب من ذلك .

سؤال 14 ، ص 65 : وذكرت رجلا رهن رهنا فادعى المرتهن أنه عنده بكذا وكذا ، وادعى الراهن أنه بأقل من ذلك فعلى من البينة منهما ؟ ومن يصدق الراهن أو المرتهن ؟

الجواب : إن القول قول الراهن وأن البينة على المرتهن لأنه مدع الفضل الذي أنكر الراهن (في النسخة أنكر المرتهن)

سؤال 15 ، ص 98 : وذكرت رجلا أقر بحق عليه وأشهد عدولا مزكين على ذلك الحق أنه عليه مع إقراره عند قاض من قضاة المسلمين ، فأمره القاضي بغرم ذلك الدين فأبى وامتنع من ذلك وحلف أن لا ينصف من نفسه وكابر ، وسل الرمح أو السكين وهو يريد لا يدفع ما عليه حتى ضربه الرجل بحجر فشجه ونقل العظام من تلك الضربة ثم قام يطلب حقه هل يجب له من ذلك شيء ،

أم لا ؟ رأيـت إن وجب عليه شيء أهذا خطأ أو عمد ، وكيف تفسير هذا وما أشبهه ؟

الجواب : في ذلك إذا كابر وأبى أن يعطي ما عليه من الحق فلا يجوز قتاله ، لأن الذي عليه من المال هو دين وليس هو حاضرا قبضه فيجوز عليه قتاله ، إنما هو دين ولا يجوز القتال على الدين .

إنما لصاحب الدين أن يستعدي عند السلطان وهو الذي يعديه وينفذ ما ينفذ الغريم على الغريم ، وإن كابر السلطان ودافعه بالسلاح كان على السلطان مدافعتـه وقاتله في وقت معاندته للحق ، وليس إنما دفعه السلطان وأمر بقتاله له بموضع منع المال وإنما قتاله بموضع منعه الطاعة وهذا جنس من المحاربة ، وإنما يقاتله السلطان إذا دافعه ومنعه من أن ينفذ عليه الحق باللزم وغيره من وجوه الحكومة ، وأما صاحب المال فليس له من ذلك ما للسلطان لأنه إذا منعه له لم يكن ذلك محاربة لأنه ليس مال قائم بعينه إنما هو مال مضمون والمضمون لا يقاتل عليه (1)

(1) لاحظ أن الإمام رحمه الله أجاب عن شق السؤال وبقي الجواب عن الشق الثاني فسكوتا عنه ، وليس بعيد أن يكون قد سقط من النسخ ، أو أغفله الإمام لأنه يفهم من فحوى جوابه .

سؤال 16 ، ص 140 : وذكرت رجلا ضرب امرأة فأضر وجهها أو عينها أو جسدها امرأته كانت أو غيرها ، فما الذي عليه ؟

الجواب : إن هذا ليس فيه قصاص إنما فيه غرم ، وهو حكومة واجتهاد الرأي .

سؤال 17 : ص 114 : وذكرت رجلا ضرب رجلا واستوجب عليه المضروب الدية وليس للفاعل مال وهو تحت أبيه ، أكان يلزم الأب ذلك أم لا ؟

الجواب : ان كان ضَرْبُهُ متعمدا فإن الحق عليه خاصة ، وليس على أبيه ولا على عاقلته من ذلك شيء لأن العاقلة لاتعقل العمد إنما تعقل الخطأ .

سؤال 18 ، ص 99 : وذكرت جماعة صبيان يلعبون وهم أطفال وبُلغ ، حتى نزعت عين واحد منهم ، ولم يعرف من نزعها ، ما الذي له في ذلك ؟

الجواب : اذا لم يعلم الفاعل بنفسه كانت دية العين على عاقلة

الذين حضروا من الأطفال والبالغ بعد أن صح أنه قد علم أنه قد لعب معهم وهو صحيح العين ثم افترقوا وهي دية ، فإذا صح هذا لزمهم دية عينه على عاقلتهم .

سؤال 19 ، ص 144 : وذكرت رجلا قتل رجلا فدعاه ولي المقتول الى الحاكم فأبى فقتله ، هل تؤخذ دية المقتول من مال المقتول للآخر الذي أبى أن يرتفع الى الحاكم ؟

الجواب : إن لولي المقتول الأول أن يقتل قاتل وليه ، من غير أن يجعل السلطان اليه سبيلا ، وأوجب الأمر إلي أن يكون ذلك بأمر السلطان .

وإن لم يكن ، وقتل قاتل وليه من غير معنى يلزمه به حجة (1) فيما بينه وبين الله فذلك جائز لأن الله يقول : ﴿ فقد جعلنا لوليه سلطانا ﴾ سورة الإسراء الآية 33 .

(1) العبارة غير واضحة فتأملها ، لعله يعني قتله على طريقة لا يؤخذ بها قانوناً وحكماً .

سؤال 20 ، ص 105 : وذكرت رجلا جرح آخر في ظاهر كفه من أوله الى آخره ولم يبدل⁽¹⁾ إلا إصبعاً واحدة هل له الجرح والإصبع أم لا ؟

الجواب : إنه ينظر الى دية الأصبع والجرح أيهما كثر فيأخذ الأكثر ويسقط الأقل ، لأنه جناية واحدة ، يدخل الأقل في الأكثر اذا كان البطلان في العضو الذي جرح .

سؤال 21 ، ص 72 : وذكرت رجلاً ضرب دابة رجل فاعتلت برجلها فعرجت كيف القضاء ، هل فيه دابة صحيحة ؟

الجواب : في ذلك إن كان بلغ بها العرج الذي يمعنها من المنافع ثم يصير بها الى حال البطلان فان الفاعل تلزمه قيمة الدابة بجميعها وتدفع اليه .

وإن كان لم يبلغ بها العرج مبلغ البطلان إنما هو عيب دخلها فلا أرى عليه الا القيمة ، تقوّم وهي صحيحة ثم تقوم وهي في عرجها فيعطى صاحبها فضل ما بين القيمتين .

(1) كذا في الأصل وقد ترك يابضا .

سؤال 22 ، ص 110 : وذكرت قوما قتلوا مؤمنا ثم أنهم أعطوا الحميل الى أجل فهرب المحمول عنه ووهن الحملاء فأجلوا أن يأتوا بأصحابهم فلم يأتوا بهم ، وقالوا لأولياء القتيل قد فرطوا في أصحابهم فقال الحملاء لا نقدر عليهم ، وقد دخلوا لنا بلدة لا نقدر عليهم فأيسنا منهم ، وقد كان الحملاء اشترطوا على أنفسهم إن لم يأتوا بهم فما لزم الجانين لزمنا ؟

الجواب : إنه ليس على الحملاء من تباعة الدم شيء ، وإنما عليهم تباعة الحمالة يؤخذون بها حتى يأتوا بالرجال هذا الذي عليهم ولا يُعَذَّرُونَ في مغيبهم ولا في حضورهم ويحبسون حتى يأتوا بهم .

سؤال 23 ، ص 101 : وذكرت الجرح اذا انتقض على صاحبه زمانا هل لصاحبه شيء أم لا ؟

الجواب : إن كل ما جاء من الجرح على الجاني لأنه بسبب الجناية .

سؤال 24 ، ص 92 : وذكرت امرأة أصيب سنّها من طرف رجل ماديّتها ؟ وقد قال جل ثناؤه ﴿السن بالسن﴾ ونحو هذا إن كان يجوز في المرأة أم لا ؟

الجواب : في ذلك إن كان الذي قلع سنّها امرأة مثلاً فإن تلك إلى المقلوعة السن فإن شاءت قلعت سنّها للسن ، وإن شاءت أخذت دية سنّها نصف دية سن الرجل وذلك بغيران ونصف .

وإن كان الذي قلع سنّها رجلاً لم يكن لها أن تطلع سنّه ، ولكن يجب لها عليه دية سنّها بغيران ونصف .

سؤال 25 ، ص 117 : وذكرت رجلاً حمل لدابته حملاً⁽¹⁾ ، ثم إن راعي الغنم رعى فيه غنماً ، فأتاه الذي حمل الحمل فساق الغنم وهرب الراعي ظن أنه إنما أراد ضربه فجرى والد الصبي الهارب وهو صاحب الغنم حتى لحقه وقد جلب الغنم فوقه عليه بالعصى فضربه . ثم إنهما ارتفعا إلى حاكم من عمال المسلمين وقد أقر كل واحد منهما بما فعل .

(1) يبدو أن العبارة على الحذف أي حمل تبن أو شعير .

الجواب : إن كل واحد منهما يؤخذ بما جنى على صاحبه لأن كل واحد منهما لا يجوز له القتال في هذا .

سؤال 26 ، ص 91 : وذكرت رجلا رقد في بيته حتى انتبه من نومه فإذا بغلام بامرأته فقام عليه فقتله ، ثم ودى ثمنه الى مولاه أكان يلزمه فيما بينه وبين الله خالقه ، على هذا الحال أم لا ؟

الجواب : في ذلك أن عليه أن يعتق رقبة مؤمنة إن كان عنده ما يعتق وإن لم يكن عنده فعليه صيام شهرين متتابعين .

سؤال 27 ، ص 103 : وذكرت امرأة قذفت امرأة أو رجلا ثم إنها احتجبت في منزلها ، ولم تخرج ، أو لكونها عليها دين⁽¹⁾ ، هل للسلطان أن يأمر بإخراجها بوليها أو يأخذ من النساء (من يخرجها) إن لم يكن ولي ؟

الجواب : إن كانت امرأة وجب عليها حد أو حق من الحقوق كما وصفت للسلطان أن يخرجها حتى ينفذ عليها حكم الله إلا أن يكون لم تصح (التهمة) فيكون السلطان يأمرها أن تخرج أو

(1) عطف على موجب الاحتجاب أي أن ما عليها من الدية جعلها تحتجب في منزلها لا تخرج منه .

تستخلف من يخاصم مكانها ، وأما أن تمنع نفسها لا تخرج ولا تستخلف فلا تترك على ذلك .

سؤال 28 ، ص 142 : وذكرت امرأة ادعى عليها رجل بحق فدعاها الى القاضي ، فاعتلت وزعمت أنها لا يحل لها أن تصحبه الى القاضي ، ولم تجد خليفة فما الذي يسع المسلمين في ذلك ؟

الجواب : إنها تؤمر أن تستخلف أو تأتي وإن كان المكان بعيدا أتت مع ذي محرم منها أو تستخلف ولا بد من ذلك .

سؤال 29 ، ص 87 : وذكرت رجلا ادعى الافلاس عرف له مال أو لم يعرف وهو غير أمين ؟

الجواب : اعلم أن من ادعى الافلاس فعليه البينة لأنه مدع ، وإن لم يجد بينة وأتى صاحب الدين بالبينة حكم عليه .

سؤال 30 ، ص 87 : وذكرت ان كان يسجن القاضي أم لا ، وإلى متى يسجن ويخرج ؟

الجواب : اعلم أن القاضي هو الناظر في مثل هذه الأمور على قدر ما يجرى من فجور الناس وتلددهم .

سؤال 31 ، ص 87 : وذكرت رجلا لطم خد آخر إن كان يهلك بذلك أم لا ؟

الجواب : اعلم أنه ان لطمه ظلما فما أبعد في الهلاك (في النسخة عن الهلاك) لأن البغي كبيرة وفعله قد ألزمه أسوأ البغي .

سؤال 32 نص 87 : وذكرت ما يلزم القاضي في حقه ؟

الجواب : اعلم أنه قد وجب عليه الأدب في مشورة أهل العلم .

سؤال 33 ، ص 109 : وذكرت رجلا أملك جارية ثم إن الجارية أنكرت ذلك ، وأنكر الأولياء إملاكها وكلفه القاضي البينة ، ثم أتى بشاهد واحد بنكاحها ورضاها نكاحه ، ثم إنه قال للقاضي حوّل هذه الجارية واجعلها في يد الأمناء فإن هؤلاء القوم أفسدوها علي ، ولولا هم لرضيت بي فهل تنزع على هذا القول وتجعل في يد الأمناء حتى يأتي شاهد آخر ؟

الجواب : ليس له أن يحولها عن وليها الا أن تكون تحت زوج آخر فادعاها فإنها تحول وتوضع على يد الأمين ويحال بينها وبين هذا الزوج الذي هي في يده ولا يترك حتى يستقضي دعوة هذا المدعى ، وأما ان لم يكن لها زوج انما هي في بيتها موضع حرمتها ، فلا تخرج من موضعها وانما يوخذ عليها حميل⁽¹⁾ أن يرى في موضع الخصومة ، ولا يحول بينها وبين وليها .

سؤال 34 ، ص 106 : وذكرت رجلا ملك ابنته بمحضرتك فغاب الزوج ولم يدر أحي أم ميت ، فهم أبو الجارية فأملكها رجلا آخر ، فشكوا إليك أولياء المملك المسافر عن امرأة أخيه ، فسألت الرجل أن يفرق بين الجارية وبين صاحبها فأبى وأصر وسألت كيف الحكم في ذلك ؟ . وهل لأخ المسافر أن يخاصم عليها وقد سأل رجوعها (كذا) إلينا فيما زعمت⁽²⁾ .

الجواب : لا يُعَدُّ في الخصومة الا المملك أو وكيله ، فإن لم يكن للغائب وكيل لم يكن للسلطان ردُّ حكم ذلك الي .

(1) بياض بالأصل

(2) كذا نص العبارة لعل الصواب طلب إرجاعها إلينا وكذا في قوله بعد ، رد حكم ذلك الي .

وأما أن توقف الخصومة ممن ليس بوكيل أو يؤخذ حق الغائب لا يدرى أيطلبه أم يدَّعه فليس للسلطان أن يوقف ذلك ، ولا ينظر فيه ، والنكاح في مثل هذا مثل سائر حقوق الناس .

سؤال 35 ، ص 57 : وذكرت رجلا تسرى جارية فوطئها فحملت فلما حضرته الوفاة دعا عبيدين كانا له وليس له غيرهما فقال لهما إن هذا الحمل مني ، فانطلق العبدان بالجارية الى أخ المتوفى فأعلماه بذلك ، فقال لهما الأخ كذبتما أنتم مالي كللكم ، ثم إن الأخ أعتق العبيدين ، فقالا لا يسعنا حتى نعلم بهذا سيدنا فأعلماه ، ثم إن الغلام الذي أقر به المتوفى قام بحجته فشهد له ذاك العبدان بما أقر به المتوفى هل يجوز ذلك ؟

الجواب : أنه لا تجوز شهادتهما الأولى ولا الأخيرة ولا تقبل لأنهما عبدان ولا تجوز شهادة العبيد ، لأنهما في خبرهما الأول بإقرار سيدهما ولا تقبل شهادتهما على ما قالاً لأنهما عبدان للغلام المقر له ، وكيف تجوز شهادة العبيد ولكنهما قيمتهما⁽¹⁾ الى الغلام الذي

(1) وذلك فيما بينه وبين الله كذلك .

أدعياء انه حر وأنه ابن سيدهما ؟ فيصح أمر سيدهما فيما بينهما وبين الله ولا يجوز للأخ أن يأكل شيئاً من قيمة العبدین لأنه أعتقهما ولا يجوز بيع الحر ولا أكل قيمته

سؤال 36 ، ص 90 : وذكرت رجلاً توفي وترك امرأته ، وبنیه فقالت المرأة المال مالي ، وقال بنوه المال لأئینا ، على من البينة ؟

الجواب : في ذلك أن كل المال مما في يد الرجل والمرأة مما يحوزونه وهو في موضع سكنهما فلا أرى الا القول فيه قول المرأة وعلى الأولاد البينة أنه لأئیهم .

وفي كل ما كان من المال مما يكون لا للرجال ولا للنساء القول فيه قول المرأة لأنها هي الباقية بعده .

وإن كان هذا المال ليس لهذه الحالة ويكون في يد قوم آخرين مقرين إن المال للرجل وأنه هو الذي أودعه عندهم أو جعله في أيديهم لم يكن للمرأة الا أن تثبت البينة .

سؤال 37 ، ص 101 : وذكرت أرضاً حرثها رجل ثم جاءه رجل يزعم أنه سبق صاحبه بذلك وشهد له بذلك شهود ، هل يحكم له أم لا ؟ -

الجواب : إن كانت أرضا لم يحطها حائط ولم يحزها حائز فهي لمن سبق إليها وحازها ، وإن كان هذا المدعى هو الذي حرثها فهي له ، ويبطل حرث هذا ، وإن كان الذي حرثها هو الذي سبق إليها فهي له ، وإن كان من سبق إليها غير هذا فالذي سبق أولى بها وهو المحتاط ويحكم له بها إذا جاء يطلب .

سؤال 38 ، ص 115 : وذكرت رجلا قال عند وفاته ليس لي من مالي شيء ان كان يجوز له شيء أم لا ؟

الجواب : ان كان أقر به لأحد فقال كل مالي أو قال كل ما بيدي فهو لفلان ليس لي فيه شيء بإقراره جائز في ظاهر الحكم ، وإن كان لم يقر لأحد بعينه إنما قال ليس لي شيء من مالي فليس في هذا ما يجب فيه حكم ولا حق ، لأنه لم يقر لأحد .

سؤال 39 ، ص 116 : وذكرت رجلا ترك سيفاً وترك سراجاً ان كانت تقعد المرأة على ذلك أم لا ؟

الجواب : إن القول قول المرأة لأنه مما كان في يدها وهي الباقية

بعده فالقول قولها وعلى الورثة البينة ، وإن لم تكن لهم فعلها
اليمين تحلف بالله ما للورثة في السيف والسراج قليل ولا كثير .

سؤال 40 ، ص : 54 : وذكرت رجلا وقع في سلاح أهل
القبلة⁽¹⁾ أو شيء من متاعهم أو أموالهم أو دوابهم أو رقيقهم ولم
يقدر على أهلها فما الذي يصنع بذلك وقد تاب ورجع ، فأراد
الانتصال فلمن يُصَيِّره ؟ وما المأخوذ به ؟ تسأل أن أفسر لك
ذلك ؟

الجواب : في هذا وجهان أحدهما أنه يوصي بقيمة الأشياء كلها
وصيا بعد وصي حتى يجد أهلها أو من صارت إليه من ورثة
بعضهم .

والقول الآخر هو قول ابن مسعود رضي الله عنه أنه إذا لم يعرف
أهل تلك الأموال والأمتعة والسلاح ولم يقدر عليهم أن يتصدق
بتلك الأشياء عليهم ، وإن عرف لهم خبرًا فجاءوا يطلبون تلك
الأشياء أخبرهم أنه تصدق بها عنهم وخيرهم بين الأجر وبين أن

(1) أي أخذه أو تصرف فيه بغير حق .

يغرم لهم ما كان تصدق به عنهم ، وكان الأجر له وقال ابن مسعود رضي الله عنه : (هذا سبيل كل مال لا يعرف أهله ولا يقدر عليهم)

سؤال 41 ، ص 106 : وذكرت رجلين تخاصما عند صاحب سجلنا(1) حتى أراد أن يقضي بينهما فأراد أحدهما أن يقوم عنه(2) أكان له ذلك .

الجواب : في ذلك إنه ليس له أن يرتفع عن ذلك الحاكم الذي اختصا اليه إلا أن يكون الامام الذي غيّر(3) ذلك الحاكم بنقله الى حاكم غيره .

وأما من غيّر الإمام فليس له النقلة عنه حتى يفصل حكمه بينهما اذا كان ذلك الحاكم مستعملا عليهما ، فاذا لم يكن مستعملا عليهما جميعا فالذي لم يستعمل عليه بالخيار .

(1) أي الذي يتولى الأحكام (القاضي)

(2) يريد بذلك أن يرتفع الى غيره من الحكام .

(3) في النسخة فرق ذلك الحاكم .

سؤال 42 ، ص 107 : وذكرت رجلا بلغ قياس جرحه كاملا في الطول والعرض راجبة⁽¹⁾ قدر ثقبه أكان يعطي بها أو يعطي بقدر ما بلغ ؟

الجواب : إنها إن نفذت من موضع واحد قليلا أو كثيرا فهي نافذة فقياسها تام وديتها دية نافذة .

سؤال 43 ، ص 113 : وذكرت رجلا استعمله قومه أكان له أن ينظر في الحقوق أم لا ؟

الجواب : إن القوم ليس لهم أن يولوا اليه ، وانما الاستعمال الى الامام ، فاذا استعمله الامام لم يكن له أن ينظر في الحقوق الا برأي الامام ومشورته فما أمره به في ذلك أنفذه .

سؤال 44 ، ص 63 : وذكرت قتال أهل البغي هل يصلح على غير دعوة اذا هم غشوه في حريمهم ؟

(1) مقياس يستعمل في قياس الجراحات تقدر طولاً وعرضاً ب 12 ، نقطة يضرب طولها في عرضها 12×12 والحاصل راجبة تامة انظر كتاب النيل تحقيق الشيخ بكلي ج 3 ، ص 982 .

الجواب : إن بُغِيَ عليهم (1) في حريمهم حتى غشيهم عدوهم جاز لهم دفعهم عن أنفسهم ، وينبغي لهم أن يناشدوهم الله في دمائهم باستحلالهم منهم ما حرم الله عليهم لكي يرجعوا عن بغيتهم فإن أبوا أن يرجعوا حل لهم دفاعهم عن أنفسهم .

سؤال 45 ، ص 111 : وذكرت رجلاً قال لا يخاصم إلا عند الإمام فقال له القاضي ليس لك ذلك ، فحكم عليه ثم أنه كتب إلينا بقضيته فحكم عليه ولما ورد الجواب قال له الرجل أنا لم أئتمنك على نفسي في هذه القضية فقد اتهمت بك بها ، ولم أحضر كتابك ، أو لم تدفع إلى الإمام كتاباً .

الجواب : في ذلك أن العامل في هذا غير متهم وليس للخصم في هذا على العامل حجة لأن العامل حاكم وهو الذي يكتب بما وقع عنده من الخصومة والحجج وهو المدعى (2) على ذلك .

سؤال 46 ، ص 144 : وذكرت رجلاً يزعم أن الإمام إمامه ولا يدين بدفع الزكاة إليه لأنه لم يحرزه وهو في موضع منقطع عن

(1) في الأصل (إن البغي عليهم)

(2) كذا في النسخة ولعل الصواب وهو المؤتمن على ذلك .

الامام ويمنعه من دفعه اليه من المسودة ، ولا يصل اليه ما يقدر به ، وهل تجوز شهادته أم لا ؟

الجواب : إن عليه أن لا يُحَكِّمَ في زكاته الا أمر الامام لأنه عليه أمانة على المسلمين وصارت له يد عليهم لانفاذ الأحكام التي لا يليها غير الأئمة فمن عرض فيها بغير هذا المعنى فقد دخل في التقلب وفيما لم يجعل الأئمة (اليه) سبيلا . فهو بمنزلة من ألزم نفسه الحكم بين الناس من غير أن يوكله الامام بذلك .

فاتقوا الله واجتهدوا في تأدية الحقوق على ما أمر الله ، وسيروا فيها سيرة نبيكم صلى الله عليه وسلم ، وسيرة الامامين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما .

سؤال 47 ، ص 102 : وذكرت من أعطى صدقته أو عشره لأحد من عمالنا ثم تحول الى غيره من عمالنا هل له ذلك أم لا ؟

الجواب : إن كان تحوله إنما هو تحويل نقلة انتقل بوطنه الى عامل آخر فجائز ، وقيد مضي ما كان أدى ويستقبل ما ما يؤدي لعامل آخر ، وإن كان لم يتحول بالنقلة ، وإنما تحول عن عامله عنه

إنما وجد ما يعيب أو يغضب على العامل فليس له ذلك ، وقد
لزمته ، وتأصله مما عقده الإمام (1) وعليه السمع والطاعة الا أن
يأتي العامل حدثًا واضحًا ، فيرفع ذلك الى الإمام .

سؤال 48 ، ص 146 : وذكرت رجلا حكم فيما اختلف فيه
العلماء ، فزعم أنه لا يرى الفداء مطلقا فلا يفرق بينهما ، هل هو
مصيب بحكم الله أم لا ؟ وإن ورث مع الجد فجعله أخا هل يبرأ
منه أم لا ؟

الجواب : إنما الحكم لمن ولي الحكم ، فما اعتدل عنده فيما
اختلف فيه المسلمون في رأيه فحكم به بعد اجتهاد منه في الرأي
فحكمه جائز ، وإن كان ممن لم يل الحكم فليس له أن يحكم الا
بما حكم به الامام . انتهى

(1) كذا في النسخ : لعل الصواب وتوليه للزكاة بها عقده عليه الإمام .

فهرس الأعلام والأماكن

- أ -

أبو بكر 78 - 192 .

أبو عبدة 87 - 101 - 191 - 150 .

أبو للمؤرج 39 .

أصحابنا 31 - 46 - 47 - 48 - 64 - 101 - 119 .

أفريقية 64 .

الأمير 64 .

- ب -

بيت الله 91 - 95 - 131 .

بريرة 81 .

- ت -

تيهت 144 .

- ج -

جابر بن زيد 150

جبريل 41

جبل نفوسة 131

- ش -

الشيخ 55

- ط -

طرابلس 64 - 77 - 78

- ع -

عمر بن الخطاب 69 - 78 - 104 - 192 .

عبد الله بن عبد العزيز 39 - 40 .

عبد الله بن عباس 47 - 55 - 107 - 125 .

بعد الله بن مسعود 43 - 188 - 189 .

- غ -

غانة 81 - 122 .

- ف -

فارس 122

- ق -

قومنا 64 - 77 - 78 .

قريش 36

محمد ﷺ 41

المسودة 146 - 192

مكة 144 - 162 .

المطبعة العربية
7 نهج طالبي أحمد غردابة

الايداع القانوني رقم 60 1 1991